حد النحو كما رسمه النحاة

يقول النحاة فى تحديد علم النحو — إنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء. [1] — فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة؛ بل على خاصة من خواصه، وهى الإعراب والبناء. ثم هم لا يعنون كثيراً بالبناء ولا يطيلون البحث فى أحكامه، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله.

فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتى سماه بعضهم علم الإعراب [2]؛ وفى هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوى، وتقصير لمداه، وحصر له فى جزء يسير مما ينبغى أن يتناوله، فإن النحو — كما نرى، وكما يجب أن يكون — هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة فى الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدى معناها.

---

(١) انظر كتاب الحدود فى النحو للفاكهى، وحاشية الصبان على الأشمونى عند تعريف النحو

(٢) انظر مقدمة المفصل

وذلك أن لكل كلمة وهى منفردة معنى خاصاً تتكفل اللغة ببيانه، وللكلمات مركبةً معنى؛ هو صورة لما فى أنفسنا، ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس. وتأليف الكلمات فى كل لغة يجرى على نظام خاص بها، لا تكون العبارات مفهمة ولا مصورة لما يراد حتى تجرى عليه، ولا تزيغ عنه.

والقوانين التى تمثل هذا النظام وتحدده تستقر فى نفوس المتكلمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام، فإذا كشفت ووضعت ودونت فهى علم النحو.

ولو عُرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها، وبُيِّنَت لك مفرداتها كلمة كلمة، ما كان ذلك كافياً فى فهمك معنى الجملة، وإحاطتك بمدلولها، حتى تعرف نظام هذه اللغة فى تأليف كلماتها، وبناء جملها، وذلك هو نحوها.

وكثير من اللغات لا إعراب فيها، ولا تبديل لآخر كلماتها، ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبيّن نظام العبارة، وقوانين تأليف الكلم.

فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف

أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقاً منحرفة ، إلى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة .

فطرق الاثبات ، والنفى ، والتأكيد ، والتوقيت ، والتقديم ، والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس ، إلا ما كان منها ماسًّا بالإعراب ، أو متصلاً بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية ، وتقدير أساليبها .

نعم : ربما تعرضوا لشيء من هذه الأحكام حين يضطرون إليها لبيان الإعراب وتكميل أحكامه ؛ فقد تكلموا فى وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام وبعض أدوات النفى ، حين أرادوا شرح التعليق وبيان مواضعه ، ولزمهم أن يحصوا من الأدوات ما يحجب ما قبله عن العمل فيما بعده . وبينوا بعض الأدوات التى يجب أن يليها فعل ، والتى لا يليها إلا اسم ، حين أرادوا تفصيل أحكام الاشتغال . ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الأبواب ، تابعة لغيرها ، فلم يُستوفَ درسها ولا أحيط بأحكامها .

فالنفى مثلاً كثير الدوران فى الكلام ، مختلف الأساليب

فى العربية ، متعدد الأدوات . يُنفى بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم .
وكان جديراً أن يدرس منفرداً لتُعرف خصائصه ، وتميز أنواعه
وأساليبه ، ولكنه دُرس مفرّقا على أبواب الإعراب ممزّقا
كما ترى :

ا — « ليس » درست فى باب كان لأنها تعمل عملها ، على
أن « كان » للإثبات و « ليس » للنفى ، وعلى أن « كان » للمضى
و « ليس » للحال ، ولكن العمل وحده — وهو الحكم
اللفظى — كان سبب التبويب والتصنيف .

ب — « ما ، وإنْ » درستا فى باب ألحق بكان لأنهما يماثلانها
فى العمل أحياناً .

حـ — « لا » درست ملحقة بكان ، ثم تابعة لإنّ ، إذ كانت
تماثل الأولى فى العمل مرة ، وتماثل الثانية فيه مرة أخرى . وهذا
الحرف أكثر استعماله أن يكون مُهملاً ، ويتصرف إذًا فى النفى
تصرفاً واسعاً ، ولكن النحاة لا يعنون به إلاّ أن يكون عاملاً ،
وأن يكون ذا أثر فى الإعراب .

ء — « غير ، وإلاّ ، وليس » تدرس فى باب الاستثناء .

هـ — « لن » فى نصب الفعل .

و — « لم ولما » فى جزمه .

درست هذه الأدوات كما ترى متفرقة ، ووجهت العناية كلها إلى بيان ما تحدث من أثر فى الإعراب ، وأغفل شرَّ إغفال درس معانيها ، وخاصة كل أداة فى النفى . وفرق ما بينها وبين غيرها فى الاستعمال . ولو أنها جمعت فى باب وقُرنت أساليبها ، ثم وُوزن بينها ، وبيّن منها ما ينفى الحال وماينفى الاستقبال وماينفى الماضى ، وما يكون نفياً لمفرد ، وما يكون نفياً لجملة ، وما يخص الاسم ، وما يخص الفعل ، وما يتكرر ؛ لأحطنا بأحكام النفى وفقهنا أساليبها ، ولَظَهر لنا من خصائص العربية ودقتها فى الأداء شىء كثير أغفله النحاة ، وكان علينا أن نتتبّعه ونبيّنه .

ومثل النفى فى ذلك التأكيد يدرسونه فى « باب إنّ » ، ويقرنون « بإنّ » المؤكدة « أنّ » الواصلة ، « وليت » المتمنيّة ، لأنها أدوات تماثل فى العمل ، وإن تباعد ما بينها فى المعنى والغرض . وفى باب الفعل يذكرون نونى التوكيد وأحكامهما لأثرهما فى إعرابه . وفى بحث التوابع يجعلون للتوكيد باباً خاصاً

يذكرون فيه عدداً من الكلمات ، حكمها فى الإعراب حكم ما قبلها .

ولو جُمعت أساليب التوكيد فى العربيـــة – ما ذكر هنا وما لم يذكر – وبُيّن ما يكون تنبيها للسامع ، وما يكون تأكيداً للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان أقرب إلى أن تدرس كل أنواع التوكيـد ، ويُبيّن لكل نوع موضعه ؛ ولكان أدنى إلى توضيح أساليب العربية وسرّها فى التعبير .

والزمن جعله النحاة ثلاثة أنواع : الماضى ، والحال ، والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين [1] فقط : الفعل الماضى ،

---

(١) من الواضح أن الأمر طلب فليس مما يبين به أزمان الخبر . ومن النحاة من يقول : إنه لما كانت الأزمنة ثلاثة ، الماضى والحال والاستقبال ، كان الأفعال ثلاثة ، الماضى والمضارع والأمر .

قال ابن يعيش فى شرح المفصل ص ٤ ج ٧ طبع مصر :

« لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه ، انقسمت بأقسام الزمان ؛ ولما كان الزمان ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأت ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية ، كانت الأفعال كذلك : ماض ومستقبل وحاضر ، فالماضى ما عدم بعد وجوده فيقع الاخبار عنه فى زمان بعد زمان وجوده . والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد ؛ بل يكون زمان الاخبار قبل زمان وجوده . أما الحاضر فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده »

والفعل المضارع . وكفاهم ذلك ، لأن أحكام الإعراب لا تكلفهم أكثر منه . ولم يحيطوا بشيء من أنواع الزمن وأساليب الدلالة عليه ، وهى فى العربية أوسع من هـذا وأدق . يُدَلّ على الزمن بالفعل ، وبالاسم ، وبالفعل والفعل ، وبالفعل والاسم ، وبالحرف . ولـكل أسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه .

وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تُفصَّل فيه وتبين أحكامها إلا علم النحو .

وقد ذكرنا هذه الأمثلة لنبين أن النحاة حين قَصَرُوا النحو على البحث فى أواخر الكلم قد أخطأوا إلى العربية من وجهين :

الاول : إنهم حين حددوا النحو وضيقوا بحثه ، حرموا أنفسهم وحرمونا إذِ اتبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة ، ومقدرتها فى التعبير ؛ فبقيت هـذه الأسرار مجهولة ، ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها ، ونزعم أننا نفهمها ونحيط بما فيهـا من إشارة ، وما لأساليبها من دلالة ، والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبهـا ومن دقائق التصوير بها .

الثانى : إنهم رسموا للنحو طريقاً لفظية ، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للَّفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هـذه الأوجه من أثر فى المعنى . يجيزون فى الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب ، ولا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر فى رسم المعنى وتصويره . وبهذا يشـتد جدلهم ويطول احتجاجهم ، ثم لا ينتهون إلى كلمة فاصلة .

على أن هذا السبيل المحدود ، وتلك الغاية القاصرة ، لم يَصِر إليهـا النحاة عرضاً ، ولـكن كان فى مسـاق التاريخ ما رسم الطريق وحدّده .

وسنشير إلى شىء من هـذا التاريخ لا لنعتذر عن النحاة فحسب ، ولـكن لنهتدى به ولنسـلك فى درس النحو أهدى سبيل وأجداه .

وجهات البحث النحوى

كان العرب شديدى العناية بالإعراب ، وكان حسهم به دقيقاً يقظا ، يعدّونه عنوان الثقافة التامة ، والأدب الرفيع ، والخلق المهذب . قالوا : اللحن هجنة على الشريف . وكان الرجل منهم إذا تكلم فلحن سقط من أعينهم . وكان خالد بن صفوان يحسن الكلام ويلحن فى الإعراب ، فقال له مرة بلال بن أبى بردة : « تحدثني حديث الخلفاء وتلحن لحن السقاءات » .

وكان العرب يرقبون ذلك من أنفسهم ، ويتعمدون الإعراب ويحرصون عليه أن يخطئوه . يروون لعبد الملك ابن مروان أنه قال : « شيبنى ارتقاء المنابر وتوقع اللحن » .

ويروون عن الحجاج بن يوسف — وهو ما تعلم من الفصاحة وقوة البيان — أنه كان يسأل يحي بن يعمر النحوى « أترانى ألحن » ؟ ويشدّد عليه أن يبين له ما يسمعه منه من لحن .

أما أبو الأسود الدؤلى الكنانى فكان يقول : « إنى لأجد للّحن غَمَرًا [1] كغَمَرِ اللحم » .

---

(١) الغمر ريح اللحم إذا فسد

فلما وقع اللحن فى القرآن كان أثره عليهم أشد ، وكان إليهم أبغض ، فبادروا إلى إعراب القرآن وضبط كلماته بنقط يكتبونها عند آخر الكلمات تدل على حركاتها — وكان ذلك عمل أبى الأسود فى النحو ، وعمل طبقتين من النحاة بعده ؛ يُعربون المصحف ، أى يضبطون أواخر كلماته بالنقط ، ويرسلون المصاحف فى الناس يهتدون فى القراءة بها وتكون لهم إماماً .

وقد أطالوا بذلك مراقبة أواخر الكلمات ، وربما اختلفوا فيها ، وتجادلوا عندها . وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم إلى كشف سرّ من أسرار العربية عظيم ؛ وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها فى الكلام ، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها .

وقد أعجبوا بهذا الكشف إعجاباً عظيما فألحوا فى الدرس وفى تتبع الأواخر والكشف عن أسرار تبديلها ؛ وسموا ما كشفوا أول الأمر — علل الإعراب — أو علل النحو ، ثم لم يلبثوا أن أوجزوا فسموها علم النحو أو الإعراب . ولم يمض عليهم زمن طويل مذ هدوا إلى علل الإعراب حتى كانوا قد أحاطوا بها

ودوّنوها ، وجمعها سيبويه فى كتابه الذى لم يزل من بعده إمام النحاة

وإذا كانت فتنة النحاة بما كشفوا قد دفعتهم إلى التسابق فى الكشف ، وإلى التعمق فى البحث حتى أحاطوا بقواعد الإعراب فى سرعة معجزة ؛ فإنها صرفتهم عن درس ما سوى الإعراب مما فى العربية من قواعد لربط الكلام وتأليف الجمل .

وقد بدا لبعض النحاة مسلك آخر فى درس العربية يتجاوز الإعراب إلى غيره من القواعد العربية ؛ فألف أبو عبيدة معمر ابن المثنى المتوفى سنة ٢٠٨ كتابا فى « مجاز القرآن » ، حاول أن يبيّن ما فى الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها ، وكان باباً من النحو جديراً أن يفتح ، وخطوة فى درس العربية حرية أن تتبع الخطة الأولى فى الكشف عن علل الإعراب ، ولكن النحاة — والناس من ورائهم — كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه ، وفُتِنُوا به كل الفتنة ، حتى كان الإمام أبو عثمان المازنى المتوفى سنة ٢٤٧ يقول : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى » [1] ؛ فلم تتجه عنايتهم إلى شىء مما

(١) ٧٥ من طبقات الأدباء لابن الانبارى طبع مصر ، ٣٨٨ من الجزء الثانى من معجم الأدباء طبع أوربا .

كشف عنه أبو عبيدة فى كتابه مجاز القرآن ، وأهمل الكتاب ونُسى . ووقع بعض الباحثين فى أيامنا على اسمه فظنوه كتاباً فى البلاغة . وما كانت كلمة المجاز إلى ذلك العهد قد خصصت بمعناها الاصطلاحى فى البلاغة وما كان استعمال أبى عبيدة لها إلا مناظرة لكلمة النحو فى عبارة غيره من علماء العربية فإنهم سموا بحثهم «النحو» أى سبيل[1] العرب فى القول ، واقتصروا منه على ما يمس آخر الكلمة . وسمى بحثه المجاز ، أى طريق التعبير ، وتناول غير الإعراب من قوانين العبارة العربية ، ولم يكثر ما أكثر سيبويه وجماعته ، ولم يتعمق ما تعمقوا ، ولا أحاط إحاطتهم ، ولكنه دل على سبيل تبصرة انصرف الناس عنها غافلين ، وقد بقى لنا من هذا الكتاب جزء يسير ننقل منه ما يبين أسلوب بحثه ، ويصدق ما ذهبنا إليه من رأى فى تقديره .

بدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها كثيراً من أنواع المجاز التى يَقصِد إلى درسها ، ثم أخذ فى تفسير القرآن الكريم كله ،

---

(١) انظر لسان العرب مادة نحا . وكتاب الخصائص لابن جنى ص ٢٢ ج ١ .

يبين ما فى آياته من مجاز على المعنى الذى أراد .

فمن المقدمة قوله : « ومن مجاز ما خبّر عن اثنين مشتركين أو عن أكثر من ذلك فجعل الخبر لبعض دون بعض ، وكفى عن خبر الباقى ، قال « الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله » . ومن مجاز ما جعل فى هذا الباب الخبر للأول منهما أو منهم ، قال « وإذا رأوا تجارة أو لهوًا انفضوا إليها » . ومن مجاز ما جعل فى هذا الباب الخبر للآخر منهما أو منهم ، قال « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً » . ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الغائب ومعناه الشاهد ، قال « آلم ذلك الكتاب » مجازه هذا القرآن[1] . ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد ثم تركت وحولت مخاطبته هذه إلى مخاطبة الغائب ، قال الله تعالى « حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم » أى بكم . ومن مجاز ما جاء خبراً عن غائب ثم خوطب الشاهد ، قال

(١) المحققون من النحاة والمفسرين يجعلون « هذا » إشارة للحاضر و « ذلك » إشارة للغائب ، وما فى حكمه من الأمور المنوية — وقد بينه أتم بيان الإمام الفراء فى معانى القرآن عند الآية الكريمة (ذلك الكتاب) ، وفى مواضع أخرى من المعانى .

« ثم ذهب إلى أهله يتمطى أَوْلَى لك فأَوْلَى » .

ثم قال : ومن مجاز المكرر للتأكيد ، قال « إنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين » أعاد الرؤية ، وقال « أَوْلَى لك فأَوْلَى » أعاد اللفظ ، وقال « فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة » وقال « تبت يدا أبى لهب وتب » . ومن مجاز المقدم والمؤخر ، قال « فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت » أراد ربت واهتزت . ومن مجاز ما يُحول خبره إلى شىء من سببه ويترك خبره ، قال « فظلت أعناقهم لها خاضعين » حوّل الخبر إلى الكناية التى فى آخر الأعناق .

ثم قال : وكل هذا جائز معروف قد يكلمون به .

فهذا مثال مما جاء فى مقدمة الكتاب . ومن التفسير قوله : « مالكَ يوم الدين » نصب على النداء وقد تحذف ياء النداء مجازه « مالكَ يوم الدين » إنه يخاطب شاهداً ، ألا تراه يقول « إياك نعبد » فهذه حجة لمن نصب ، ومن جرّ قال : هما كلامان مجازه مالكِ يوم الدين إنه حدّث عن غائب ثم رجع نخاطب شاهداً

قال « إياكَ نعبد وإياكَ نستعين » . قال عنترة :

شطّت مَزَارُ العاشـقين فأصبحت
عسراً عَلَيّ طِلاَبُك ابنـــةَ مَخرم

قال أبو كبير الهذلى :

يا لهف نفسى كان جُرَّةُ وجهِهِ   وبياضُ وجهِكَ للتراب الأعْفَرِ

« غير المغضوب عليهم ولا الضالين » مجازه غير المغضوب عليهم والضالين ، ولا من حروف الزوائد والمعنى إلغاؤها .

قال العجاج :

فى بئرِ لاَ حُورٍ سَرَى ولا شَعَر : —

أى فى بئر حورٍ : أى هلكه .

وقال أبو النجم :

فما ألوم البِيْنَ ألاَّ تَسْـخَرَا   لما رأين الشَّمَطَ القَفَنْـدَرَا

والقفندر : القبيح الفاحش ، أى ما ألومُ البين أن يسخرْن .

وقال :

ويَلْحَيْنَنِي فى اللّهو ألاَّ أُحِبَّهُ   ولِلّهوِ داعٍ دائبٌ غير غافِلِ

والمعنى ويلحيننى فى اللّهو أن أحبّه . وفى القرآن آية أخرى : « ما منعك ألاّ تسجد » مجازه أن تسجد[1] اهـ .

ولقد نكون أطلنا الاقتباس ولكنه مثل من البحث النحوى نريد أن نجليه للناس ، وأن ندعوهم إليه ونستزيدهم منه — لعلهم يذوقون من سر العربيـة ونظم تأليفها ما يتجاوز آخر الكلمة وحكم إعرابه .

وجاء بعد ذلك بآماد الشيخ عبد القاهر الجرجانى ، المتوفى سنة ٤٧١ ، ورسم فى كتابه دلائل الإعجاز طريقاً جديداً للبحث النحوى ، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب ، وبيّن أن للكلام « نظما » وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هى السبيل إلى الإبانة والإفهام — وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهماً معناه ، ولا دالاًّ على ما يراد منـه ، وضرب المثل لذلك بالمطلع المشهور ، وهو :

---

(١) بالمكتبة الملكية بمصر قطعة من أوله تحت رقم ٥٨٦ سجلت بعنوان « تفسير غريب القرآن » وخطها مغربى حديث ولم أجد منه غير هذه القطعة . وأسأل من عرف منه نسخة أخرى أن يهدينى إليها مشكوراً .

« قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل »

لو خولف فيه « النظم » وعدل به عن سننه وقواعده فقيل :

نبك قفا حبيب من ومنزل ذكرى

لكان لغواً من الكلام وعبثاً . ثم بين أن هذا النظم يشمل ما فى الكلام من تقديم وتأخير ، وتعريف وتنكير ، وفصل ووصل ، وعدول عن اسم إلى فعل ، أو عن صيغة إلى أخرى ، وغير هذا من سائر أحوال الكلمة إذا ألفت مع غيرها لتفهم .

ثم بيّن أنه ليس شىء من هذا « النظم » إلاّ وبيانه إلى علم النحو . قال فى صفحة ٦١ من دلائل الإعجاز[١] : « واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت فلا تخل بشىء منها ؛ وذلك أنا لا نعلم شيئاً يتبعه الناظم بنظمه ، غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه ، فينظر فى الخبر إلى الوجوه التى تراها فى قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ،

(١) طبع مجلة المنار بمصر سنة ١٣٢١ وهى الطبعة الأولى .

والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق. وفى الشرط والجزاء إلى الوجوه التى تراها فى قولك: إنْ تخرجْ أخرجْ، وإن خرجتَ خرجْت، وإنْ تخرجْ فأنا خارج، وأنا خارج إنْ خرجتَ، وأنا إنْ خرجتَ خارج ... . وينظر فى التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، وفى الكلام كله، وفى الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيضع كلاًّ من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغى له. هذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلاّ وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه، ووضع فى حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه، واستعمل فى غير ما ينبغى له.» اهـ

وكرر عبد القاهر بيان هذا المعنى فى مواضع من كتابه، وبالغ فى الاستدلال له، وكأنه أحسّ ذلك من صنيعه، فقال: «واعلم أنه وإن كانت الصورة فى الذى أعدنا وأبدأنا فيه من أنه لا معنى للنظم غير توخّى معانى النحو فيما بين الكلم، قد بلغت من الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية، وإلى أن

تكون الزيادة عليه ، كالتكلف لما لا يُحتاج إليه ، فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة[١] » . الخ .

وفى الحق أن الإمام أبا بكر قد بلغ أقصى الجهد فى تصوير رأيه وتوضيحه ، وفى الاستدلال له وتأييده ، وأنه تركه بعد فى غموض ، وخلّى العلماء منه فى اضطراب .

فجمهور النحاة لم يزيدوا به فى أبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتدوا منه بشىء ، وآخرون منهم أخذوا الأمثله التى ضربها عبد القاهر بيانًا لرأيه ، وتأييداً لمذهبه ، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه : « علم المعانى » وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة ، وذهب بنورها ؛ وقد كان أبو بكر يبدى ويعيد فى أنها معانى النحو ، فسموا علمهم : « المعانى » ، وبتروا الاسم هذا البتر المضلّل .

كان الذى صرف النحاة عن « مجاز » أبى عبيدة فتنتهم بنحو سيبويه ، وقرب عهدهم بكشفه ، أما « نظم » عبد القاهر ، فقد كان نصيبه أبخس ، وشغل الناس عن فهمه أمران :

(١) ٢٦٤ من الطبعة الأولى للمنار بمصر .

الأول : عام يتصل بحال العلم فى القرن الخامس ، عصر أبى بكر ، إذ كانت العقول قد همدت وقيدت بسلاسل من التقليد حرمت عليها تقبل أى ابتداع أو تجديد .

الثانى : خاص يعود إلى طبيعة المذهب ، وأن أساسه الذوق وتنبه الحسّ اللغوى لزنة الأساليب ودرك خصائصها ؛ وقد كانت العجمة إذ ذاك غالبة بغلبة الأعاجم ، والعلماء واقفون من علم العربية عند ظاهر لفظها ، لا يبلغ بهم الحسّ اللغوى أن يذوقوا ما ذاق عبد القاهر ، ولا أن يدركوا ما أدرك ، فاضطر إلى مضاعفة الجَهْدفى الكشف عن رأيه والاحتجاج له ، ثم كتب له أن يخلّى رأيه — على وضوحه — غامضاً يعرض عنه قوم ويحرفه آخرون .

ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوى ، فإن من العقول ما أفاق لِحَظِّه من التفكير والتحرر ، وأن الحس اللغوى أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب ، ويزنها بقدرتها على رسم المعانى ، والتأثير بها ، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية ، وسئم زخارفها .

وإجمال ما فى هذا الفصل أن حسّ العرب بالإعراب

وإكرامهم له دعاهم أن يضبطوا بالنقط آخر الكلمات فى القرآن الكريم حين يكتبونه ، وأن ممارسة النحاة لهذا الضبط هدتهم إلى كشف علل الإعراب ، فكان علم النحو ؛ وأن اتجاههم إلى أواخر الكلمات وضبط قواعدها قد صرفهم عما كان ينبغى لهم أن يدرسوه من سائر نحو اللغة ؛ وإنه قد كان من أئمتهم من دلهّم على أهدى مما بأيديهم من قواعد الإعراب فأغفلوه وأعرضوا عنه ، موفِّرين جهدهم على درس الإعراب .

وننظر الآن مبلغ ما كشفوه من سرّ الإعراب .

أصل الاعراب

أكبّ النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام ، لا يعدلون به شيئاً ، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغى أن يشغلهم دونه ، وألفوا فيه الأسفار الطوال ، وأكثروا من الجدل والمناقشة فى تعليله وفلسفته ، حتى تركوا نحو العربيـة أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفًا وفلسفة وجدلاً . فماذا بلغوا من كشف سر الإعراب وبيان حقيقته ؟

أساس كل بحثهم فيه أن « الإعراب أثر يجلبه العامل » ، فكل حركة من حركاته ، وكل علامة من علاماته ، إنما تجىء تبعًا لعامل فى الجملة — إن لم يكن مذكوراً ملفوظًا ، فهو مقدَّر ملحوظ — ويطيلون فى شرح العامل وشرطه ووجه عمله ، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هى النحو كله .

أليس النحو هو الإعراب ، والإعراب أثر العامل ؟ ! فلم يبق إذاً للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل ، يستقرئها ويبيّن مواضع عملها ، وشرطَ هذا العمل ؛ فذلك كل النحو .

وعلى هـــذا أُلِّفت كتب تجمع قواعد النحو بعنوان « العوامل » ؛ فألّف الإمام أبو على الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧ كتاب العوامل ومختصره ؛ وألّف الشيخ عبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ كتاب « العوامل المائة » ، وهو باقٍ بأيدينا ، محيط بقواعد النحو ، جُعل منهاجًا للتعليم زمنًا ، وتوفّر الناس على درسه وشرحه ، كما جعلت ألفية ابن مالك إلى هذا العهد .

ودوّنوا للعامل شروطًا وأحكامًا هى عندهم فلسفة النحو ، وسرّ العربية ، سنجمع هنا من كلامهم ومن ثنايا أدلّتهم وحججهم ما يشرح لك أصول نظرياتهم فى العامل . قالوا :

(١) كل علامة من علامات الإعراب فهى أثر لعامل ، إن لم تجده فى الجملة وجب تقديره ، وقد يكون هـذا العامل واجب الحذف لا يصح أن يُنطق به فى كلام ، ولكنه من المحتوم أن يقدر ، وقد يقدر فى الجملة عاملان مختلفان كما فى إيّاكَ والأسدَ(١) ، وسَقْيًا(٢) لك .

---

(١) يقدرون احذرك واحذر الأسد ، لا يكتفون بفعل واحد .

(٢) يقولون . إسق اللهم سـقياً دعائى لك . وانظر لهذين باب المبتدأ والمفعول المطلق ، والتحذير .

(٢) لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فإذا وُجد ما ظاهره أنه سلط عاملان على معمول ، جعلوا لأحد العاملين التأثير فى اللفظ ، وللآخر التأثير فى الموضع ، كما فى « بحسبك هذا » و« ربّ رجل لا يحمل قلب رجل » ؛ فلِربّ والباء العمل فى اللفظ ، والكلمتان بعدهما مرفوعتان محلاً للابتداء .

ولرفضهم أن يعمل عاملان فى معمول واحد خلقوا باب التنازع فى العمل ، وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من اعتساف وتعقيد .

(٣) الأصل فى العمل للأفعال ، وهى تعمل فى الأسماء فقط ، فترفعها وتنصبها ، ولكنها لا تجر ، ولا ترفع إلا اسمًا واحداً ، وتنصب اسمًا أو أكثر ؛ وتعمل الرفع والنصب معًا .

(٤) كلما كان الفعل أمكن فى باب الفعلية كان أوفر من العمل حظًّا . فالفعل الجامد عامل ضعيف ، لا يعمل فيما يتقدمه ، وقد لا يعمل إلا بشروط تَحُدُّ عمله ، كفعل التعجب ، ونعم وبئس ؛ لا يرفع الأول إلا ضميراً مستتراً واجب الاستتار ؛ ولمرفوع نعم وبئس من الشروط ما هو مبين فى بابه ، كذلك

الفعل الناقص محدود العمل لا يعمل إلا فى المبتدأ والخبر ، وقد يشترط لعمله شروط ، كسبق النفى أو غيره .

(٥) يكون الاسم عاملاً — ويحمل فى ذلك على الفعل ، فيجب أن يتحقق له شَبَهٌ بالفعل يقرّبه منه ويؤهله لحكمه ، كما ترى فى اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر . ويناط نصيبه من العمل بحظه من شبه الفعل ، فيكون أقوى عملاً إذا اتصل به ما يقرّبه من الفعل ويتم شبهه به ، كاعتماد اسم الفاعل على نفى أو استفهام ، أو وقوعه صلةً لأل ، ويكون أضعف إذا طرأ له ما يبعده عن الفعل ، كاسم التفضيل فإنه لما قُرِن بِمِنْ كان بمنزلة المضاف فضعُف شبهه بالفعل وقلّ عمله ، واقتصر على رفع الضمير وامتنع أن يرفع الظاهر ؛ وكالمصدر إذا صغر أبعده التصغير عن شبه الفعل فحُرِم العمل . والاسم يعمل فى الاسم وفى الفعل ، فيرفع الاسم وينصبه ، ويجزم الفعل ولكن لا ينصبه .

(٦) وللحرف طريقتان فى العمل :

الأولى — أن يكون أصلاً فيه غير محمول على الفعل .

الثانية — أن يَعْمل حملاً على الفعل ؛ وهو أبعد فى العمل

مسلكاً ، يعمل فى الاسم وفى الفعل ، فيرفع الاسم وينصبه ويجره ، ويجزم الفعل وينصبه ، ويعمل الجزمين معاً كما فى أدوات الشرط ، ولا يعمل الرفع إلا إذا عمل النصب معه . يقول النحاة : « ليس لنا حرف يعمل الرفع إلا وهو يعمل النصب معاً » .

وإذا عمل الحرف حملاً على الفعل كان نصيبه من العمل بمقدار ما فيه من مشابهة الفعل معنى ولفظاً ؛ فإنّ تعمل لأنها تدلّ على التأكيد فأشبهت الفعل معنى ، ولأنها ثلاثية فأشبهته صورة ؛ فإذا خفّفت ضعف شبهها به فقَلّ عملها . قال ابن مالك :

« وخفّفت إنّ فقلّ العمل » .

قال الشرّاح : وذلك لبعدها عن شبه الفعل فى اللفظ بتخفيفها .

(٧) إن الحرف لا يعمل فى نوع من الكلمات حتى يكون مختصًّا به ؛ « فلم ولن » عاملتان فى المضارع لاختصاصهما به ، و « قد » لم تعمل لدخولها على الماضى والمضارع ، و « هل » الاستفهامية حُرمت العمل لأنها قد تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل .

(٨) يعمل الحرف فى موضعٍ عملاً وفى غيره عملاً آخر ، مثل « لا » تُحمل على « ليس » فتعمل عملها ، وعلى « إنّ » فتكون مثلها .

(٩) مرتبة العامل التقدم ، وإذا كان العامل قويًّا أمكن أن يعمل متقدمًا ومتأخراً ، فإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلا متقدمًا .

(١٠) الأصل ألاّ يفصلَ العامل من معموله ، ويمكن تجاوزُ هذا فى الفعل لقوته ، وفى الاسم حملاً عليه ؛ أما الحرف فلا يجوز الفصل بينه وبين معموله .

(١١) العوامل فى الأفعال أضعف من العوامل فى الأسماء ، فعوامل الأسماء متى توفّرت شروطها وجب إعمالها ؛ أما عوامل الأفعال فقد تلغى وكلّ شروطها مستوفاة ، كأدوات الشرط ، وواو المعية ، وفاء السببية .

(١٢) يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معًا ، ولكن الكلمتين لا تتبادلان العمل فتكون كل منهما عاملة فى الأخرى معمولة له .

(١٣) جزء الكلمة لا يكون عاملا فيها .

(١٤) قد يعترض العامل ما يلغى عمله أو يكفه عنه ، وقد يعترضه ما يعلقه عن العمل فيكون عاملاً فى المحل وليس له من أثر فى اللفظ . فللعامل ثلاث حالات :

الإعمال ، والتعليق ، والإلغاء ، ولكل موضع .

(١٥) كل جماعة من العوامل تشابهت فى العمل تكوّن أسرة واحدة ، كباب إنّ ، وباب كان ، وتكون أداة من هذه الأدوات أوسع عملاً فتسمى « أُمّ الباب » ، ولها من الحقوق فى العمل والتصرف فى الباب ما ليس لغيرها من أدواته . فكان أُمُّ الأفعال الناقصة ، وإنّ أُمُّ الأدوات التى تنصب الأول وترفع الثانى ، وإن تباعد ما بينها فى المعنى ، لأن اتفاق العمل وحده هو الأصل فى تقسيم هذه الأسر ، وتحديد أبوابها .

ولما تكوّنت للنحاة هذه الفلسفة حكّموها فى اللغة ، وجعلوها ميزان ما بينهم من جدَل فى المذاهب ، ومناقشة فى الآراء . والبصريون أحرص على هذه الفلسفة وأمهر فيها ؛ على أن الكوفيين لا يغفلونها ولا يأبون الاحتجاج بها . فهى دستور النحاة جميعًا .

(١) يؤيدون بها مذهباً على مذهب ؛ فإذا قال الكسائى : إن عامل الرفع فى الفعل المضارع حرف المضارعة ، قالوا : إن حرف المضارعة صار كالجزء من الفعل ؛ وإن جزء الكلمة لا يعمل فيها ، ويرفضون بذلك مذهبه . ويقول الكوفيون : إن المبتدأ رُفع بالخبر ، والخبر رُفع بالمبتدأ ، فيقول البصريون إن الكلمتين لا تتبادلان العمل حتى يكون كل منهما عاملاً معمولاً . فذلك مثل من حوارهم واحتكامهم إلى فلسفتهم فى العامل .

(٢) بل هم يتجاوزون ذلك إلى تفضيل لغة من لغات العرب على أخرى بأصول فلسفتهم هذه ؛ فيفضلون لغة تميم على لغة أهل الحجاز فى « ما » ، وذلك أن الحجازيين يُعملون « ما » عمل « ليس » كما تعلم ، ومنه فى القرآن الكريم « ما هذا بشراً » ، وبنو تميم يهملونها ويرفعون جزءي الجملة بعدها ؛ فيقول النحاة : إن لغة تميم أقيس ، لأن « ما » لا تختص بالدخول على الاسم ، فليس من قياسها أن تكون عاملة فيه . ويرون أن هذه الفلسفة جعلتهم أفقه بالعربية من العرب .

(٣) ويرفضون بهذه القواعد بعض الأساليب العربية ،

يسمعون من العرب « ربّ والله رجل » فيردونه على قائله ، محتجين بأن حرف الجر عامل ضعيف لا يفصل بينه وبين معموله . وكذلك يرفضون الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ثم يروى هذا الفصل كثيراً فى الشعر ، ويقرأ به قارئ من السبعة آية من القرآن الكريم ، فيصرّ النحاة على الإخلاص لفلسفتهم النحوية وقبول حكمها ورفض ما ورد من هذا الفصل فى الشعر ، وتضعيف رواية القارئ فى القرآن .

(٤) يشرعون بها أساليب فى العربية لم يسمعوها من العرب ، يقيسونها على ما سمعوا . وآلة القياس من هذه الفلسفة . مثلاً : يختلفون فى خبر « ليس » أيقدم عليها ، فيجيب قوم « لا » لأن « ليس » فعل غير متصرف ؛ فهو عامل ضعيف لا يتقدم عليه معموله نظير نعم وبئس وعسى وفعل التعجب ، ويقول آخرون بل يصح لأنه قد ورد فى القرآن الكريم « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم » وقد تقدم فى هذه الآية معمول الخبر ، وهو دليل على جواز تقدم الخبر نفسه ، لأن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل » ، وهذا أصل المعارك

المؤجّجة بين النحاة ، ومنشأ الجدل الذى يملأ كتب النحو ، ويثور غباره عند كل باب من أبوابها .

منشأ هذه الفلسفة :

والنحاة فى سبيلهم هـــذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الـكلامية التى كانت شائعة بينهم ، غالبة على تفكيرهم ، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها .

رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للـكلام تتبدل بتبدل التركيب ، على نظام فيه شيء من الاضطراد ؛ فقالوا عرض حادث لا بدّ له من مُحدث ، وأثر لا بدّ له من مؤثر ، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حرًّا فيه يحدثه متى شاء ؛ وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضيًا ، وعلّة موجبة ، وبحثوا عنها فى الـكلام فعدّدوا هذه العوامل ، ورسموا قوانينها .

ومن تأثُّرِهم بالفلسفة الـكلامية رفضهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، واحتجاجهم لذلك بأنه إذا اتفق العاملان فى العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محـال ، وإذا اختلفا لزم

أن يكون الاسم مرفوعًا منصوبًا مثلاً ، ولا يجتمع الضدان في محل ، ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل ، واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم ، والمعمول حقه التأخير ، فتكون الكلمة متقدمة متأخرة ، وهو محال .

فانظر كيف تصوّروا « عوامل » الإعراب كأنّما هي موجودات فاعلة مؤثرة ، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه . قال الإمام الرضي : « والنحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقيــة » .

ولعلّ المناقشة الآتية تبين لك كيف كانوا يتصوّرون العامل :

اجتمع أبو عبد الله الجرمي المتوفى سنة ٢٢٥ بأبي زياد الفراء سنة ٢٠٦ ، فقال الفراء : أخبرني عن « زيد منطلق » لمَ رُفع زيد ؟ فقال الجرمي : رُفع بالابتداء ؛ قال الفراء : فأظهره ، قال : هو معنى لا يظهر ، قال : فمثله ، قال : لا يمثل ، قال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل ! ! ونعلم أن أصحاب الفراء يرفعون المبتدأ بالخبر ، فراراً من عامل لا يظهر ولا يتمثل .

ومثل آخر مما يبيّن تصوّرهم للعامل — يقول جمهور النحاة : إن المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ؛ فيقول المعارضون : إن التجرد عدمى والرفع وجودى ، ولا يحدث العدم الوجود : فيجيب الأولون : إن التجرد عدم محدود فهو وجود مقيد ، ولا مانع أن يعمل مثله . وأمثلة هذه المناقشات تفيض بها كتب النحاة .

وليس من عيب فى أن ينتفع النحاة بما بين أيديهم من الفلسفة ومن العلوم التى يدرسونها ، ولا فى أن يصطنعوا فى تفكيرهم النمط المألوف فى زمنهم ، والسبيل المرسومة للجدل أيامهم ؛ فإن للتفكير فى كل زمان مناهج متبعة ومبادئ مسلمة قد لا يخلص منها إلا منْ تعلّق بوحى . وإذا نحن جهلناها لم نستطع أن نقدر منشأ كل رأى وغايته ، ومتسرب الخطأ إليه ، أو إحاطة الصواب به .

من أجل ذلك نرى طريق النحاة فى استخدام فلسفة أيامهم — أو استخدامها إياهم — أمراً طبيعياً ، لا مأخذ فيه ؛ بل لا مندوحة عنه لمن أراد أن يفكر . ولكن علينا أن ننظر

مبلغ توفيقهم فى نظرهم ، وإصابتهم للغاية التى سعوا إليها ، وهى الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره .

نقد مذهبهم :

(١) لقد اضطروا فى سبيل تسوية مذهبهم ، وطرد قواعدهم إلى « التقدير » وأكثروا منه ، يبحثون عن العامل فى الجملة فلا يجدونه فيمدهم التقدير بما أرادوا .

ومن أمثلة ما يقدرون :

ا — زيداً رأيته : يقولون هو — رأيت زيداً رأيته .

ب — إن أحدٌ من المشركين استجارك : — إن استجارك أحد من المشركين استجارك .

حـ — لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّى : — لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربّى .

ء — وأمّا ثمودَ فهديناهم : — وأما ثمودَ فهدينا هديناهم .

هـ — إياكَ والأسدَ : — أُحذرك واحْذَر الأسد .

و — ويقطع النعت فى مثل : الحمد لله رب العالمين ،

فتنصب كلمة رب ، وترفع ؛ فيقدرون هو ربٌ ، أو أمدح ربًّ .

هذه أمثلة لها نظائر كثيرة متعددة تملأ أبواب النحو ، ولولا طول إلفِنَا لها فى دراسة النحو لما استسغناها ولرأيناها لغواً وعبثًا ، ولكن عليها بُنى النحو ، وأُقيمت فصوله ، إذ أُقيمت على نظرية العامل .

والمقدّر فى الكلام نوعان : ما يكون قد فهم من الكلام ، ودلّ عليه سياق القول ، فترى المحذوف جزءاً من المعنى ، كأنك نطقت به ، وإنما تخففت بحذفه ، وآثرت الإيجاز بتركه ، وهذا أمر سائغ فى كل لغة ، بل هو فى العربية أكثر لميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم .

ولكن التقدير الذى نعيبه هو نظير ما قدمنا لك من الأمثلة : كلمات تجتلب لتصحح الإعراب ، ولتكمل نظرية العامل ؛ ويسمى النحاة هذا النوع من التقدير ، بالتقدير الصناعى ، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب .

(٢) بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو ،

ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتًا ، وكثروا من أوجه الكلام ، ومن احتماله لأنواع من الإعراب ، يقدرون العامل رافعًا فيرفعون ، ويقدرونه ناصبًا فينصبون ، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف فى المعنى ولا تبديل فى المفهوم .

كان الكسائى[1] يقرأ يوماً بحضرة الرشيد أبيات أفنون التغلبي ومنها :

أبلغ حُبيبًا وخَلِّل فى سراتهم
أنّ الفؤاد انطوى منهم على حَزَن

أنَّى جزَوا عامراً سوءى بفعلهمُ
أم كيف يجزوننى السوءى من الحَسَن

أم كيف ينفع ما تعطى العَلوقُ به
رئمانَ أنف إذا ما ضُنَّ باللبَن

ففتح نون رئمان ، وكان الأصمعى حاضراً فقال : هى رئمانُ بضم النون ؛ فأقبل عليه الكسائى وقال له : أسكت ، ما أنت

(١) ص ٢٤٤ من الجزء الثالث من الأشباه والنظائر للسيوطى طبع حيدر آباد .

وهذا ، يجوز رعْانُ ورعْانَ ورعْانِ . قالوا : ولم يكن الأصمعى صاحب نظر فى النحو ولا معرفة بالعربيـة . وما دام التقدير يعدهم بما شاءوا فلهم أن يوجهوا الكلام كل وجه ، ثم لا تعجزهم الحجة ، ولا يعوزهم التقدير .

سأل يومًا عضد الدولة فنَّا خُسْر البويهى الإمامَ أبا علىٍّ الفارسى ، لماذا ينصب المستثنى فى نحو قام القوم إلا زيداً ؟ قال : بتقدير أَستثنى زيداً ، فقال عضد الدولة — وكان فاضلاً — لِمَ قدّرت أستثنى ؟ هلاّ قدرت امتنع زيد فرفعت ! فلم يُحِر الفارسى جوابًا ، وقال : هـذا الذى ذكرته لك جواب ميدانىّ ، فإذا رجعت ذكرت الجواب الصحيح[1] .

(٣) إن النحاة بالتزامهم أُصول فلسفتهم أضاعوا العنـاية بمعانى الكلام فى أوضاعه المختلفة ؛ من ذلك قولهم فى باب المفعول معه : إن مثل : كيف أنت وأخوك ، يجوز فيه النصب على المفعولية ، والرفع على العطف ، ثم يرَون الوجه الثانى أولى ، ويُضَعِّفُون الأول ، لأن الواو لم يسبقها فعل ،

---

(١) صفحة ٣٨٨ من نزهة الألباء فى طبقات الأدباء طبع مصر .

يكون عاملاً في المفعول معه ، والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغني عنه الآخر . تقول : كيف أنت وأخوك ؟ أي كيف أنت ؟ وكيف أخوك ؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك ؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما[١] .

فالعبارتان صحيحتان ، ولكل منهما موضع خاص ، ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل .

ويقولون في مثل صدّق وآمن المسلمون أن الصحيح صدقوا وآمن المسلمون ، أو صدق وآمنوا المسلمون ، ولا يقبلون صدق وآمن المسلمون . وهو عربي سائغ مقبول ، سمع من العرب في مثل :

تَعَفَّقَ بالأرطى لها وأرادها
رجال فبزّت نبلُهم وكَلِيبُ[٢]

---

(١) صوّبه بعض النحاة ونقله الخضري عن الدماميني ، ونقله الصبان أيضاً ، وشرحناه بأوسع من هذا ، وروينا شواهده في بحثنا هذا عند الكلام على ما يرى النحاة فيه وجهين من الاعراب .

(٢) من قصيدة علقمة بن عبده المشهورة التي مطلعها :
« طحا بك قلب في الحسان طروب »
ورواه سيبويه والنحاة من شواهدهم وقبله الكسائي وتأوله البصريون

ولـكن جمهور النحاة لا يقبلون هـذا خشية أن يجتمع مؤثران على أثر واحد ، وهو محال[١] .

(٤) كثر الخلاف بينهم فى كل عامل يتصدون لبيانه ، فلا تقرأ باباً من أبواب النحو إلاّ وجدته قد بدئ بخصومة منكرة فى عامل هذا الباب ما هو ؟

ا — فالمفعول ما عامل النصب فيه ؟

الفعل أو شبهه ، وهو رأى جمهور البصريين .

أو الفاعل وحده ، وهو رأى هشام الكوفى .

أو الفعل والفاعل ، وهو رأى الفرّاء .

أو معنى المفعولية ، وهو مذهب خلف .

ب — وعامل المفعول معه ما هو ؟

ما تقدمه من فعل ونحوه ، وهو رأى الجمهور .

أو ناصبه الواو ، وهو رأى الجرجانى .

أو فعل مضمر بعد الواو ، وهو رأى الزجاج .

أو الخلاف ، وهو رأى الكوفيين .

---

(١) انظر باب الاشتغال من الأشمونى ، أو سواه من الموسعات فى النحو .

حـ — واختلفوا فى عامل النصب للمفعول المطلق على ثلاثة عشر قولاً !!

حتى صار أكثر الخلاف بين النحويين، وأشد جدالهم، هو فى العامل ما هو ؟ ولو أنهم وضعوا نظريتهم على أصل صحيح لقلّ خلافهم وتقاربت آراؤهم (١).

(٥) إن النحاة بعد ذلك كله لم يفوا بمذهبهم، أو لم تف نظريتهم بكل حاجاتهم فى الإعراب، لأنهم بعد ما شرطوا أن يكون العامل متكلّماً به أو مقدراً فى الكلام، اضطروا إلى الاعتراف بالعامل المعنوى.

فالبصريون يجعلون الرافع للمبتدأ هو الابتداء، وهو عامل معنوى. والكوفيون يثبتون عاملاً معنويًّا آخر يسمونه الخلاف، يجعلونه عامل النصب فى الظرف إذا كان خبراً، نحو زيدٌ عندكَ، وفى الفعل المضارع بعد فاء السببية

(١) ترى أكثر هذه الآراء فى كتاب الهمع للسيوطى، وفى كتاب الانصاف لابن الأنبارى، وإن شئت الاحاطة فارجع إلى شرح التسهيل لأبى حيان ففيه أضعاف ما أشرنا إليه من أوجه الخلاف فى العامل؛ ومع كل رأى مناقشته ونقده.

أو واو المعية . والأخفش يعد التبعية عاملاً معنويًّا . أمّا فى باب التمييز فقالوا : إن الاسم نصب عن تمام الكلام ، ولم يذكروا عاملاً لفظيًّا ولا معنويًّا .

فهذه الأوجه تنقض نظرية النحاة فى العامل ، أو تنقصها على الأقل . وهى مناقشة لكلامهم بمثل أصولهم ، وبحكم قواعدهم التى التزموا .

على أن أكبر ما يعنينا فى نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا فى علاماته إشارة إلى معنى ، ولا أثراً فى تصوير المفهوم ، أو إلقاء ظل على صورته . فقد رأيت الكسائى يحرك نون رعثان بالحركات الثلاث من غير أن يشير إلى ما يصير إليه المعنى عن كل حركة .

ونحن نحاول أن نبحث عن معانى هذه العلامات الإعرابية ، وعن أثرها فى تصوير المعنى . فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا ، وجدنا عاصماً يقيناً من اضطراب النحاة ، وحَكَماً يفصل فى خصوماتهم العديدة المتشعبة ، ولم يكن لنا أن نسأل

عن كل حركة ما عاملها ، ولـكن ماذا تشير إليـه من معنى .

ومعانى هـذه العلامات الإعرابية ستكون بحثنا فى الفصل التـالى ؛ ولـكنا من قبل أن نأخذ فى شرحه ، يجب أن نعرض لرأى فى أُصول الإعراب رآه المستشرقون ، واستعانوا فيه بدرسهم علم اللغات ومقارنـاتها .

رأى المستشرقين فى أصل الإعراب

وللمستشرقين فى أصـــل الإعراب آراء لا يجدر بنا أن نذكرها جميعاً ، فإنما هى فروض لم تستقر ، ولم يجز بها الدليل إلى ساحة العلم المؤيد ؛ وإنما نذكر الفرض الذى يراه المستشرقون أنفسهم أقربها إلى الصواب وأولاها بالدرس .

هذا الرأى كتبه العالم (ريت)[١] فى محاضراته : « مقارنة نحو اللغات السامية » وبيّنه الأستاذ (بروكلمان)[٢] فى كتابه : « مقارنة اللغات السامية » . وهو أن أصل لواحق الإعراب لا تعرف معرفة يقين ، ولكن يمكن أن يرى أن الفتحة أصلها ha وهى ضمير إشارة مستعمل فى اللغات السامية ،

---

(١) Lectures of the comparative grammar of the Semitic languages=Wright. Cambridg. 1890.

(٢) وتفضل بترجمته المستشرق العظيم الأستاذ « برجستراسر » أحسن الله اليه .

ولم يزل فى الحبشية يلحق بالأعلام فى حالة النصب إذا وقع عليها فعل ذو اتجاه مثل : أقبل ، وقصد ؛ وأصل معناها فى هذا الاستعمال الاتجاه إلى شىء أو شخص معيّن .

وإذا صح هذا جاز أن نرى أن الضمة مشتقة من ho أى هو . أما علامة الجر فظاهر مشابهتها بياء النسب ، وهى تفيد الكلمة معنى الوصفية .

وفى اللغات الهندية الغربية نرى لواحق الخفض مشتقة من لواحق دالة على الوصفية ، ويساعد على هذا فى العربية أن الصفة تجىء بعد الموصوف ، فيقال : البيت الملكى . وباتحاد الموصوف بالصفة فى المعنى ، واللفظ بهما مرة واحدة استغنى عن إعراب التالى ، وخفّفت الياء فنشأ الخفض ، وهو إعراب جديد .

نقد مذهبهم :

وكل ما ذهب إليه المستشرقون فى هذا الموضوع فروض ، أساسها أن علامات الإعراب أثر لزوائد كانت تلحق الكلمات ، ثم حذفت وبقى منها أثرها دالا عليها ، وهو الإِعراب .

وهم فى هذا متأثرون بنظام لغاتهم ، وسبيل الإِعراب والتصريف فيها . فقد يكون ذلك عندهم بمقاطع لا بحركات ، وربما خفِّفَت هذه المقاطع واختزلت بتأثير النَّبْر واختلاف النطق ، أو بغيره من الأسباب ، فبقيت منه حركة . هذا واضح فى لغتهم ، مقرر فى عامها ؛ ولكن العربية لها منهج آخر مخالف لمناهج اللغات الغربية فى الإعراب وفى التصريف . فإن العربية تدل بالحركات على المعانى المختلفة من غير أن تكون تلك الحركات أثراً لمقطع ، أو بقية من أداة . ويكون ذلك فى وسط الكلمة وأولها وآخرها .

ا — فهم يفرقون بالحركة بين اسم الفاعل واسم المفعول فى مثل : مُكْرِم ومُكْرَم ، ومستخرِج ومستخرَج .

ب — وبين فعل المعلوم وفعل المجهول ، نحو : كَتَبَ ، وكُتِبَ ؛ واستفهمَ واستُفْهِمَ عنه .

ح — وبين الفعل والمصدر ، فى مثل : عَلِمَ وعِلْم ، وتَعَلَّمَ وتَعَلُّم .

ء — وبين الوصف والمصدر ، فى مثل : فَرِحٌ وفَرَحٌ ، وفَهِمٌ وفَهْمٌ ، وحَسَنٌ وحُسْن .

ه — وبين المفرد والجمع ، فى مثل أَسَد وأُسْد .

و — وبين الفعل والفعل ، مثل قَدِم وقدُم ؛ لكلٍّ معنى ولا فارق إلا الحركة .

ز — وبين الاسم والاسم ، فى مثل سُحُور وسَحُور ، ووُضُوء ووَضُوء .

وهذا من الشيوع والكثرة فى اللغة العربية بحيث لا نستطيع جمعه ، وبحيث نراه أصلا من أصولها ، ساريا فى كثير من تصرفاتها ، ظاهرا فى سبيل الأداء وتصوير المعانى ؛ ومن العناء الضائع ، والتكلف المبعد عن الحق أن نتامس لكل حركة من هذه الحركات أصلاً ، لأنا نحاول

أن نكلفها نظام غيرها من اللغات . وإنما هى صورة ألفها الباحثون فى اللغات الأجنبية فغلبت عليهم حين يفكرون فى فقه العربية .

وكما أن الفلسفة الكلامية قد خدعت النحاة عن فهم الإعراب ، إذ مزجوها بالنحو مزجاً ، حتى كأنهم إنما يدرسون فلسفة نظرية ؛ كذلك المستشرقون غلبت عليهم مناهج بحثهم فى لغتهم ، أو الصور التى استخرجوها من درس كلامهم ، فصرفتهم عن الحقيقة إلى شعاب من البحث متكلفة .

معانى الاعراب

فى مناقشتنا لرأى المستشرقين بيّنا أنّ من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعانى ، فإذا استهدينا بهـذا الأصل — ومن الحق أن نستهدي به — وجب أن نرى فى هـذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها ، فتجعل تلك الحركات دوالّ عليها .

وما كان للعرب أن يلتزموا هـذه الحركات ويحرصوا عليهـا ذلك الحرص كلّه ، وهى لا تعمل فى تصوير المعنى شيئاً . وأنت تعلم أن العربيـة لغة الإيجاز . وأن العرب كانوا يتخففون فى القول ما وجدوا السبيل : يحذفون الـكلمة إذا فهمت ، والجملة إذا ظهر الدليل عليها ، والأداة إذا لم تـكن الحاجة ملجئة إليها ، كالتاء — علم التأنيث — يلحقونها بالوصف لتدل على تأنيث الموصوف ، مثل مؤمنة وصابرة ، فإذا كان الوصف خاصاً بالمؤنث تركوها استغناء عنها كما فى أيم ، وظئر ، ومرضع .

وحركة الإعراب قد يعاملونها هذه المعاملة فلا يلتزمونها إذا أمن اللبس ، قال ابن مالك[١] :

ورفع مفعول به لا يلتبس   ونصب فاعل ،أجز ، ولاتقِس

قال ابن الطراوة ، من علماء الأندلس : بل هو مقيس ، ومنه فى القرآن الكريم : « فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ » ، (٣٧ من البقرة) . فابن كثير وهو القارئ المكى من القراء السبعة ، ينصب آدم ويرفع كلمات .

وإذاً وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوالُّ على معانى ، وأن نبحث فى ثنايا الكلام عمّا تشير إليه كل علامة منها ، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى فى تأليف الجملة وربط الكلم ؛ وهو ما نراه .

ولا بأس أن أبادر إليك بتقرير ما رأيته فى ذلك جملة

(١) هو من الكافية الشافية لا من الخلاصة .

لنحسن تصوره معا ، ثم نأخذ فى تفصيله ومناقشته فى أبواب النحو باباً بابا .

فأما الضمة فإنها عَلَم الأسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها .

وأما الكسرة فإنها عَلَم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغيرأداة ، كما فى كتاب محمد ، وكتابٌ لمحمد .

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ، إلا أن يكون ذلك فى بناء أو فى نوع من الإتباع .

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ؛ بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك ؛ فهى بمثابة السكون فى لغة العامة .

فللإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ، ولا أثراً لعامل من اللفظ ؛ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى فى تأليف الجملة ونظم الكلام .

فهذا جوهر الرأى عندنا ، وخلاصة ما نسعى بعد فى تفصيله وتأييده ، ونستعين الله .

ومن قبل أن نفصله ونسوق أدلته ، نقدم إليك عبارات لأئمة النحاة المتقدمين ، تشير إلى هذا المعنى ، وتؤنسك به ، وتبين أنا نهتدى فى أكثر ما قررناه بأئمة النحاة ، وخاصة المتقدمين منهم .

كان[1] الإمام محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، تلميذ سيبويه ، المتوفى سنة ٢٠٦ ، يقول : إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون ، فجعلوه فى الوصل محركاً حتى لا يبطئوا فى الإدراج ، وعاقبوا بين الحركة والسكون ، وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به ؛ ولم يلتزموا حركة واحدة لأنهم أرادوا الاتّساع ، فلم يضيّقوا على أنفسهم وعلى المتكلم بحَظْر الحركات إلاّ حركة واحدة . اﻫ .

وهو رأى يشرح ما بين الحركة والسكون ، ولكنه

---

(١) انظر فى هذا وما بعده كتاب الأشباه والنظائر للسيوطى عند الكلام على العامل ص ٢٦١ ج أول وما بعدها .

يُفضى إلى إبطال الإعراب ، وإلى التوسيع على كل قائل أن يحرك آخر الكلمة كما شاء فى كل موضع ، وذلك ما لم يقبله أحد من النحاة ، وما أظن قطرباً كان وفيًّا لرأيه هذا إلى آخر ما يقتضيه .

وكان أبو إسحق إبرهيم بن السَّرى الزّجاج (سنة ٣١١ هـ) يجعل العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم من إرادة الإخبار عنه .

وكان تلميذه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزّجاجى (سنة ٣٣٩ هـ) يقول : إن الأسماء لما كانت تعتريها المعانى ، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ، ولم يكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى ، جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعانى وتدل عليها ، ليتسع لهم فى اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة . اهـ .

وهذا الرأى كالأصل لما ذهبنا إليه ، وقد بيّنه الزّجاجى فى كتاب له يسمى « إيضاح علل الإعراب » لم يقع لنا منه إلاّ ما نقلناه هنا ، وأخذناه من كتاب الأشباه والنظائر للإمام السيوطى .

وإذ رأيت أن أصل رأينا من كلام المتقدمين ، فإنا نرجو أن تسايرنا فى درسه ، غير مستنكر له ، ولا ضائق به .

الضمة علم الاسناد

الأصل الأول أن الضمة علم الإسناد ، وأن موضعها هو المسند إليه المتحدث عنه . ونريد هنا أن نتحرى المرفوعات عند النحاة ونستقرئ أبوابها ، ونعتبرها بهذا الأصل لنرى كيف يتم اضطراده فيها ، وانسجامه معها .

المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل :

كل واحد من هذه المرفوعات « مُسند إليه » كما تعلم — وهو اصطلاح آثره من قبل علماء البيان واستعملوه فى كتبهم ، وجعلوا الأنواع الثلاثة نوعاً واحداً فى العنوان ، وفيما أجروا من الأحكام — بل إن سيبويه قد سبقهم إلى هذا الاصطلاح ، واستعمل « المسند إليه »[1] فيما يشمل هذه

(١) ومن كتاب سيبويه فى ص ٧ من الجزء الأول من طبع مصر ما نصه — :

الأقسام ، وكرره فى مواضع من كتابه .

وإذا تتبعنا أحكام هـذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى تفريقها ، ورأينا فى أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام .

فأما نائب الفاعل فإن النحاة أنفسهم لا يفرقون بينه وبين الفاعل فى الأحكام ؛ ومنهم من يرسم لهما باباً واحداً . وما الفرق بين كُسِرَ الإناء وانكسر الإناء إلاّ ما ترى بين صيغتى كسر وانكسر ، وما لكل صيغة من خاصة فى تصوير المعنى ، أما لفظ الإناء فإنه فى المثالين « مسند إليه » وإن اختلف المسند .

وأما الفاعل والمبتدأ ، فإن النحاة يجعلون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة ، ويجعلون لكل باب أحكاماً خاصة ؛ ولكن شيئاً من الإمعان فى درسها ينتهى إلى توحيد البابين

(هذا باب المسند والمسند إليه) وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك وهذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : يذهب زيد فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء اهـ .

واتفاقهما فى الأحكام ، وإلى أنّ هذا التفريق قد يكون منسجما مع صناعة النحاة فى الإعراب ، ولكنه مبعد عن فهم الأساليب العربية .

فأول ذلك : أنهم يقولون إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل ، لا يتقدمه بحال . أما المبتدأ فإن أصله التقديم ، وربما جاء متأخراً ، فللمبتدأ من الحرية فى الجملة ما ليس للفاعل .

هذا حكم النحاة أو جمهورهم ؛ أما الأسلوب العربى فإنك تقول : « ظهر الحق » « والحق ظهر » تقدم المسند إليه أو تؤخره ، وكِلاَ الكلامين عربى سائغ مقبول عند النحاة جميعاً . ولكن النحاة ، والبصريين خاصة يحرمون أن يتقدم لفظ « الحق » فى « ظهر الحق » وهو فاعل ، كما يحرمون أن يتأخر المبتدأ من « الحق ظهر » وهو مبتدأ . فالحكم إذاً نحوى صناعى لا أثر له فى الكلام ، وليس مما يُصَحَّح به أسلوب أو يزيف ؛ وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة لا يعنينا أن نلتزمه ، بل نحب أن نتحرر منه .

والعربية فى هذا ، أن الاسم المتحدث عنه أو « المسند إليه »

يتقدم على المسند ويتأخر عنه ، سواء كان المسند اسماً أو فعلاً . وهذا أصل من أصول العربية فى حرية الجملة والسعة فى تأليفها .

الحكم الثانى : مما يفرقون به بين المبتدأ والفاعل : أن المبتدأ قد يحذف ولا يجوز حذف الفاعل ؛ وذلك فرق صنعه الاصطلاح النحوى أيضًا . فإن المبتدأ لا يذكر فى الجملة فيقولون هو محذوف ، والفاعل لا يذكر فيقولون هو مستتر . ومثال ابن مالك لحذف المبتدأ أن يقال فى جواب كيف زيد ؟ « دَنِفٌ » أى عليل . فإذا قيل فى الجواب دَنِفَ أى اعتل جعلوا الفاعل مستتراً ، ولم يقولوا محذوف . وهو اصطلاح نحوى لا أثر له فى القول ، فلا وجه لالتزامه والتفرقة به .

الحكم الثالث : أن الفعل يُوَحَّد والفاعل جمع أو مثنى ، فلا مطابقة فى العدد بين الفعل والفاعل ، تقول : فاز الشهيد ، وفاز الشهداء . أما المبتدأ فالمطابقة بينه وبين الخبر واجبة ، تقول : الشهيد فائز ، والشهداء فائزون . وهذه التفرقة لو صحت لكانت كافية للتفريق بين الاثنين فى الدرس ، ومبررة لتمييز

كل نوع بباب ، ولـكن شيئًا من التأمل فى حكم الاسمين والمقارنة بينهما يبين أن حكم المطابقة واحد فى البابين . وذلك أن المطابقة بين المسند إليه والمسـند لا تجىء تبعًا لأن المسند فعل أو اسم ، ولا لأن المسند إليه مبتدأ أو فاعل ؛ بل تجىء تبعًا لتقديم المسند إليه أو تأخره كما ترى :

	المسند إليه متقدم	المسند إليه متأخر
المسند فعل	الشهداء فازوا الشهداء يفوزون	فاز الشهداء يفوز الشهداء
المسند اسم	الشهداء فائزون	فائز الشهداء[1]

فالمسند إليه إذا تقدم وجب أن يكون فى المسند إشارة إليه تطابقه فى العدد ، وإذا تأخر كان المسند مفرداً فى كل حال .

---

(١) هذا الأسلوب يجىء وقد صدِّرت الجملة باستفهام أو نفى غالبا ، والبصريون يشترطون هذا ، والكوفيون ومعهم الأخفش من الأئمة المتقدمين للبصريين لا يشترطونه ، وقد رووا له شواهد كثيرة حتى جنح إليه متأخرو البصريين كما صنع ابن مالك .

هذا هو الأسلوب العربى فى وضوح وقرب فهم ، ولكن النحاة خالفوه ، فجعلوا للفاعل حكما ، وللمبتدأ آخر ؛ ثم جعلوا المبتدأ أيضاً قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل أغنى عن الخبر ، وأعطوا القسم الأخير وحده حكم الفعل مع فاعله ، وهو تكثير للأقسام ، يُعَوِّص الأمر ، ويبعد عن فهم العربية ، ثم يكون سبباً لجدال بين النحاة لا ينتهى ، وخلاف لا يحصر .

الحكم الرابع : المطابقة فى النوع : أى التذكير والتأنيث ، والمطابقة بين المسند والمسند إليه فى النوع هى الأصل ، إلا أن المسند إليه إذا تقدم كانت المطابقة أدق وألزم ، وإذا تأخر كانت أقل التزاما .

والنحاة يقولون : إن الفعل إذا أسند إلى مؤنث مجازى التأنيث جاز تأنيثه وتركه ، تقول « أمطر السماء » و « أمطرت السماء » ؛ فإذا قدمت المسند إليه لم تقل إلا « السماء أمطرت » ؛ ولما كان النحاة يوجبون للفاعل التأخير ، ويجعلون الأصل فى المبتدأ أن يكون مقدّما ، قرروا أن المطابقة فى النوع بين

المبتدأ والخبر ألزم وآكد من الفعل والفاعل ؛ والحكم إذا تأملت فيهما واحد .

وخلاصة ما نرى من المطابقة بين المسند والمسند إليه فى العدد وفى النوع : أن العرب أشد رعاية للمطابقة فى النوع ، وأن هذه المطابقة تكون آكد وأوجب إذا تقدم المسند إليه وتأخر المسند .

أما العدد فإن العرب يلتزمون المطابقة فيه إذا تقدم المسند إليه ، فإذا تأخر تركوا رعايتها وجعلوا المسند موحّدا ،

هذا أسلوب العرب فى كلامهم ، سواء فيه الفعل والاسم ، والمبتدأ والفاعل ، وهو كما ترى أقرب وأوضح ، وأكشف عن سر العربية وروحها .

واعلم أن من العرب من يجعل المطابقة فى العدد مثل المطابقة فى النوع ، يلتزمها — تقدم المسند إليه أو تأخر — وأولئك هم الطائيون وبلحارث بن كعب[1] ؛ ويسميها النحاة لغة

(١) كلتاهما من أشهر القبائل اليمنية وأعظمها شأنا إبان ظهور الاسلام ، وبلحارث كانت تسكن بجران ، شهرت بالغنى والجمال والقوة وطى شهرتها لا تخفى . ومساكنها الجبلان فى وسط نجد ومن أطيب بلاده وكان لبلادهم شأن فى حكم التجارة فى شمال بلاد العرب .

أكلونى البراغيث وابن مالك يسميها « لغـة يتعاقبون فيكم ملائكة[١] » .

وأنا أرجح أن تلك المطابقة العددية ، وشمولها كل مسند ، كانت الأصل فى العربية ، ثم خصصت بالمسند إذا تأخر فأنه يحتاج إذاً أن تكون فيه إشارة إلى المسند إليه المتقدم ، وبقى من مطابقة المسند إذا تقدم أثر كبير فى لغات اليمن ، وأثر نادر فى لغات سائر العرب . ومنـه أمثلة فى القرآن الكريم وفى الحديث الشريف ، وفى شىء من أشعار المضريين .

هـذه أبواب الرفع الثلاثة : المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، اضطرد فيهـا الأصل الذى قررنا ، وأغنانا عن تكثير الأقسام ، وتعـديد الأبواب ، وعن فلسـفة العامل ، وشغب الخلاف ، وجعل الحكم النحوى أقرب إلى الفهم ، وأدنى إلى روح العربية ، ولا يخرج عن هذا الأصـــل من المرفوعات إلا بابان ، أحدهما المنـادى فى بعض حالاته ، مثـل يا أحمد ، ويا رجل ، والثانى منصوب إنّ وأخواتها .

---

(١) يشـير إلى الحديث الشريف « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » .

المنـادى :

فأما المنادى فليس بمسند إليه ولا بمضاف ، فحقه النصب على الأصل الذى قررناه ، وهو منصوب فى كل أحواله إلاّ حالة واحدة يُضَمّ فيها ، وهى أن يكون – كما يقول النحاة – « علماً مفرداً أو نكرة مقصـودة » ؛ ولهم فى تعريف كلمة « مفرد » اصطلاح خاص بهذا الباب لا يخلو من الاضطراب(١).

فنتجاوز بك اصطلاحهم ، ونقول : إن المنادى إذا لم يكن مضافا كان المنتظر أن يدخله التنوين ، إذ لا مانع منه ؛ ولكن التنوين يدل على التنكير ، وقد يراد أن ينادى معيّن يقصد إليه فيدعى باسمه أو بإحدى صفاته ، كيا محمد ويارجل ، فيحذف التنوين ، والعلة فى حذفه إرادة التعريف والقصد إلى معيّن :

---

(١) المفرد عند النحاة ما ليس بمثنى ولا مجموع ؛ أما فى باب النـداء وباب « لا » وحدها ، فالمفرد ما ليس بمضاف ولا شبيـه به . ويختلفون فى تحديد الشبيه بالمضاف فيقول بعضهم : هو ما تعلق به شىء من تمام معناه ؛ ويقول آخرون : ما اتصـل به ما يكمله مما يكون معمولاً له ، وتحت هذين الرأيين شعب من الخلاف واسعة .

ولا يقبل النحاة أن يكون التنوين فى باب النـداء للتنكير وحذفه للتعيين ؛ ولكن لفظهم يشهد به فيقولون : تُنوّن النكرة غير المقصودة ، ولا تُنوّن النكرة المقصودة ، وهل معنى القصد فى النداء إلاّ أن تكون مريداً إلى معين ؟ وكل ما عمله النحاة أنهم فرّوا من وصف النكرة بالتعيين أو التعريف ، وقالوا نكرة مقصودة ؛ ولا نريد أن يخدعنا هذا الاصطلاح عن الحقيقة ، فالمنادى المعيّن أو المُعرَّف يُمنع التنوينَ لتعيينه ، فإذا بقى للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب ، اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم ، لأنها تقلب فى باب النداء ألفا ؛ تقول : يا غُلامِي ، ويا غُلامَا ؛ وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها ، فيقال : يا غلامِ ويا غُلامَ وفى الخلاصة :

واجعل منادىً صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا
كعَبْدِ عبدِى عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

ففَرُّوا فى هذا الباب من النصب والجرّ إلى الضم ، حيث لا شبهة بياء المتكلم .

وقد نقل سيبويه أن العرب قد يستروحون إلى مَدّ آخر الكلمة ومطل حركاتها ، فذلك أصل آخر للاشتباه .

ويمكن صوغ هذه القاعدة فى وضع أصحَّ وأوضحَ من كلام النحاة ، وأغنى عن تجديد اصطلاح خاص بهذا الباب . وهو : « متى أريد بالمنادى المنوّن معين ، حُرِم التنوين الذى هو علامة التنكير ؛ ومتى حُرِم التنوين ضم آخره فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم » ، وكانت قاعدة صحيحة دالة على روح العربية ، ووجه إبانتها عن المعانى ، واحتياطها لبعض اللبس .

وقد وُفّق النحاة حين جعلوا هذه الحركة ضمّة بناء لا حركة الإعراب .

ونرى من كلام العرب نظيراً لهذا فى الاسم الذى لا ينصرف ، فإنهم حين حرموه التنوين لأسباب مبيّنة فى مواضعها — وسيجيء لنا بحث فى مناقشتها — خافوا أن يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم حين يُكسر غير منوّن ، فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة . فاتقاؤهم الشبهة بياء المتكلم فى الممنوع

من الصرف منعهم الكسر وحده ، لأن ضمير المتكلم لا يكون هنا إلاّ ياء . واتقاؤهم الشبهة نفسها فى المنادى ألزمته الضمّ ، لأن ضمير المتكلم فيه يكون ألفًا كما يكون ياء .

فقد رأيت أن هذا الموضع الذى بدا فى الأول مخالفًا لأصلنا ، ناقضًا له ، قد انتهى بنا درسه إلى أنه مؤيد لرأينا ، لا معارض له ، وكَشَف عن سرّ من أسرار العربية فى وضع الحركات بحساب ، وبإيحاء إلى معنًى يُراد .

اسم « إن » :

أما النوع الثانى وهو اسم إن فإنه متحدث عنه ، وحقه الرفع على أصلنا الذى قررناه ، ولكنّه منصوب . ولا نتحرج أن نقول : إن النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه ، ثم تجرأوا على تغليط العرب فى بعض أحكامه كما سترى .

ورد اسم إنّ مرفوعًا فى الشعر وفى القرآن الكريم ، وفى الحديث . ففى القرآن الكريم — : « قَالُوا إِنّ هَـٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا »

(طه ٦٣)[1] ، فذهب النحاة يتأولون أعسف تأويل ليمضى حكمهم فى أن اسم « إنّ » لا يكون إلاّ منصوباً .

وورد فى الحديث : (إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون) فلحّنوا راويه . وعطف عليه بالرفع « إِنَّ الَّذِينَ ءامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰبِئُونَ وَالنَّصٰرى ، مَنْ ءامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صٰلِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَهُمْ يَحْزَنُونَ » (المائدة ٦٩) . وفى بعض القراءات . « إِنَّ اللَّهَ وَمَلٰئِكَتُهُ

(١) وينبغى أن نبين ما فى هذه الآية من القراءات ، ليعلم الذين لم يقرءوا إلا لحفص أن جمهور القراء يقرءون بتشديد « أنَّ » وألف « هذان » .

فراوية حفص « إنْ هٰذان » بتخفيف إن وألف هذان .

وقراءة ابن كثير « انْ هذانِّ » ، مثل حفص إلا أنه يشدد نون هذان .

وقراءة أبي عمرو « انَّ هذين » يشدد إنَّ ويقرأ هذين ، فتكتب الياء فى مصحفه بالحمرة على أصول الرسم .

وسائر القراء السبعة بل العشرة يقرءون « إنَّ هذان » يشددون إنّ ويقرءون هذان بالألف . وهو الوجه الذى نحتج به .

وانظر التيسير والشاطبية والغيث فى السبعة ، وجامع البيان والنشر فى العشرة .

يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ » (الأحزاب ٥٦)[١] برفع الملائكة . وفى الشعر ماروى سيبويه لبشر بن أبى خازم :

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم بُغاة ما بقينا فى شقاق[٢]

ثم أكّد أيضاً بالرفع فقيل : إنهم أجمعون بدل أجمعين .

قال سيبويه : وأعلَمْ أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنى وزيدٌ ذاهبان (ص ٢٩٠ من الجزء الأول ونقله الأشمونى فى باب إنّ) .

ومع ما نعرفه لسيبويه رحمه الله من إجلال يملأ القلب ، فإنا نراه هنا قد أخطأ وخطّأ صواباً . قد يستطيع أن يردّ بعض ما سمع من العرب ، ويسهل عليه أن يُخَطِّئَ مُحَدِّثاً فيما روى ، فماذا يصنع بالآية الكريمة ؟ لا سبيل إلى الرفض ولا إلى التخطئة ؛ ولكنك تعلم أنّ البصريين قد مضوا فى التأويل إلى أبعد مدى . يقولون فى آية : « إِنَّ ٱلَّذِينَ ءامَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّٰبِئُونَ » إن « الصائبون » مبتدأ قُدّر له

(١) نسبها فى البحر إلى ابن عباس ، وإلى عبد الوارث عن أبى عمرو .

(٢) ص ٢٩٠ ج ١ من سيبويه .

خبره ؛ وقد يُصحح هـذا التأويلُ وجه الإعراب على رأى البصريين ، ولـكنه يُقَطِّع الجملة تقطيعًا غير مقبول[١] .

على أن ما رفضه سيبويه قَبِـــلَه غيره من أئمة النحاة : كالكسائى والفرّاء .

وإذا تركنا حكم النحاة لحظة ، ونظرنا أسلوب العرب فيما بعد « إنّ » ، وجدنا أنهم لحوا حقه فى الرفع ؛ فورد عنهم مرفوعًا ، وعطفوا عليه بالرفع ، وأكدوه بالرفع أيضًا . وذلك شاهد لما رأينا من أن الموضع للرفع ، وأنّه وجه الكلام فى اسم « إنّ » ؛ ولـكنا لا ننكر أنه ورد منصوبًا ، وكان النصب هو الغالب عليه . فمن أين جاءه النصب وغلب عليه ؟ سنحاول بيان هذا ، ونسألك شيئًا من الأناة والروية لنستبين الحق معًا .

---

(١) قال الامام الزمخشرى فى كشافه عنـد تفسير هذه الآية — : الصابئون رفع على الابتـداء ، وخبره محذوف والنية به التأخير عما فى فى حيز إن من اسمها وخبرها كأنه قيـل : إن الذين ءامنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا ، والصابئون كذلك .

وأبو حيان فى تفسره يقص فى إعراب كلة « الصابئون » أربعة أوجه . وأبو البقاء العكبرى فى إعراب القرآن يذكر لاعرابها ستة أوجه .

لقد راقبنا استعمال « إنّ » وخاصة فى القرآن الكريم ، ووجدناها أكثر ما تستعمل متصلة بالضمير مثل : إنّا ، إنّى ، إنك ، إنّه . وهذا بيان بجملة إحصائها فى القرآن الكريم :

	مكسورة الهمزة	مفتوحة الهمزة	جملة
متصلة بالضمير	٧٤٠	١٨٠	٩٢٠
« بالظاهر	٣٢٣	١٢١	٤٤٤
« بالموصول	١٠٥	١١	١١٦
« بالإشارة	٤٣	٢	٤٥
مكفوفة	١٣٩	١٧	١٥٦
جملة	١٣٥٠	٣٣١	١٦٨١

ونعلم من أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسهم اللغوى إلى أن يصلوا بينهما ، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب ، لأن ضمير الرفع لا يوصل إلاّ بالفعل ، ولأن الضمير المتصل أكثر فى لسانهم ، وهم

أحب استعمالاً له من المنفصل . قال ابن مالك :

وفى اختيار لا يجئ المنفصل إذا تأتّى أن يجئ المتصل

ومن ذلك كلمة «لولا» لا يكون الاسم الظاهر بعدها إلاّ مرفوعا ، فكان من حقّ الضمير إذا جاء بعدها أن يكون مرفوعا أيضاً ؛ ولكن العرب يقولون : لولاه ، ولولا هُوَ ؛ ولولاكم ، ولولا أنتم : يستعملون ضمير النصب وضمير الرفع . أما ضمير الرفع فوجه استعماله واضح والموضع موضعه ، وأما ضمير النصب فاستجابة لداعية الحسّ اللغوى من وصل الأداة بالضمير إذا وَلِيَها .

وتجد لذلك نظيراً فى عسى ، وهو فعل يتصل به ضمير الرفع ، فتقول : عسيتم . وفى القرآن الكريم « قال هل عَسَيْتُم ان كُتب عليكم القتالُ ألاَّ تقتلوا » (آية ٢٤٦ من البقرة) ، « فهَلْ عَسَيْتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِى الْأَرْضِ وتُقطِّعوا أرحامكم » (آية ٢٢ محمد) .

إلا أنَّ هذا الفعل قد جمد فأشبه الأداة ، وحرم خصائص الفعل من التصرف والدلالة على الزمن ، فحوّل

الضمير بعده إلى ضمير نصب ، قيل : عساه وعساك ؛ فإذا وليه الاسم الظاهر لم يكن إلا مرفوعا ، تقول : « عَسَى اللهُ أَنْ يَغفِرَ لِي » .

فهذا المسلك من العربية يفسّر لنا ما نراه فى استعمال العرب اسم إن منصوبا ، وما نجده من أثر الرفع فيه ، إذ يجىء أحياناً مرفوعا ثم يعطف عليه ويؤكد بالرفع أيضاً . وذلك أنهم لما أكثروا من إتباع إنّ بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أنّ الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً . وهذا موضع دقيق فى العربية ولكنه صحيح مطّرد عند الاختبار ، أثبته النحاة وسموه الإعراب على التوهم ، وتوسع فى بحثه صاحب « الخصائص » . ومن أمثلته عندهم : ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ . يقول النحاة : إن « قاعد » معطوف على « قائمًا » على توهم أنّه جُرّ بالباء لأن الموضع يغلب أن تجىء فيه الباء .

وقال الفرّاء : لما كثر توقيت العرب بالليلة قالوا :

صمت عشراً من الشهر ، ولا يصومون إلا اليوم .

ومن الممكن أن يقال : قياس هـذا الكلام أن يجوز « لولا محمداً » إتباعا لِلَوْلاَهُ . وجوابه أن الضمير فى « لولا » لم يكثر كثرته بعد « إنّ » ، ولذلك كان ضمير رفع مرّة ونصب أخرى . ولو أنّه كثر وغلبت كثرته كما فى « إنّ » لكان ضمير نصب لا غير ، ولكان من الممكن بعد ، أن ينساق حكمه إلى الاسم الظاهر ، فيقال « لولا محمداً » .

فقد رأيت أن اسم « إن » أصله الرفع ، وأنّ رفعه صحيح جائز ، وأن التزام الأصل الذى بيّناه — وهو أن المسند إليه مرفوع — قد اطّرد فى الكلام ، وكشف لنا فى باب النداء ، وفى باب « إنّ » ، عن سر خَفِيَ على النحاة ، وصحح لنا من كلام العرب ما خطأه النحويون .

فهذه أبواب الرفع قد اطّرد فيها هذا الحكم ، وهو : أن كل مرفوع فهو مُسند إليه متحدَّث عنه .

الكسرة علَمُ الإضافة

والكسرة — كما قدمنا — علامة على أن الاسم أُضيف إليه غيره . سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة ، كمطرُ السماء ، وخصب الأرض ؛ أو بأداة ، كمطر من السماء ، وخصب فى الأرض .

ولا تجد الكسرة فى غير هذا الموضع إلا أن تكون فى إتباع كالنعت ، أو فى المجاورة ، وهى نوع من الإتباع ، وسيأتى بحثه .

وما نقرره الآن بشأن الجر لا نخالف النحاة فى شىء منه — حتى العبارة — . فأنا حين ندل « بالمضاف إليه » على المجرور بالحرف ، ونتوسع فى معنى الإضافة ، نأخذ ذلك من لسان النحاة المتقدمين ونجرى على اصطلاحهم ، قال سيبويه[1] — :

---

(١) الجزء الأول من الكتاب ص ٢٠٩ .

« والجر إنما يكون فى كل اسم مضاف إليه ، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشىء ليس باسم ولا ظرف [يعنى الحرف] وبشىء يكون ظرفًا ، وباسم لا يكون ظرفًا » . اهـ . ثم أخذ بعد ذلك فى ذكر الأمثلة .

وأبو العباس المبرد يقول فى كتابه « المقتضب » فى النحو .

« هذا باب الإضافة ، وهى فى الكلام على ضربين : فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر ، ومنه ما تضيف إليه اسمًا مثله ، فأما حروف الجر التى تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن وإلى . . الخ[1] » .

هـذه عبارات المتقدمين من أئمة النحاة . ومن محقق المتأخرين من اتبعهم ، كالإمام ابن الحاجب ، ونص عبارته[2] :—

« والمجرورات هو ما اشتمل على علَم المضاف إليه ، والمضاف

---

(١) الجزء الرابع ص ٤٥١ من مخطوط رقم ٢٣٤٨ بمكتبة الجامعة المصرية .

(٢) انظر الكافية وشرحها للرضى أول باب المجرورات .

إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً ، أو تقديراً مراداً . » أهـ . قال شارحه المحقق الرضى : « بنى الأمر أولاً على أن المجرور بحرف جرٍّ ظاهرٍ مضافٌ إليه ، وقد سماه سيبويه أيضا مضافاً إليه ، ولكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة ، وأما من حيث اللغة فلا شك أن زيداً فى مررت بزيد مضاف إليه ، إذا أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر . » اهـ .

وقد أطلنا بما نقلنا من النصوص لنقرر بلسان المتقدمين أن الكسرة علم الإضافة ، وأن موضعها هو المضاف إليه مهما اختلفت وسيلة الاضافة .

ولعلك ترى فى ثبوت هذا الأصل وتقرير الأئمة له ما يعود بحظٍّ من التأييد على الأصل الذى قرّرناه فى الفصل السابق ، فإن الكسرة إذا كانت عَلَماً على معْنى فى تأليف الكلام وهو « الإضافة » كان من المساير لهذا والمنسجم

معه أن تكون الضمة عاماً أيضاً على معنى فى الكلام كما بينا من قبل . فهو سبيل من التفكير يشد لاحقه سابقه ، وينسجم أوله وآخره .

وبعد فاعلم أن باب الإضافة فى العربية من أكثر الأبواب شيوعا فى الكلام ، وأسْيَرها على الألسن ، حتى فى عصرنا هذا . وتستطيع أن تختبره فيما تقرأ وفيما تكتب ؛ ولقد تحريت هذا فى كثير من الصحف ، وأقلام الكتاب المعاصرين ، فإذا الإضافة من أشيع أساليبهم فى البيان ، ومن أكثر الأصول النحوية جريا على الأقلام .

والعرب يضيفون لبيان الفاعل « خَلْقُ الله » ولبيان المفعول « خَلْقُ السموات » والمكان « ظِباء وجرة » ، و « أسد بيشة » وللزمان « برد الشتاء » و « مكر الليل » ولبيان الموصوف « حسن الوجه » و « طلق اللسان » . ولبيان الصفة « عين صدق » و « كلمة الحق » ، وغير هذا من الأساليب المتسعة الكثيرة . ويستعملونها فى التفضيل « أعلم القوم » و « أخصب الأرض » و « فتى الفتيان » .

ويضيفون لأدنى ملابسة – كما يقول النحاة – « لثلاث ليال وأيامها » و « عاد وثمودها » .

وقد تكون الإضافة أسلوباً للبيان ، كبنات الشوق ، وبنات الدهر ، وأخو الصدق ، وأخو الأنصار ؛ أى أحدهم .

ويضيفون إلى الكلمتين : « غلام [عبد الله] » ، ويضيفون الكلمتين ، كعبد شمسكم ، ومن قول سيبويه : « ألا ترى أنك تقول هذا حب رمان ؛ فإذا كان لك قلت هذا حب رمانى ، فأضفت الرمان إليك وليس لك الرمان ؛ وإنما لك الحب[1] » اهـ . ويضيفون إلى الجمل كثيراً .

ومن الأسماء ما لا يكون إلا مضافاً ، ومنها ما يحذف المضاف إليه بعده فيكون مقدراً مفهومًا كأنك قد ذكرته .

وحروف الجر أو « حروف الإضافة » ، كما ينبغى أن نسميها من بعد ، كثيرة فى العربية متعددة واسعة التصرف ؛ توسَّعَ العرب فى استعمالها وإنابة بعضها عن بعض توسعًا أكسب اللغة مرونة وقدرة على التصوير . حتى كأن الفعل

---

(١) ص ٢١٧ من الجزء الأول من الكتاب طبع بولاق .

فعلان بأثر حرف الإضافة[1] .

وليس يعنينا بيان هذه الأساليب وتحديد خصائصها الآن ، وإنما أردنا أن نشير لك إلى أن باب الإضافة على قصره فى البحث ، وقلة ما فيه من الأحكام ، باب كثير الدوران فى اللغة العربية ، وأسلوب واسع الاستعمال ؛ بل هى أداة عظيمة شائعة تستعمل فى كثير من المواضع بيانًا للمعانى المختلفة ، وأداء للأغراض المتنوعة .

وإن على النحاة أن يدرسوها درسًا واسعًا مفصلاً ، دقيقًا عميقًا ، لا ليُبَيِّنوا أثرها فى اللفظ ، وحكمها فى الإعراب ، بل ليعرفوا سبيلها فى البيان ، وأثرها فى تصوير المعانى ، ومدى تصرف العرب فيها وتوسع العربية بها .

---

(١) وانظر بحث التضمين فى باب حروف الجر ، وقد خصه جماعة من النحاة بالتأليف ، ومن أمثلته عندهم « قتل الله زياداً عنى » أى قتله ودفعه عنى .

الفتحة ليست علامة إعراب

الأصل الثالث : أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست بعَلَم إعراب ؛ وإنما هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التى يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة فى الوصل ودرج الكلام . فهى فى العربية نظير السكون فى لغتنا العامية .

وفى تقرير هذا الأصل نجرى فى مخالفة النحاة إلى مدى أوسع . ولكننا لا نزال نجد دليلنا فى كلامهم ، ونستمد الحجة من أصولهم ، غير أنا ننشر مهجوراً أو نبسط مطويا . ونرجو أن نسوق من الأدلة ما يقنع المنصف ، وتطمئن له نفس الباحث المخلص للحق ، إن شاء الله .

أما أن الفتحة أخف الحركات ، فذلك أصل مقرر عند النحاة ، يتردد فى كلامهم ، ويجرى كثيراً فى جدلهم ، ويستمدون منه السبب والعلة لكثير من أحكام التصريف والإعراب .

ومراقبة العربية تشهد بكثرة دوران الفتحة وغلبتها على غيرها من الحركات . وتستطيع أن تختبر ذلك فى أى جزء من الـكلام .

خذ مثلا فاتحـة الـكتاب الـكريم ، وأحْصِ ما فيها من الحركات ، فسترى أن الفتحة وحدها أكثر من الضمة والـكسرة معاً .

وإذا رجعت إلى علم « مخارج الحروف » واستشهدت طبيعة الفتحة فى نطقها ، وقستهـا إلى غيرها من الحركات ، وجدت البرهان الجلى على خفة الفتحة ، والشهادة لذوق العرب فى استحبابهـا . وذلك أن الفتحة القصيرة ، أو الفتحة الطويلة — وهى الألف — لا تكلف الناطق إلا إرسـال النفس حرًّا ، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء فى تـكييفه .

أما الضمة وامتدادها وهو الواو ، فإن النطق بها يكلفك ضم الشـفتين ومطّهما وتدويرهما حتى تحقق نطق الضـمة أو الواو ، واختبر ذلك فى : قُلْ وصُمْ ، وقولوا وصوموا مثلا ، وراع هيئة الفم والشفتين حين النطق .

وكذلك الكسرة ، وامتدادها ؛ وهو الياء ، تكلفك أن تكسر مجرى الهواء وتحنى طرف اللسان عند اللثة ليمثل الصوت ما تريد من الكسرة أو الياء ، كما ترى فى : صِيد وبِيع ، وصِدْ وبِعْ .

وقد جمعنا فى هذا البيان بين كل حركة واللين الناشئ منها ، لنجلى لك الحقيقة أتم تجلية ؛ فإن نطق الحركات ربما خفى فى درج القول وفى وسط الكلمات ، إذ اللسان لا يتلبث فى النطق ، ولا يستقر بعد الحرف ، بل يتهيأ لتشكيل حرف آخر ، فيمر نطق الحركة سريعاً غير واضح التمثيل ، فإن شئت تمثيله تأنيت فى أعقاب الحروف فتصور الحركة وتشبعها ، فإذا أشبعتها تمثلت واضحة وتمثَّلَ حرف اللين الناشىء منها .

والنحاة أنفسهم يقررون أن الألف فتحة مشبعة ، والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمة مشبعة (انظر سر صناعة الإعراب لابن جنى فى باب الحركة) .

وكانوا يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وكان هذا من أصل عملهم

فى الشكل الذى رسموا ليضبطوا به الحركات[1] .

نخفة الفتحة فى النطق ، وامتيازها فى ذلك على أختيها : الضمة والكسرة ، أمر جلى ، يؤيده البرهان من كل وجه .

والذى نحاول أن نقرره بعد ، هو أن الفتحة أخف من السكون أيضاً وأيسر نطقاً ؛ خصوصاً إذا كان ذلك فى وسط اللفظ ودرج الكلام .

ولا أعلم للنحاة مثل هذا الرأى ، بل قد أجد فى أقوالهم ما يشير إلى أن السكون أخف من الحركات جميعاً ؛ فقد يسمونه التخفيف ، ويقولون إن السكون عدم ، والحركة وجود ، و « لا شىء » أضعف وأخف من « شىء » ، مهما يكن يسيراً ضعيفاً . وذلك من سنتهم فى الأخذ بالفلسفة النظرية ، وغلوهم فيها بما قد يلفتهم عن الواقع ، كما بينا من قبل .

---

(١) الضمة فى الشكل واو صغيرة (و) ، والكسرة فى الأصل ياء صغيرة راجعة (ـــے) ، ثم اختصر فى كتابتها على جزئها الراجع . والفتحة ألف صغيرة هكذا (ا) ، ثم عدلت حتى قاربت الكسرة شكلا وخالفتها موضعا .

وإذا نحن عدنا إلى طبيعة السكون ، وفحصناه حين النطق بالساكن ، رأينا أن السكون يستلزم أن تضغط النَّفَس عند مخرج الحرف معتمداً على الحرف ، محتفظاً به ، وفى هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل : أبْ ، أتْ ، أثْ ، وقسته إلى نطق « بَا » « تَا » « ثَا » .

ثم من الحروف ما إذا أسكنته أرسلت النفس به آناً ومطلت النطق ، متكلفًا الاحتفاظ بمخرج الحرف الساكن ، كما ترى فى : غواشْ ، وإشْراك ، ونواصْ ، واصْنع ، وناسْ ، ومسئول ، ومتراخْ ، وأخْبار .

ومنها ما يكلفك أن تردد اللسان ، كأنك تكرر الحرف كما ترى فى راء إرْعاد وقَدَرْ ، فإذا حركته حركة ما ، مررت به الهوينا من غير ضغط ولا ترديد .

ومنها ما يلزمك قطع النفس وبت النطق ، مع الضغط على الحرف والتمسك بمخرجه مثل : أبْ ، وابْراهيم ، وطَبقْ ، وإقْبال ، وقدْ ، وقدْر ، ففيها كما ترى شدة فى النطق ، ونصيب من الكلفة ، لا تراه إذا أرسلت الحروف مفتوحة .

وانظر ما صارت إليه القلقلة[1] المعروفة عند القراء من التكلف والتمسك، حتى كأن الحرف حرفان؛ أحدهما ساكن والآخر محرك بالفتح. ولقد تشعرك قلقة هذه الحروف حين الإسكان – واختلاسنا لها ومرورنا بها هونا – أن الإسكان كان عند العرب أقوى وأملأ مما ننطق الآن. بل إن من العرب من كان أشد إظهاراً للقلقلة وأجهر بها صوتًا، قال سيبويه فى القلقلة بعد شرحها: « وبعض العرب أشد صوتًا » اهـ [ص ٢٨٤ من الجزء الثانى].

وقد جرى المتقدمون على تسمية السكون وقفا[2].

واتفق القراء والنحاة على أن مخرج الحرف إنما يتبين ويتمثل إذا كان ساكنا، فكلفوا من يريد درس الحروف ووصفها، وتحقيق مخارجها، أن يسكن الحرف، ويصله بمتحرك

---

(١) القلقلة أن تسكِّن الحرف ثم تختمه بفتحة خفيفة، ويخطىء بعض القارئين فيميل إلى الكسر، وهذا ناشىء من عادتنا العامية فى الميل إلى الكسر بأكثر مما نميل إلى الفتح كما نرى فى: شِرب وفِهم وعِرف الخ. وحروف القلقلة مجموعة فى (قطب جد).

(٢) انظر النشر فى القراءات العشر ص٢٠٣ ج أول طبع دمشق.

قبله ، فيقول : أبْ ، وأتْ ، وأثْ ، ثم يرقب المنطق ، ويصف المخرج ، ويبين الصفات . وما رسموا ذلك إلا لما رأوا فى الإسكان من التمهل بالحرف ، والتمسك بمخرجه ، وتحقيق نطقه .

فهذا من طبيعة السكون ونطق العرب به ، يبين لك أن الفتحة أخف منه ، وأيسر مؤونة فى النطق . وليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه وأنكر حسه .

ومن العرب من يميلون إلى التخفيف ، فيسكنون عين الثلاثى إذا كانت مضمومة أو مكسورة . يقولون : فى رُسُل رُسْل ، وفى فَخِذ فَخْذ . فإذا كانت العين مفتوحة : مثل جَمَل ، وعمَر وعنَب ، استبقوا الفتحة ، وامتنعوا من تسكين العين (١) .
ولو أن السكون كان أخف من الفتحة عندهم لمضوا فى التخفيف ، فساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور .

فهذا واضح لمن شاء أن يرى . وأوضح منه وأدل ، أن

---

(١) سيبويه فى مواضع منها ص ٢٨١ من الجزء الثانى ، والصرفيون يذكرون القاعدة عند الكلام على أوزان الثلاثى ، ومن النحاة من يذكرها فى باب نِعْم .

وانظر شرح السيرافى للكتاب فى الكلام على ضرورات الشعر .

العرب قد فروا فى بعض المواضع من الإسكان إلى الفتح . ومن ذلك صنيعهم فى جمع المؤنث السالم لمثل : فترة ، وحسرة ، ودعد . فإن العين[١] فى المفرد ساكنة ، ومن حقها فى جمع المؤنث السالم أن تبقى ساكنة أيضاً ، لأن الجمع السالم لا يبدل فيه بناء مفرده ، ولكن العرب أوجبت فى مثل هذا فتح العين ، فيقولون : فَتَرات ، وحَسَرات ، ودَعَدات . ولا يجوِّزون الإسكان إلا فى ضرورة من الشعر .

فهذا حسب المنصف بياناً ودليلاً أن الفتحة أخف من السكون وأيسر نطقا ؟ فإذا كان ذلك فى وسط اللفظ ، ودرج الكلام كان أوضح وأبين ، لأن الإسكان أشبه بالوقف وأقرب إلى قطع اللفظ .

---

(١) القاعدة فى هذا : أن الاسم إذا كان ثلاثيا صحيح العين ساكنها ، وجمع جمع مؤنث سالماً ، نظر إلى فائه — :

فان كانت مكسورة : مثل حنطة وهند ، أو مضمومة مثل : خُطوة وجُمل جاز فى عينه الاسكان ، والاتباع ، والفتح .

أما الاسكان فهو الأصل ، وأما الاتباع ففيه نوع من التخفيف والتسهيل يجىء من تماثل الحرفين فى الحركة ، وأما الفتح فانه لمحض التخفيف .

وإذا كانت الفاء مفتوحة لم يكن فى العين إلا الفتح .

وبعد ، فهذه شواهد أخرى تؤنسك بهذا الرأى ، وإن لم تبلغ من الاستدلال ما تقدم من البيان ؛ فأنت تعلم أن العرب تأبى أن تبدأ بساكن ، وترفض أن يجتمع فى نطقها ساكنان ، حتى تفر من أحدهما بكسر أو فتح .

وقد جعلوا الإسكان علامة التشديد ، والبتّ فى الطلب ، كما ترى التزامه فى الأمر ، وفى لِتَفْعَلْ ولا تَفْعَلْ . وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر فى أغلب حاله من البتّ ، والتشدّد ، والجزم . وربما أتَوْا بالسكون فى غير الأمر دلالة على التأكيد وتقوية الكلام ، كما ترى فى قول امرئ القيس :

فاليومَ أَشربْ غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل

وقول جرير :

ما للفرزدق من عز يلوذ به
إلا بنو العم فى أيديهم الخشب
سيروا بنو العم فالأهواز منزلكم
ونهر تِيرَى فما تعرفْكُم العرب[١]

---

(١) الأبيات الثلاثة من شرح السيرافى على كتاب سيبويه =

بل إن أبا عمرو بن العلاء — من القراء السبعة ، ومن أئمة النحاة — قرأ : « إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرْكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً » بإسكان الراء تشديداً للأمر ، لمّا كان استنكار المأمورين له ظاهراً ، ونفورهم منه قريباً ؛ وبعده : « قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَٰهِلِينَ » [٦٧ من البقرة] .

فهذه دقائق لمن أراد أن يستشف الحق من سر العربية .

وقد انتهينا من استخفاف الفتحة واستحباب العرب إياها ، وتفضيلها فى اللفظ على أختيها ، وعلى السكون أيضاً . واعتمدنا فى ذلك على طبيعة النطق ، وعلى روح العربية فى الاستعمال .

ومما يشهد بأن الفتحة ليست بعَلَم إعراب ، وأنها

= مع النص على تسكين اشربْ فى بيت امرىء القيس ، وتعرفكم فى قول جرير ، وبنو العم بالواو . (انظر الضرورات فى الجزء الأول)

ويستشهد بالموضعين فى غير السيرافى من كتب النحو على جزم المضارع بلا جازم ، وفى ديوان امرئ القيس : فاليوم أسق . وفى ديوان جرير : فلم تعرفكم ، والذى رواه النحاة أصح . ورواة الدواوين والذين يختارون من الشعر ، كثيراً ما يسوون القول على ما يرونه أوجه ، وأمثلة هذا الافساد كثيرة جدا فى الدواوين .

تخالف فى ذلك أختيها الضمة والكسرة ، ما قرره النحاة فى أوجه الوقف على المتحرك الذى قبله ساكن ؛ قالوا : إذا وقفت على كلمة قبل آخرها ساكن مثل : عمرو ، وبدر ، جاز لك نقل حركة الإعراب إلى هذا الساكن ، إذا كانت ضمة أو كسرة ، أما إذا كانت فتحة فليس لك ذلك ؛ تقول هذا البدْر والبدُر ، ونور البدْر والبدِر ، فإذا قلت : انظر البدر . امتنع أن تنقل الفتحة إلى الدال . قال أبو القاسم الزمخشرى فى المفصل[1] : « وبعض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله دون الفتحة فى غير الهمزة . تقول : هذا بكُر ومررت ببكِر » اهـ .

فواضح أن العرب فرّقت ما بين الفتحة وبين أختيها ، ثم احتالت لتحتفظ بهاتين الحركتين على ما فى النطق بهما من شدة ، ولم تر أن تحتفظ بالفتحة ، على سهولتها ، ويسر نطقها فى مذهب الجميع . ولا يمكن أن أرى هذا التفريق عبثا ، ولكن كانت الضمة والكسرة علامة على معانى ، فاحتفظ

---

(١) انظر باب الوقف .

بهما ، ولم يكن فى الفتحة ما يدعو إلى هذا الاحتفاظ .

وحكم آخر من أحكام الوقف ، فيه تأييد لما ذهبنا إليه ، وهو الوقف بالروم ، وتفسيره على ما فى كتب القراءات : أن تنطق الحركة بصوت خفيٍّ يسمعه القريب ، بينما يحسب من كان بعيداً منك أنك قد وقفت مسكنا . والوقف بالروم سائغ لجميع القراء فى موضعه ، وليس خاصا بإمام منهم دون إمام .

ولا يكون الروم عند الوقوف على ساكن ، ولا على متحرك بالفتح ، وإنما يكون فى الضمة والكسرة(١) .

وترى هنا ما رأيت فى المثل الأول من الاحتفاظ بالحركتين — الضمة والكسرة — والإشارة إليهما بوجه ما وإغفال الفتحة . وذلك عندنا لما فى الحركتين من معنى يراد دون الفتحة .

---

(١) انظر الجزء الثانى من النشر للامام الجزرى ص ١١٩ وما بعدها . وقد آثرنا الأخذ بأقوال القراء فى الروم ، لأن النحاة يضطربون فى تعريفه ويختلفون فيه ، ولأن القراء فى هذا أدقُّ ضبطاً .

ومن القراء من يؤثر الوقف بالروم ، ويستحبه للقارئ ، ذا كان الإسكان يمس وجه الإعراب بشيء من الشبهة ، كما في الآيتين الكريمتين :

« فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ » [٢٤ القصص] ، « نَرْفَعُ درَجْتٍ مَنْ نَشَاءُ ، وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ » [٧٦ يوسف] ، فليس يخلو هذا من الشهادة بصلة بين حركة الإعراب وبين الوقف بالروم .

وشاهد ثالث من علم القافية ؛ فقد تعلم أن حرف الروى يجب أن يكون واحداً في القصيدة كلها ، وأن حركة هذا الحرف يجب أن تكون واحدة أيضاً . فإذا اختلفت الحركة عدوه عيبا في القافية ، ثم قسموه إلى قسمين :

الأول : الإقواء . وهو اختلاف المجرى بكسر وضم .

والثاني : الاصراف : وهو الاختلاف بفتح وغيره[1] .

أما الأول ، فقد ورد في شعر كثير من فحول الشعراء المتقدمين ، حتى أباحه لهم العلماء ولم يعدوه في شعرهم عيبا ،

---

(١) انظر « الكافي في العروض والقوافي » وهذا تقسيمه وتعريفه .

وكان الخليل يقول : « تجوز الضمة مع الكسرة[١] » .
وأبو الحسن بن مسعدة[٢] يقول : « كثر هذا عن فصحاء العرب » . ويروى منه للنابغة :

زعم البوارح أن رحلتنا غداً
وبذاك خبَّرنا الغراب الأسودُ
لا مرحباً بغـــد ولا أهلا به
إن كان تفريق الأحبة فى غدِ

ولدُريد بن الصمة :

نظرتُ إليه والرماح تنوشه
كوقع الصياصى فى النسيج الممدَّدِ
فأرهبت عنه القوم حتى تبددوا
وحتى علانى حالك اللون أسودُ

وكقول حسان بن ثابت :

---

(١) الموشح للمرزبانى ص ١٧ طبع المطبعة السلفية .
(٢) أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة حافظ العروض عن الخليل ومبلغه ، كما كان سيبويه حافظ النحو عنه ومدونه . والنقل من المرزبانى أيضاً .

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر
جسم البغال وأحلام العصافيرِ
كأنهم قصب جُوفٌ أسافله
مثقب نفخت فيه الأعاصيرُ

أما الإصراف ، فقد أنكره قوم أن يكون جاء فى شعر العرب ، وأثبته آخرون ، على اعتقاد قلّته ، والتصريح بندرته ، قال أبو العلاء المعرى : « وإنما أجازوا ذلك فى المرفوع والمخفوض ، وكرهوا الفتحة أن تجىء مع الكسرة أو الضمة فأما الخليل وابن مسعدة فلم يذكراه[1] » اه .

والذين أثبتوه لم يذكروا من أمثلته إلا ما كان النصب فيه سابقا ، وكان الصرف عنه إلى الرفع أو الخفض دون العكس ، مثل :

أريتك إن منعت كلام يحيي أتمنعنى على يحيي البكاءْ
ففى طرفى على يحيي سهاد وفى قلبى على يحيي البكاءْ

---

(١) مقدمة اللزوميات ص ٢٥ طبعة المحروسة .

ومثل :

ألم ترنى رددت على ابن ليلى منيحتـــه فعجلت الأداء
وقلت لشـــاته لما أتتنا رماك الله من شاة بداء

هذه أمثلتهم هنا . فقد رأيت أن العرب تحرص على الضمة والكسرة ؛ تلتزمهما ، وتهجر من أجلهما تماثل القافية ، وما فيه من انسجام . وإذا بدأ الشاعر قصيدته بالفتحة وبنى عليها قافيته ، ثم جاء داعى الضمة أو الكسرة استجاب له ولم يبال القافية . والأعشى بنى على الفتح قصيدته التى مطلعها :

رحلت سُمَيَّةُ غدوة أَجمالَها غضبى عليك فما تقول بدا لَها[1]

ثم قال :

هذا النهار بدا لها من همها ما بالها بالليل زال زوالُها

أَما أن تكون القافية رفعا أو جرا ، ثم يدعو إلى النصب داع ، فإن الشاعر لا يستجيب له ، بل يمضى فى قافيته ، ملتزما ما ينبغى لها من تماثل وانسجام .

---

(١) ديوان الأعشى ص ٢٢ طبع جيار .

بنى الفرزدق على الضمة قصيدته التى أولها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف
وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

ثم قال :

وعض زمانٍ يابنَ مروانَ لم يدع
من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

فرفع « مجلف » ، واستبق حركة القافيـة ، ولم يبال داعية النصب .

والنحاة يضطربون عند هذا البيت اضطرابًا شديداً ، فمذ قاله الفرزدق وهو مثار خلاف بين النحاة وبينه ، وبين النحاة بعضهم بعضاً(١) .

فعبدالله بن أبى إسحق إمام النحاة المتوفى سنة ١١٧ ، عاب على الفرزدق وخطأه وسأله يومًا : علام رفعتَ « مجلف » فى بيتك ؟ فقال : على ما يسوؤك وينوؤك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأوَّلوا . ثم أخذ يهجوه فى شعره .

---

(١) انظر خزانة الأدب للبغدادى ص ٣٤٧ ج ٢ .

وأبو عمرو بن العلاء [س ١٥٤] ، ويونس بن حبيب [س ١٨٣] ، كانا لا يعرفان للرفع وجهًا ، ومحمد بن سلام [س ٢٣٢] سأل يونس بن حبيب : لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه بالقافية ؟ فقال : لا ، كان ينشدها على الرفع وأنشدنيها رؤبة على الرفع . — ومن النحاة مع هذا من ينشده بالنصب تخلصاً من الورطة فى إعرابه ، وقال أبو القاسم الزمخشرى [س ٥٣٨] : « هذا البيت لا تزال الركب تَصْطَكُّ فى إعرابه » .

وقال الإمام أبو عبد الله بن قتيبة [س ٢٧٦] فى كتاب الشعراء : « رفع الفرزدقُ آخر البيت ضرورةً ، وأتعب أهل الإعراب فى طلب الحيلة ، فقالوا وأكثروا ، ولم يأتوا فيه بشىء يُرْتَضَى ، ومن ذا يَخْفَى عليه من أهل النظر ، أَنّ كل ما أتَوْا به احتيالٌ وتمويهٌ ؟ » اه .

وذلك أنهم قدّروا النصب إعرابًا ورأوا الشاعر قد انصرف عنه إلى الرفع ، فرفضه من رفضه ، واحتال لتوجيهه قوم ، وعدَّه من الضرورة آخرون .

وأنت تعلم حرص العرب على الإعراب ، ودقة حسهم

به ، وتأديبهم عليه . وتعلم طبيعة الشعر العربى ، وما فيه من قافية ، وما للقافية من أحكام ، وأن التماثل والانسجام من أجلى صفاته ، وأدق خصائصه . فلما تعارضت حركة الإعراب وحركة القافية ، استجاب العربى لما هو أولى أن يمثّل معناه ، ويصوِّر مراده ، ولما هو ألصق بطبعه وأدخل فى عربيته ؛ وهو الأعراب .

كذلك فرّق العربى بين الضمة والكسرة ، وبين الفتحة . فليس لمنصف يعرف الحق أن يغفل هذه التفرقة من العربى ، وأن يهمل وجه دلالتها ، وما تشير إليه من معنى .

فهذه من الدلائل على ما رأينا من أن الضمة والكسرة هما علَما الإعراب ، وأن الفتحة ليست من علاماته ، وإنما هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التى يحبون أن تنتهى بها الكلمات فى درج القول ، ما لم يدعهم الإعراب إلى حركة يدلون بها على معنى ، أو يدعهم الوقف إلى اسكان يُبَتُّ عنده النطق ، ومن الله التوفيق والهداية إلى الصواب .

وقد نجد فى كلام النحاة ما يؤيده أيضًا ؛ قالوا بالنصب

على نزع الخافض ، ومعناه كما تعلم أن يكون من حق الكلام ذكر الجار ، ثم يُحذف لسبب مّا ، فتنقلب الكلمة مفتوحة ؛ مثل : تمرون الديار . — روى لجرير :

تمرون الديار ولا تعوجوا كلامكم عَلَيَّ إذاً حرام

وهم يعدون ذلك نادراً شاذًّا ، على أنه فى كلام العرب أوسع مما قرروا ؛ هم قد اقتصروا على حذف الحرف الجار وروى عن العرب النصب فى غيره ؛ قال الكسائى : « والعرب إذا ألقت « بين » من كلام تصلح « إلى » فى آخره نصبوا الحرفين المخفوضين ، تقول : مطرنا ما زبالةَ فالثعلبيةَ ، وله عشرون ما ناقةً فجملا ، وهى أحسن الناس ما قرنا فقدما . قال وسمعت أعرابيًّا وقد رأى الهلال فقال : الحمد لله ما إهلالَك إلى أسرارك . والعرب تقول : « الشنق ما خمسا إلى خمس وعشرين (١) » اه . فقد رأيت العرب تصبو إلى الفتح حين يحذف داعى الجر حرفاً أو اسماً .

---

(١) الشنق مالم تجب فيه الفريضة .

وهذا كله نقله عن الكسائى الفراء فى تفسيره معانى القرآن عند الآية الكريمة « إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما » .

وكذلك يصيرون إليه حين يتحول عن الكلمة داعى الرفع أيضا ؛ تقول خرج زيد وعمرو ، تريد أن تتحدث عن كل منهما فترفع . فإذا كان الحديث عن واحد ، وكان الثانى من تكملة الحديث ، تحوّل داعى الرفع عنه فنصب ؛ وقلت خرجَ زيد وعمرا .

وللنحاة فى نصب هذا الاسم وناصبه خلاف عنيف ، أَناصبه الواو ؟ أم الفعل قبله ؟ أم هما معا ؟ أم عامل معنوى سماه بعضهم الخلاف ؟

على أن المنهج العربى واضح ، فى بُعْدٍ عن هذا الخلاف والشقاق ، فانه لم يكن من داع إلى الرفع فدخلت الكلمة فى الباب الأوسع الأشمل وهو النصب .

ومثل هذا كثير لا يخفيه عن الناظر إلا تلك الرسوم التى رسموا ، ثم تَعَبَّدَ الناس بها حتى صرفتهم عن المعنى وما تدل عليه الألفاظ .

وتستطيع أن ترى مثل ذلك فى : « كلَّمتُه فاهُ إلى فىَّ » و « بعتُه يدا بيد » لمَّا لم يكن من همك التحدث عن

الفم واليد ، وإنما سقتهما بياناً وتتمة للحديث ، لم تَرْفَع . ولو قصدتَ إلى التحدث عنهما لرفعتَ ، ولقلتَ : يدٌ بيد ، وفوه إلى فىّ .

والنحاة ينصبون مثل هذا على الحال ، ثم يجدونه مخالفاً للرسوم التى وضعوها للحال ، فيتأوَّلون لذلك كعادتهم فى التأويل .

وكذلك يقولون : « مُطِرنا سهلُنا وجبلُنا ، والسهلُ والجبل . وجاء القوم أوَّلُهم وآخرُهم ، والأوَّلُ والآخرُ » يرفعون ذلك كله فيُعْرِبُه النحاة بدلا ، ويُروى منصوباً فتكون مُعضلة لدى النحاة يُستعان فيها بأنواع من التأويل .

وتَعرِف تعسفهم فى إعراب « عَمْرَكَ اللهَ » و « نحن العرب » و « إياكَ والأسد » ، و« إياكَ الأسد » . وكذلك تعرف عناءهم فى تلمس السبل لإعراب « عذيرك »(١) فى مثل قول عمرو بن معديكرب :

---

(١) انظر هذه الأوجه فى شرح السيرافى فى باب ما ينصب على إضمار الفعل .

أريد حباءه ويريد قتلى عَذيرَكَ من خليلك من مُراد

وقول ذى الأصبع العدوانى :

عذيرَ الحى من عُدْوا ن كانوا حية الوادى

وإعراب ذلك كله ، وسواهُ مما يحتد فيه الخلاف ، ويكثر فيه التقدير والأضمار ، أمر قريب واضح ؛ فإنها كلمات لا يتحدث عنها فترفع ، ولا هى مضاف إليها فتجر ، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب .

«الأصل فى المبنى أن يسكنا»

أصل أقره النحاة ، وجعلوه أساسا لكثير من بحثهم فى باب البناء ، فإذا صح واستقام حكمه ، وكان أكثر الكلمات المبنية فى العربية ساكنا ، كان ذلك شاهداً بميل العرب إلى التسكين ، وبمصيرهم بالكلمات إليه ، إذا لم يكن لهم من التحريك غرض .

وإذا علمنا أن حروف المعانى هى أكثر الكلمات دورانًا على اللسان ، وأولجها فى تأليف الجمل ، وأنها كلها مبنية ، كان فى تسكينها مايشهد أن السكون أخف وأيسر ، بما أنه قد اختير لأسْيَرَ الألفاظ وأشيعها فى الاستعمال . ولم يكن لنا أن نَرُد هذه الشهادة ، وبمثلها نتنوَّر أصول العربية ، ونَسْتَشِفُّ أسرارها .

إشكالٌ أثارَه أحد الطلبة ونحن ندرس هذا الموضوع جميعا ، وهو جدير أن نناقشه فى بحثنا هذا :

قال ابن مالك فى الخلاصة :

و « الأصل فى المبنى أن يسكنا »

وقال أبو القاسم الزمخشرى فى المفصل : « البناء على السكون هو القياس » قال شارحه ابن يعيش : « القياس فى كل مبنى أن يكون ساكنا ، وما حرك من ذلك فلعلَّة : فإذا وجدت مبنيا ساكنا ، فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه ، لأن ذلك مقتضى القياس فيه ، فإن كان متحركا فلك أن تسأل عن سبب الحركة وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها . »

فهذه أقوال النحاة — وقد يتبادر إلى فَهم القارئ أن الكثير الغالب على المبنيات هو السكون ، وأن النحاة إنما أخذوا هذا الأصل الذى قرَّروا من تتبع المبنيات فى كلام العرب واستقرائها ، وليس هذا بصحيح ؛ فإنهم قد استمدوا هذا الأصل من فلسفتهم النظرية التى أشرنا إليها من قبل ، وفصلنا كثيراً من قواعدها .

قال ابن يعيش فى التدليل على هذا القياس : « وإنما

كان القياس فى كل مبنى السكون لوجهين ، أحدهما : أن البناء ضد الإعراب . وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعانى المختلفة ، فوجب أن يكون البناء الذى هو ضده بالسكون . والوجه الثانى : أن الحركَة زيادة مستثقلة بالنسبة إلى السكون ، فلا يؤتى بها إلا لضرورة تدعو لذلك » اهـ .

فقد رأيت كيف استمدوا دليلهم من غير أن يرجعوا إلى الإحصاء والاستقراء ، بل لقد صرحوا « بأنه ليس أغلب المبنيات كلها ساكنا » . قال الأشمونى فى شرح الخلاصة عند قوله : « والأصل فى المبنى أن يسكنا » : « الأصل أى الراجح والمصطحب لا الغالب ، إذ ليس أغلب المبنيات ساكنا » .

ولقد كان ذلك يكفينا فى رفض أصلهم ، ودفع الاعتراض به ، ولكننا رأينا أن ننظر فى استقصاء المبنيات وتقسيمها لنَعْلم نسبةَ الساكن منها إلى المتحرك ، وأىّ الحركات أغلب ؟ ولم ننس أنا ندرس حركات الأعراب ، لا حركات

البناء ، ولكنا تقدمنا إلى درس طبائع الحركات وموازينها فى النطق ، فكان درس الحركة فى المبنى مما عساه أن يكشف عن الحق أو يؤيده .

وقد وجدنا عدد حروف المعانى سبعين حرفا ؛ الساكن منها اثنان وعشرون . والمتحرك ثمانية وأربعون . أما المتحرك : فالمفتوح منه اثنان وأربعون ، والمكسور خمسة ، والمضموم واحد .

فالساكن فى البناء أقل من المتحرك ، بل هو أقل من المتحرك بالفتح وحده[1] .

---

(١) ترى فى الحروف بحثاً واسعاً فى المفصل ، والكافية . وأكبر الكتب عناية بجمع حروف المعانى — :

ا — كتاب المخصص فى السفر الرابع عشر .

ب — كتاب السيرافى عند شرح « باب عدة ما يكون عليه الكلم » من الجزء الثانى من الكتاب .

حـ — كتاب جواهر الأدب لعلاء الدين بن على الاربلى ، مطبوع بمصر ، وقد خصص بدراسة الحروف .

ولكلٍّ طريقة خاصة فى عد الحروف وترتيبها وتقسيمها . واتبعنا =

هذا فى حروف المعانى .

أما الاسم المبنى فليس قريباً إحصاؤه ، بل لسنا فى

= فى التقسيم أصلاً قررناه من قبل ، واطرد بحثنا عليه ، وهو أن حروف اللين امتداد لما قبلها من الحركات : فحرف « إلى » ثنائى مفتوح ، وحرف « فى » أحادى مكسور . وهذه هى الحروف :

الأحادية : وعدتها ثمانية عشر حرفا وهى : —

الهمزة « أ » ، والهمزة مكسورة ممدودة « إى » الباء — التاء — السين — الفاء — الفاء ممدودة مكسورة « فى » — الكاف — اللام مكسورة — اللام مفتوحة — اللام ممدودة مفتوحة « لا » — الميم ممدودة مفتوحة « ما » — النون — الهاء ممدودة مفتوحة « ها » — الواو — الواو مفتوحة ممدودة « وا » — الياء ممدودة مفتوحة « يا » .

وبيانها بحسب الحركات :

١٢ مفتوحة : أ ، ت ، س ، ف ، كـ ، ل ، لا ، ما ، ها ، و ، وا ، يا .

٤ مكسورة : إى ، بِ ، فى ، ل .

٢ ساكنة : ت للتأنيث ، ن للتوكيد .

١٨

الحروف الثنائية : ٢٦ .

١٠ متحركة بالفتح : إلى — على — خلا — عدا — ألا — أما — أيا — هيا — بَلَى — نّ : نون التوكيد المشددة .

حاجة إلى الإحصاء ؛ وجليٌّ أنه قلَّ أن يبنى على السكون .

وقد يدل بالحركة فى الاسم المبنى على معان غير الإعراب ، مثل : أنتَ ، وأنتِ ، وذا ، وذى . وقد نرى الاسم يبنى على فتحتين مثل : خمسة عشر ، وبينَ بين ، وصباحَ مساءَ ، ولا نراه يبنى على سكونين ، ولا على حركتين غير الفتحة .

= ١٦ ساكنا : إنْ ، أنْ ، لَنْ ، عنْ ، من ، أمْ ، لم ، بل ، كى ، أو ، مذ ، قد ، أل ، هل ، لو ، أى .

ويلاحظ أن من الساكن ما هو مختوم بنون أو ميم ، وهما أشبه الحروف نطقاً بحروف العلة ، ومنها ما يسكن لغرض مثل : قد للتحقيق ، وبل للاضراب .

الحروف الثلاثية ٢٢ : ٣ ساكنة : نَعَمْ ، أجلْ ، إذن .

١ حرف متحرك بالكسر : جيرِ . ١ حرف متحرك بالضم : منذُ

١٧ حرفا متحركا بالفتح : إنّ ، أنّ ، ليت ، سوف ، ثم ، حاش ، ربّ ، ألاّ ، هلا ، لولا ، لوما ، كلا ، حتى ، أمّا ، إما ، إلاّ ، لمّا .

ويلاحظ أن الحروف الساكنة حروف جواب ، فهى أقرب للوقف .

الحروف الرباعية ٥ :

١ حرف ساكن : لكنْ . — ٢ حرفان متحركان : لعل ، كأن .

الحروف الخماسية : ١ حرف واحد متحرك فقط : لكنّ .

أما الفعل فالماضى بناؤه على الفتح ما أمكن الفتح ؛ والمضارع أكثر بنائه على الفتح ، وذلك حين يؤكّد بإحدى النونين . والأمر وحده يبنى على السكون ، وقد تقدم الإشارة إلى أن هذا لِمَا فى الأمر من معنى القوة والبت ، والتشدد فى الطلب ، وذلك أليق بالسكون وما فيه من شدة فى النطق .

فهذا الاستشكال على نظريتنا قد انتهى بحثه إلى تأييدها أيضاً ، وأكَّد ما نقول من أن العرب تشير بالحركات إلى معانى فى الكلام ، وأنها تستخف الفتحة عن غيرها من الحركات ؛ بل تستخفها عن السكون أيضاً ، وأنها تضع السكون حيث تريد أن تشير إلى شىء من التأكيد والبت ومما فيه من معنى القوة حظ .

العلامات الفرعية للإعراب

وقد أطال النحاة بذكر علامات أخرى للإعراب ، سمَّوها العلامات الفرعية ، وجعلوها نائبة عن العلامات الأصلية ؛ وسترى فيما بعد ألاّ وجه لهذا التفصيل والإطالة بتقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وأخرى فرعية .

وسندرس هذه العلامات الفرعية واحدة واحدة ، ونبين وجه ما نقول فى كل واحدة منها ونذكر دليله .

الباب الأول : باب الأسماء الخمسة

وهى : الأب ، والأخ ، والحم ، والفم ، وكلمة ذو . وقد يزيدون عليها كلمة « هَنُ » بمعنى متاع ، ويسمونها الأسماء الستة .

ويجعلون الحروف فى الباب نائبة عن الحركات فى الدلالة على أوجه الإعراب ؛ فالرفع بالواو ، والنصب بالألف ، والجر بالياء .

ونقول إنه لا حاجة إلى هذا التفصيل والتطويل ، وإنما هى كلمات معربة كغيرها من سائر الكلمات : الضمة للإسناد والكسرة للاضافة ، والفتحة فى غير هذين ؛ وإنما مدت كل حركة فنشأ عنها لينها ؛ وسبب ذلك أن كلمتى « ذو » و « فا » وضعتا على حرف واحد ، وبقية كلمات الباب وضعت على حرفين ، الأول منهما حرف حلق ، وتعلم أن حروف الحلق ضعيفة فى النطق ، قليلة الحظ من الظهور ، فليس لعَضَل الحلق من المرونة والقدرة على النطق وتحديد المخارج ما للسان والشفتين . ومن عادة العرب أن تستروح فى نطق الكلمات ، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف فى أغلب الأمر ، فَمَدَّت فى هذه الكلمات حركات الإعراب ومطلتها لتعطى الكلمة حظاً من البيان فى النطق .

وليس فى العربية اسم معرب بنى على حرف ، أو حرفين : أحدهما حلق ، إلا وهذا حكمه . ويؤنسك بهذا أن ما ينوّن من هذه الكلمات ، أو يوصل بأل ، يعرب بالحركات من غير لين بعدها ، مثل : أبٌ ، وأخٌ ، والأب والأخ ، وذلك لأن

الكلمات قد طالت فى النطق شيئاً بالتنوين وأل ، فأغنى ذلك عن مَدِّ الحركة الأخيرة وإحداث لينها بعدها ، وقد حذف التنوين من « أب وأخ » ولم يكونا مضافين ولا فيهما « ال » فعادت الألف وقالوا : « لا أبا لك » و « لا أخا لك » ورووا :

أهَدموا بيتك لا أبا لكا   وزعموا أنك لا أخا لكا

فاضطرب النحاة ، لأنهم لا يرون إعراب الأسماء الخمسة بالحروف إلا حين تكون مضافة — قالوا : إن اللام زائدة ، والكلمة مضافة لما بعدها ، ولكن ذلك يستدعى أن تكون مَعْرِفة و « لا » لا تعمل إلا فى نكرة ؛ فكانت معضلة نحوية طال فيها الجدل لتخريج المثلين أو عدهما شاذين ، ولا شذوذ ولا إعضال ، وإنما هى قاعدة مطردة فى هذه الكلمات : إذا أفردت غير منونة أطلقت الحركات فى آخرها أطناباً فيها وتحقيقاً لنطقها ، كما بينا من قبل .

وما قررناه فى إعراب هذه الأسماء إنما هو مذهب الإمام أبى عثمان المازنى المتوفى سنة ٢٤٧ ، تراه وغيره من

مذاهب إعرابها فى كتاب الانصاف لابن الأنبارى ، وجمع الجوامع للسيوطى .

الباب الثانى : باب جمع المذكر السالم

وأمره أهون ، فإن الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع ، والكسرة علم الجر والياء إشباع ؛ وأُغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يُجعل له علامة خاصة ، وا كتفى بصورتين فى هذا الجمع .

ومما يدلك على أنهم عنوا بالدلالة على الجر ، وأغفلوا النصب ، أن نظيره وهو جمع المؤنث السالم رفع بالضمة ، وجر بالكسرة ، ثم أغفل الفتح فيه أيضًا ، كما أغفل فى جمع المذكر السالم ، وكانت المماثلة فى الجمعية داعية إلى المشابهة فى مسلك الإعراب . وقد كان مستطاعًا يسيراً أن يشكل جمع المؤنث بكل الحركات . ولكن المسايرة ورعاية النظير فى العربية أمر مقرر كثير الشواهد .

جعلوا فيه الفتحة نائبة عن الكسرة ، وقد أشرنا إلى سبب ذلك من قبل ، وبينا أن الفتحة لم تنب عن الكسرة ، وإنما الذى كان ؛ أن هذا الاسم لما حرم التنوين ، أشبه — فى حال الكسر — المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه ، وحذفها كثير جدا فى لغة العرب[١] ، فأغفلوا الإعراب بالكسرة ، والتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة ، حتى إذا أمنوها بأى وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة ، وذلك إذا بدئت الكلمة بأل ، أو أُتْبعت بالإضافة ، أو أعيد تنوينها لسببٍ مّا ، فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة الإضافة إلى ياء المتكلم كما هو واضح .

وقد عد بعض النحاة الفتحة فيما لا ينصرف حركة بناء لا حركة إعراب ، وهو رأى وجيه نقول به ، ويؤيد ما ذهبنا إليه .

(١) بل إن حذف الياء من أواخر الكلمات مطلقاً كثير فى العربية حتى كتب فى القرآن الكريم كثير من هذا بلا ياء . ولهذه الياءات المحذوفة خطاً باب خاص فى كتب القراءات .

على أن لِمَا لا ينصرف وللتنوين منه شأناً، سنفرد لبحثه باباً خاصاً، نقرِّر فيه غير ما قرر النحاة، ونُجَلِّي أمره إن شاء الله.

ولم يبق من العلامات الفرعية إلا باب المثنى، ونقرر أنه قد شذ عن أصلنا؛ ولكن باب التثنية فى العربية غريب كباب العدد؛ إذ يُذَكَّر فيه المؤنث ويؤنَّث المذكر، ومن توسع فى درس المثنى ورأى وضع العرب له مرة موضع المفرد، وأخرى موضع الجمع، تجلّى له حقيقة ما نقول.

فليس يقدح شذوذ المثنى فى أمر تقرَّر فى سائر العربية واستقام فى كل أبوابها.

التوابع

المماثلة بين الكلمات العربية ، ومشاكلة الكلمة لسابقتها ، أمر كثير شائع . وأنواع السجع فى النثر ، والقافية فى الشعر ، والفواصل فى آى الكتاب الحكيم ؛ كلها شاهدة بأن الانسجام ، والتماثل بين الكلمات ، من الموسيقى العربية وجمالها المرعِىّ .

وفى البديع كثير من أنواع الجناس والموازنة ، كلها مماثلة لفظية تعد من جمال القول وحسن تأليفه .

والذى يهمنا دراسته ، هو المماثلة فى الإعراب ، وهو الذى يسميه النحاة إتباعًا ، ويسمون اللفظ الثانى من المتماثلين تابعًا ، والأول متبوعًا . ويعدون التوابع خمسة : النعت ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف البيان ، وعطف النسق ؛ ويلحقون بها الإتباع للمجاورة ، وهو يختص عندهم بالجر ، ويعدونه قليلاً أو شاذاً .

ونريد أن نعرف سبب هذا الإعراب فى التوابع وما يدل عليه من معنى ، لنرى أيطرد فى هـذا الباب الأصل الذى قررناه من قبل فى معانى الإعراب .

العطف :

أما عطف النسق ، فإنك إذا قلت : جاء زيد وعمرو ، وجدت أن الاسمين متحدث عنهما ، ولو أنك أخرت الحديث أو المسند لقلت : زيد وعمرو جاءآ ، ومن هنا استحق كل من الاسمين الرفع ، على الأصل الذى قررنا . ولم يكن الأول أحق بهذا النوع من الإعراب ، ولا الثانى محمولا عليه ؛ كلا الاسمين متحدث عنه ، وكلاهما له إعراب المتحدث عنه وهو الرفع .

وكذلك فى الإضافة تقول : هذا أخو زيد وعمرو ، ومال زيد وعمرو ، فالإضافة إلى كل من الاسمين ، كأنك قلت : هذا أخو زيد وأخو عمرو ؛ وإنما أوجزوا إذ وجدوا الإيجاز دالا ، وأنت تعلم أن الاقتصاد من القوانين الطبيعية

فى اللغات ، وأنه فى العربية كثير شائع ، وظاهر واضح .

فليس الأمر فى العطف إتباعا ، وإنما هو كما قال سيبويه : إشراك أو تشريك[١] .

وما رأيتَ فى الواو العاطفة تراه فى سائر حروف العطف ، فمثل : جاء زيد لا عمرو ، وما جاء زيد بل عمرو ، المتحدث عنه اسمان أيضاً ، أثبتَّ لواحد ما نفيتَه عن الثانى ، وكذلك هو مال زيد لا عمرو ، وما هو بمال زيد بل عمرو ، لا يفهم الكلام إلا على الإضافة ، وإن تكن بسبيل الإثبات فى واحد والنفى مع الآخر .

وباب العطف إذاً ليس له إعراب خاص ، وليس جديراً أن يُعَدّ من التوابع ، ولا أن يفرد بباب لدرسه . هذا من ناحية الإعراب ؛ أما من جهة معانى الحروف العاطفة أو المشرّكة ومواضع استعمالها ، فهذا مكان الدرس ، ولم نزل ندعو إلى دراسة الأدوات منفصلة عما أعدّه النحاة لها

---

(١) ومن تراجم سيبويه « هذا باب مَجْرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك » ص ٢٠٩ ج ١

من أثر فى الإعراب ، وإلى توفير البحث عن معانيها وسبل استعمالها كما طلبنا من قبل فى أدوات النفى ، وأدوات التوكيد ، ونعد هذا أحق الدراسات النحوية أن نوفر عليها العناية ، وننعم فيها النظر ، لنكشف عن أسرار العربية فى التعبير ، ومزاياها فى البيان وحسن التصوير .

والذى حمل النحاة على أن يجعلوا للعطف باباً خاصاً ، هو فلسفتهم فى العامل ، وذلك أنّ مثل « قام زيد وعمرو » ، رفع فيه الفعل فاعله واستوفى عمله عند الاسم الأول ، ولا يعمل الفعل إلا رفعاً واحداً ، كما قدمنا فى نقد نظرية العامل وتلخيص قواعدها ، فكان حتما أن يجعلوا رفع الاسم الثانى من سبيل الإتباع للأول . وكذلك الإضافة فى مثل غلام زيد وعمرو ، يختلف النحاة فى العامل الجرّ ، أهو الاسم الأول ؟ أم الحرف المقدر ؟ أم معنى الإضافة ؟ ثم يتفقون على أن العامل فى الإضافة ضعيف أيّا كان نوعه . فأما الاسم فإنه ضعيف فى باب العمل ؛ لا يعمل حتى يحمل على الفعل ويلحق به ، وحظه من شبه الفعل هنا ضعيف ، وحمله على الفعل فى عمل الجر

أضعف ؛ إذ كان الفعل لا يعمل الجر ، ولا يدخله الجر .

وأما الحرف ؛ فإن حرف الجر ضعيف أن يعمل محذوفاً ، وإذا حذف نصب المعمول بعده ، وإذا ضعف أن يعمل جرا واحداً ، فليس له أن يعمل جرَّين إلا بسبيل الإتباع .

هذا قولهم ، وقد بيّنا لك من قبل أنّا نرجع إلى المعنى ، فما كان فى المعنى مضافاً إليه فهو مجرور ، والجر علم الإضافة ، ولا شىء من الاتباع فى باب العطف .

بقية التوابع :

أما سائر التوابع بعد العطف فهى قسمان : —

الأول : تكون فيه الكلمة الثانية من الأول بمنزلة المكمِّل للمعنى ، المتمم له ، حتى لا يفهم المعنى إلا بهما معاً ، وحتى يكونا فى الدلالة على ما يراد بمثابة « عبد الله » فى الدلالة على مسماه . تقول « استشر عاقلا نصيحاً » ، ليس المستشار ، أو من رغبت فى أن يستشار ، إلا ما أَفْهَمْتَ بالكلمتين : « عاقلا نصيحاً » ؛ وكذلك الآية الكريمة : « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا

خَطَئاً فتحرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤمِنَةٍ » (٩٢ : ٤) .

وهذا التفسير فى معنى هذا النوع من التوابع مأخوذ من قول سيبويه ؛ قال فى مثل مررت برجل ظريف ما نصه : « فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد ، من قِبَل أنك لم تُرِد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل منهم رجل ظريف ، فهو نكرة ؛ وإنما كان نكرة لأنه من أمة كلها له مثل اسمه ، وذلك أن الرجال كل واحد منهم رجل ، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف ، واسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها »[١].

وزاد شارحه السيرافى فقال : لو قلت رجل ظريف صيرفىٌّ صار من جملة الظرفاء الصيارفة ، وهم أقل من الرجال الظراف فقط ، ولم يطلب فى غير الصيارفة . اه .

فهذا النوع الأول من التوابع ؛ وحكمه أن يكون للاسم الثانى ما للأول من إعراب وتعريف وتنكير وتأنيث

---

(١) ص ٢١٠ : ج ١ .

من حيث اتصل فيهما المعنى ؛ بل من حيث امتزجا هذا الامتزاج الذى تراه .

القسم الثانى من التوابع لا تكون الكلمة الثانية فيه من الأولى بمنزلة المكمل — حتى لا يفهم المعنى المقصود إلاّ بهما معا — بل يكون الأول دالا على معناه مستقلا بإفهامه ، والثانى : دالاًّ على معنى الأول مع حظ من البيان والإيضاح يجىء من قرن الكلمتين إحداهما إلى الأخرى .

وأنت تستطيع أن تقف عند الكلمة الأولى وقد فُهم الكلام بتمامه فهمًا ما ، كما تستطيع أن تكتفى بالثانى والمعنى قد فهم أيضًا . فإذا ضممت الكلمتين ، أفدت التأكيد أو زيادة البيان ، كما فى : زارنى محمد أبو عبد الله ، ولقيت القوم أكثرهم أو كلهم .

تقول زارنى محمد ، أو زارنى أبو عبد الله ، والمعنى فيهما واحد . وتضم الاسمين معا ، فتقول زارنى محمد أبو عبد الله ، فهو المعنى الأول زدتَه بيانًا أو تأكيداً ، وذلك بعيد مما رأيتَه من قبل فى النعت .

هذا النوع الثانى من التوابع يشمل الأقسام التى سماها النحاة بدلا ، وتوكيداً ، وعطف بيان . وتتفق فيه الكلمتان فى الإعراب من حيث كان مدلول الأولى مدلول الثانية ، والحكم على إحداهما بأنه متحدث عنه أو مضاف إليه ، حكم على الأخرى لِماَ رأيت من اتفاق المدلول . ثم لا يلزم أن يتفق اللفظان فى التعريف والتنكير ، فقد يغلب أن يكون الثانى أعرف من سابقه أو مثله فى التعريف ؛ وربما كان أقل منه تعريفاً إذا كان قرنه إليه وإتلاؤه له يزيد السابق بياناً .

هذه هى التوابع : نوعان يختلفان فى أداء المعنى وفى حكم اللفظ ؛ وهو تقسيم كما تراه يميز ما بينهما تمييزاً واضحاً ويجعل المعنى هو الحَكَم فى تمييز كل نوع ، وفى إعطائه ما ينبغى له من الحُكْم .

هذا التقسيم على وضوحه وقلة الأقسام فيه ، واعتماده على المعنى ، يفْصل ما بين النحاة من خلاف فى تمييز الأقسام بعضها من بعض ، ويقينا الاضطرابَ الذى يضطرب به النحاة

فى كثير من المواضع ؛ أهى نعت ، أم بدل ، أم عطف بيان ؟

قال السيوطى فى جمع الجوامع فى باب النعت[١] : « وجوّز الكوفية التخالف فى المدح والذم ، ومثلوا بقوله تعالى : « وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِى جَمَعَ مَالاً » فجعلوا « الذى » صفة « لهمزة » . وجوز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذلك الوصف ، وجعل منه قوله تعالى : « فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ » قال الأوليان صفة لآخران ، لأنه لما وصف تخصص . وجوز قوم عكسه ، أى وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً ، ومثل بقوله : « وللمُغَنِّى رَسُولِ الزّورِ قوّاد » قال قواد صفة المغنّى . وجوز أبو الحسن ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصا بالموصوف لا يوصف به غيره : كقوله : (فى أنيابه السم ناقع) قال ناقع صفة للسم . وأجيب بالمنع فى الجميع بإعرابها أبدالا » . اهـ .

فهذا يبين ما بين النعت والبدل عندهم من الاضطراب

---

(١) ص ١١٦ ج ٢ طبع مصر . مطبعة السعادة .

فى تحديد المعنى اضطرابا يؤدى إلى الاختلاف فى الأحكام . وهـذا مثل من أمثلة ، وترى له نظائر متعددة فى كتب الأعاريب أنى قرأت . ولو أنهم جعلوا الفاصل المعنى كما بينا من قبل لما اضطربوا ذلك الاضطراب .

أمّا ما بين عطف البيان والبدل من الفوارق ، فإنا نعفيك ونعفى أنفسنا أن نُفصّل بيانها ، ونَعْلَم أن أدنى ذكر لك بما فى هـذا الباب ، يقنعك أن هـذه الفروق جميعها ترجع إلى أحكام لفظية ، وإلى علل من نظريات العامل لا أثر لها فى المعنى . وقد أغنانا الإمام الرضى بَحْثَ هذه الأبواب إذ قال فى شرح البدل ما نصه : « أقول وأنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلىّ ، بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه لم يذكر عطف البيان ، بل قال : أما بدل المعرفة من النكرة ، فنحو مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل بمن مررتَ ، أو ظَنَّ أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه مَنْ هو أعرف منه ، ومثل قوله تعالى : « وإنّكَ لَتَهْدِى إلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

صِرَاطِ الله »[1] اهـ .

وليس بوجيه أن يُفْرَق بين التوكيد والبدل ، فإنه أسلوب واحـد أن تقول : جاء القوم بعضهم ، أو جاء القوم كلهم ، والأول عندهم بدل والثانى توكيد . وكل ما يمكن أن يبرَّر به عدُّ التأكيد تابعاً خاصًا ، وأن يُفرَد باب لدرسه ، هو أنه نوع من البدل جاء بكلمات خاصة ، لزم أن تُعَدَّد وتُحَدَّد ، فكان تفصيلا لأنواع البدل ، وتفسيراً لجزءٍ منه ، لا تمييزاً لتابع جديد له أحكام خاصة .

النعت السببى :

ويجب أن نعود إلى بحث نوع من النعت ، وهو الذى يسميه النحاة « النعتَ السببيَّ » ، ومثاله قوله تعالى : « رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا » (٤ : ٧٥) ، وقولك « رأيتُ فتًى باكيةً عليه أمُّه » . وظاهر فى هـذا النوع أنه لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت على ما بيّنّا من قبل ، وأسلوب

---

(١) ص ٣٣٧ ج ١ . شرح الرضى على الكافية : باب البدل .

الكلام أن تقول فى المثل : رأيتُ فتًى باكيةٌ عليه أمه ، ترفع ، والرفع هو وجه الكلام ، من حيث كان البكاء وصفاً للأم وحديثاً عنها ، أما موافقة الكلمة لما قبلها فى الإعراب ، فذلك يجىء من باب آخر ؛ هو باب المجاورة . وكل ما عدّ عند النحاة نعتًا سببيا فحقه أن ينفصل عما قبله ، وألا يجرى عليه فى إعرابه ، ولكنه إذا وافقه فى التعريف والتنكير جرى عليه فى الإعراب ، وكان ذلك من باب الإعراب بالمجاورة . وهذا التفسير مأخوذ من قول ابن جنى فى توجيه ما روَوا عن العرب من مثل : « هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ » . قال النحاة هو جر على المجاورة ، وهو قليل شاذ ، وقال ابن جنى : « ليس بقليل ولا شاذ ، بل منه فى اللغة العربية كثير جدا ، وأصله « هذا جحر ضب خرب جحره » ، فحذف كلمة جحر لأنها واضحة فى المعنى » اه . فالذى نقول به هنا هو أن تخريج ابن جنى لهذا المثل حكم شائع فى جميع النعت السببى ؛ وحقه كله الرفع على الاستئناف وابتداء الحديث ، وعلى أن الجملة كلها هى التى تتصل بما قبلها ، ولكنه يفارق الرفع

ويُعْطَى إعراب ماقبله ؛ إتباعَ المجاورة لا إتباعَ النعت . فلو أنه كان صفة لِمَا قبله لكان بعيداً أن تقول : القريةِ الظالِم وفتى باكيةً ، وأنت تعلم عناية العرب بالنوع وبيانه ، وحرصَهم على التفريق ما بين المذكر والمؤنث .

فقد انتهينا من أقسام التوابع وأحكامها كما عدها النحاة ، وأسقطنا منها نوعًا هو العطف ، وقسمنا باقيها قسمين : النعت والبدل ، وبينا أنها فى أحكامها لا تخالف الأصل الذى قرَّرنا من قبل فى معانى الإعراب . وخالفنا النحاة فى النعت السببى ، وجعلناه إتباعا للمجاورة .

الخـــبر :

ويجب أن نزيد هنا تابعاً ، هو أهم من الأقسام السابقة كلهـا وأولاها أن يذكر فى باب التوابع ، وهو الخبر ؛ وذلك أنهـم إذا أرادرا أن يدلّوا على أن الكلمة هى عين الأولى ، وأنها صفة متحققة لها ، أشاروا إلى ذلك بالموافقة فى الإعراب وفى التذكير والتأنيث .

ونعتمد فى هذا على كلام المتقدمين من النحاة ، فقد قال سيبويه : « إن الخبر إنما رفع من حيث كان من المبتدأ هو هو » ، وقال نحاة الكوفة : إن الخبر إذا خالف المبتدأ ولم يكن وصفاً له ، وإنما كان بياناً لمكانه أو زمانه لم يرفع ونصب ، ويسمونه النصب على الخلاف ، تقول : « زيد أمامَك » . فإذا لم يكن بياناً للمكان ، بل كان وصفاً للأول فهو مرفوع كما قال المعرى :

ورائى أمامٌ ، والأَمامُ وراءٌ   وكل حياة العالمين رياءٌ

والذى منع النحاة أن يقولوا بالإتباع فى باب الخبر ، أنهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعا والخبر منصوبا فى كان . وليس التفسير على ما تصوروا ، فإن المتحدث عنه هو الذى سموه اسم كان ، والمتحدث به أو الخبر ، هو « كان قائمًا » ، فليس « قائمًا » بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ فى إعرابه . وكذلك فى باب « إن » ، رأوا المبتدأ منصوبا والخبر مرفوعًا ، فأنكروا الإتباع ، وقد علِمتَ من قبل ، أن الاسم فى باب « إنّ » مرفوع ، وأنه قد ورد إتباعه على الرفع ؛ جاء فى القرآن

الكريم : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّبِئُونَ »
وفى الشعر ما روى سيبويه :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق

وقالت العرب : « إنهم أجمعون ذاهبون » ، فخطأهم سيبويه ، وهو المخطئ ، كما بينا من قبل فى بحث أبواب الرفع ، فالخبر فى هــذا الباب تابع مرفوع كما رفع غيره من التوابع ، ونظيره فى الإتباع ما روى النحاة فى مثل « ليس زيد بقائم ولا قاعداً » ، و « ليس زيد قائما ولا قاعدٍ » على ما تعامله فى خبر ليس .

فهذا حكم الخبر والله أعلم .

تكملة البحث

فى مواضع أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب

أرانى قد انتهيت من تقرير ما أردت ، وبينت أن للإعراب فى العربية عَلَمَين : « الضمة » و « الكسرة » ، وأن الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، واستقريت أبواب الإعراب كما عدّها النحاة ، ورأيت استقامة هذا الأصل معها ، واطراده فيها ؛ على أنه قد يَسَّر أحكام الإعراب ومكّن من الإحاطة بها على أقرب وجه وأدناه إلى توضيح سرِّ العربية .

وقد كان فى هذا بلاغ ما أردت . ولكنى رأيت أنْ أُكَمِّل البحث بدرس أبواب ، أجاز النحاة فيها وجهين من الأعراب ، ساووا بينهما مرة ، وفضلوا وجهاً على الثانى فى الأخرى . والأصل الذى تقرر لا يساير هذا التخيير ، ولا يجيز أن يكون للكلام وجهان من الأعراب يلابس المتكلم أيهما شاء . فتى ثبت أن للحركة أثراً فى تصوير

المعنى تجتلب لتحقيقه ، لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذى يقصد إلى تصويره ، فيختلف الأعراب تبعا له . ومن ثَمَّ كانت الأبواب ذات الحكمين أو الأعرابين المختلفين ، موضعاً صالحاً لاختبار هذا الأصل ، دقيقاً فى تقدير مداه ؛ وكان من تكملة البحث أن ندرس هذه الأبواب ونقيس أحكامها بحكمه . وقد رأيتُ أنه كشف عن سر العربية فى هذه الأوجه وأبان عن سبب اختلافها ، وعن صلة ما بين هذا الاختلاف ودقائق ما يراد من المعنى . وأنه ربما صحح من أحكام النحاة ، أو فَصَل فى بعض ما بينهم من خلاف .

باب « لا »

وأول هذه المواضع ، باب « لا » . والنحاة يجعلون للاسم بعد « لا » أنواعاً من الإعراب مختلفة :

١ — يجعلونها عاملة عمل ليس ، فيُرفع بعدها الاسم ويُنصب الخبر ، ويروون لذلك قول الشاعر :

من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ

وقول الآخر :

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

٢ – ويجعلونها عاملة عمل « إنّ » ، فينصب الاسم بعدها غير منون ويرفع الخبر ، ولذلك أمثلة كثيرة ، مثل : « ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ » [٢ : ٢] « لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ » [١٢ : ٩٢] « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ » [٤٣ : ١١] .

٣ – ويجعلونها مهملة فيُرفع بعدها المبتدأ والخبر مثل : « وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » [١٠ : ٦٢] .

ويُجيزون فى نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خمسة[١] أوجه من الإعراب ؛ ويطيلون فى توجيه كل إعراب منها .

الأوجه الخمسة هى :

(١ ، ٢ ، ٣) لا حولَ ولا قوةَ إلاّ بالله ، ولا قوةً ولا قوةٌ .

تَنصب الأولَ غير منون . وتَنصب الثانى مُنوَّناً وغيرَ منون وترفعُه منوناً .

(٤ ، ٥) لا حولٌ ولا قوةٌ ، ولا قوةَ .

ترفعُ الأولَ منوناً . وترفع الثانىَ منوَّناً مثلَه أو تنصبُه غيرَ منون .

وإذا أردنا أن نعرف الفرق بين ما تعمل عمل ليس ، فيُرفع الاسم بعدها ، وما تعمل عمل إنّ فينصب بعدها ، لنميز مواضع الرفع من مواضع النصب ، وجدناهم يقولون : إن الأولى تنفى الواحد ، فنفيها محدود خاص ؛ تقول : « لا رجلٌ فى الدار بل رجلان » . والثانية تنفى الجنس ؛ تقول : « لا رجلَ فى الدار » ، فلا يصح أن تعقب بعده بمثل بل رجلان ، فيتضارب أولُ الكلام وآخره .

وإذا ناقشت هذا الفرق الذى بيّنوا ، لم تجد له ثباتاً ، فالشاهدان اللذان روَوهما لإعمالها إعمال ليس لا يُفهم منهما إلا نفى الجنس ، وكيف يفهم على غيره قول الشاعر :

« تعزَّ فلا شىءٌ على الأرض باقيا »

وقول الآخر : « فأنا ابن قيس لا براحُ »

وإذا ضاع معنى الشمول فى النفى كان المعنى فى البيتين لغواً .

ومن العجيب أن النحاة لا شاهد لهم على إعمالها كذلك إلا هذان البيتان : قال أبو حيّان : إنه لم يرد من إعمال « لا » عمل ليس صريحاً إلا بيت واحد ، هو :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا .

وقد أنكر الأخفش هذا العمل ، واتَّبعه الإمام الرضى ، وجعله ابن الحاجب سماعًا ، ونص ابن هشام فى شرح القطر على أنه خاص بالشعر .

فلم نجد فى أقوال النحاة ما يصح به التمييز بين مواضع الرفع ومواضع النصب بعد « لا » . والذين أنكروا إعمالها عمل ليس لم ينكروا — ولا سبيل إلى أن ينكروا — أن الاسم بعدها يكون مرفوعاً ، ولكنهم يَعُدُّونها ملغاة ؛ ثم لا يعنون ببيان الفارق فى المعنى بين الإعمال والإلغاء ، ولابدّ عندنا من فارق معنوى .

وقد أجهدَنا بحثُ أقوال النحاة فى هذا الباب ، ومناقشةُ آرائهم ، وتَتَبُّعُ جدلهم ، لنظفر برأى مستقيم يصل بين حكم الإعراب ومعنى الكلام فلم نجد .

وتستطيع أن ترى . ونعدُك من الآن أن ستجد هذا الباب مَثَلا مُمَثِّلا تامًّا للجهاد النحوى العنيف ، الذى يعتمد على الفلسفة النظرية ، وخاصة فلسفة العامل ؛ فتكثر فيه فروض

القول ، ويُستملى من الفلسفة أحكامها ؛ على أنه ليس باليد من أقوال العرب إلا النزر اليسير . ومن أجل هـذا يكثر الخلاف ، ويطول الجدل ، ولا فيصل ولا حَكَم .

وقد رأينا أن نرجع إلى « الكتاب الكريم » لنعلم استعمال هذا الحرف ومعانيه ، ونتبين حكم ما بعده ، فوجدنا استعماله على ما يأتى :

استعمال « لا » مع الفعل :

تستعمل لا مع الفعل أكثر مما تستعمل مع الاسم ، ففى سورة « البقرة » وحدها تجىء « لا » فى (١٧٠) سبعين ومائة موضع ؛ وهى مع الاسم فى (٥٤) أربعة وخمسين فقط ، ومع الفعل فى (١١٦) ستة عشر ومائة .

وتكون مع الفعل ناهية ونافية .

فالناهية — تدخل على المضارع وحده ، ويكون بعدها مجزوما ؛ وتجعله فى باب الأمر أكثر تصرفاً من فعل الأمر نفسه ، ألا تراك تقول « اقرأ » فإذا أردت النهى قلت :

« لا تقرأ » ، ولم يكن لك من سبيل إلى استعمال صيغة الأمر ، على أنك تقول فى المضارع « لتقرأ » و « لا تقرأ » ؛ تأمر به وتنهى .

والنافية — تختص بالمضارع أيضاً ، ولا تدخل على الماضى إلا قليلا ، وبشرط أن تتكرّر ، مثل : « فَلَاَ صَدَّقَ وَلَاَ صَلَّى » [٣١ : ٧٥] .

والنافية للمضارع هى أكثر أنواع « لا » استعمالا ؛ ونصف ما ورد فى « الكتاب الكريم » من هذا النوع .

ويلاحظ فى نفى المضارع ، أنك تقول : « لم يتكلم » ، فالنفى للماضى ، و « ما يتكلم » فالنفى للحال ، و « لن يتكلم » فهو للمستقبل ، فإذا قلت : « لا يتكلم » كان النفى أوسع وأشمل . ففى نفى « لا » معنى الشمول والعموم .

وفى معنى الفعل المضارع شىء من الشمول والاتساع أيضاً ؛ فالنحاة يقولون إنه للحال والاستقبال ، وأقول : إنه قد يتناول الماضى أيضاً ، فثل : « هو كريم يعطى السائل ويكرم الضيف » ، ومثل : « الَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ وَيَمْنَعُونَ

ٱلْمَاعُونَ» [١٠٧ — ٦، ٧] ليس الحال ولا الاستقبال أولى به من الماضى . وأنا أدعك لفهمك وأطمئن إلى حكمك . وفى القرآن الكريم : « وَٱتَّبَعُوا مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ » [٢ : ١٠٢] قدَّر النحاة له « كانت تتلواْ » وروَوا قول الشاعر :

جارية فى رمضان الماضى تقطع الحديث بالإيماض

فقدَّروا له « كانت » أيضاً . ومهما قدروا فلن يدفعوا أن المضارع قد أفاد هذا المعنى وصوَّره دون أن يذكر ما قدَّروه .

وقد يدل المضارع على ما صار بمنزلة الطبيعة أو العادة ، فيتسع ولا يتقيد بزمن ، وذلك فى الكلام كثير .

ومن شمول المضارع أيضاً أنه يدل على ما يتجدد ويتكرر كما قالوا فى بيت الشاعر :

أو كلما وردت عكاظ قبيلةٌ بعثوا إلىَّ عريفهم يتوسَّم

لذلك ناسب المضارع النفى « بلا » فاختصت به ، وامتنع أن تنفى الماضى حتى يكون فيه معنى الاستقبال ، أو حتى تكرر ليكون فى التكرار معنى من الشمول .

استعمالها مع الاسم :

واستعمال « لا » مع الاسم أقل من استعمالها مع الفعل كثيراً . وقد أشرنا إلى ذلك من قبل ، ونرى فى سورة « كالإسراء » مثلا أن « لا » تستعمل مع المضارع فى ثلاثين موضعًا ولا نجدها مع الاسم إلا فى موضع واحد ، وهى فيه تأكيد لنفى فعل سابق : « قُلِ ٱدْعُوا ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلاً » [١٧ : ٥٦] .

ونجدها مع الاسم ، تشابه استعمالها مع الفعل وتسايره فتجئ مفردة ومكررة ، أما المفردة فلا تليها إلا نكرة . وأكثر ما تكون هذه النكرة مصدرا أو فى معنى المصدر ، مثل :

« ذَٰلِكَ ٱلْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ » [٢ : ٢] .

« لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا » [٢ : ٣٢ ، ١٠٩ : ٥] .

« فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّالِمِينَ » [٢ : ١٩٣] .

« لَا إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ، قَدْ تَبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ »

فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا » [٢ : ٢٥٦] .

« لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ اللَّهِ » [١٠ : ٦٤] .

« لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ » [١٢ : ٩٢] .

« وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ » [١٣ : ١١] .

وقد يليها وصف مشتق مثل :

« إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ » [٣ : ١٦٠] .

« وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ اللَّهِ » [٦ : ٣٤] .

« مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ » [٧ : ١٨٦] .

« وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ، وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ » [١٠ : ١٠٧] .

ويندر أن يجئ بعدها اسم جنس مثل : « لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ » [٢ ، ٦ ، ١٨ ، ١٨ من آل عمران : ٣] ، ويتكرر هذا المثال فى القرآن الكريم ، ولكن يندر أن يجىء نظيره ؛ وأندر منه أن يليها جمع مثل : « إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لهم » [٩ : ١٢] . ومن السبعة من قرأه « لَآ إِيمَٰنَ لهم » بالكسر فى همزة إيمان .

وتجد من المشابهة بين هـذا الاستعمال وبين استعمالها مع المضارع أوجها :

أولها : أن المصدر والمشتق يشبه الفعل مشابهة لا تَخفى . ولقد عدّ نحاة الكوفة المشتق — اسمى الفاعل والمفعول — نوعاً من الفعل .

الثانى : التنكير ، وقد علمت مافى المضارع من معنى العموم والشمول .

الثالث : أن الاسم بعد « لا » يغلب أن يتبعه ظرف يتعلق به ، ولا يذكر بعده الخبر . وقد لحظ النحاة هذا فقالوا : إن لا النافية للجنس يكون خبرها محذوفاً أبداً عند الطائيين . وغالباً عند الحجازيين .

وأما إذا كرِّرَت « لا » فإن الاسم بعدها يكون معرفة ونكرة — أىَّ نوع من المعارف ، وأىَّ نوع من النكرات — وقد يكون الاسمان نكرة ومعرفة ، أو يكون اسم يعادله فعل . وتكرار « لا » ، لا يجئ قليلا ولاعرضا ، بل هو أسلوب من أساليب استعمالها كما تستعمل « أما » .

ومن أمثلته : « ولا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هم يَحْزَنُونَ » [١١٢ ؛ ٢٦٢ ، ٢٧٧ : ٢] .

« لاَ بَيْعٌ فيه ولاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَـٰعَةٌ » [٢٥٤ : ٢] .

والاسم بعدها حين التكرار منون .

وقد تبين لنا أن « لا » تنفى نفياً عاما مستغرقاً فى الفعل وفى الاسم ، فإذا كانت فى نفى الاسم مفردة فانه يشار إلى الاستغراق بالتزام التنكير وعدم التنوين ، وإذا كانت مكررة كفى التكرار فى الدلالة على ما يراد من الشمول والاستغراق .

هذا معنى « لا » وطريق استعمالها . أما إعراب الاسم بعدها ، فإنه إذا كان مرفوعا بعد « لا » المكررة ، فوجهه واضح ، لأنه متحدث عنه حقه الرفع ، وليس إعرابه بمحل خلاف وجدل عند النحاة ، ولا هو بموضع نظر عندنا ، ولا شىء من المعارضة بينه وبين الأصل الذى قررنا .

أما الاسم المنصوب فهو الذى يعنينا وجه إعرابه الآن ، ويبدو أول الأمر أنه متحدث عنه ، وأنه صدر جملة إسمية تامة . والمتأمل يرى غير هذا ، فإنه ليس بعده من خبر

ولا شيء يتحدث به ، تقول : لا ضير ، ولا فوت ، ولا بأس فيتم الكلام ، ويقدر النحاة الخبر محذوفا : أى موجود أو حاصل ؛ وهو لغو ، لا يزيد تقديره فى المعنى شيئاً .
وما يذكر بعد هذا الاسم من الظرف ليس خبراً له ، لأنه يحذف ويتم الكلام دونه ، تقول : « لا ريب » و « لا ريب فى هذا القول » و « لا ريب عندى فى شيء منه » ، وكل ما زدته فهو بيان وتكملة ، والجملة الأولى وهى : « لا ريب » تم بها المعنى .

والآية الكريمة : « ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ » [٢ : ٢] يقف بعض القارئين عند « لا ريب » ، ويبدأ « فيه هدى » ، وبعضهم يقف عند « لا ريب فيه » ، والكلام فى كلا الأمرين تام . وليس كذلك الخبر .

وآية « لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ » [١١ : ٤٣] لا تجد فيها ما يصح أن يكون خبراً على طول الكلام ، وأصل الجملة « لا عاصم » وكل ما بعدها بيان يكمل به المعنى ، ولكنه لا يهدر بحذفه حتى يكون الكلام بلا فائدة .

ويتكلف النحاة جعل هذه الظروف أخباراً ، وليس بالوجه . وفى أعراب « لا إلٰه إلا الله » يجعل بعض النحاة خبر « لا » هو ما بعد أداة الاستثناء ، ويجعلونه نظير « وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ » [٣ : ١٤٤] مثلا ، وبين الجملتين فارق بعيد ، وذلك أنك تقف عند « لا إلٰه » فتتم الجملة ولو أن معناها الكفر ، ولو أنك وقفت على « وما محمد » لما أفدت شيئاً ما . وإذن فالاسم بعد « لا » فى هذا الاستعمال ليس بمتحدث عنه ، وحقه من الحركات الفتحة ، ولا شىء فيه من الإشكال .

والذى عَوَّص الأمر على النحاة ما قرروه من أنْ كل جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبرا ، أو فعلا وفاعلا ؛ ولم يعرفوا الجملة الناقصة . ويرونها فى النداء مثل : « يا محمد » و « يا على » ، فيقدرون أدعو محمداً ، أو أدعوك محمداً ، ولا وجه لهذا التقدير ، ولا هو مع المعنى . وكذلك : تحية وسلاما ، وصبراً وشكراً ، يقدرون الفعل لإعراب الاسم المذكور ولا وجه له ؛ وإنما هى جملة ناقصة ، والاسم استعمل عن الفعل فصار منصوبا . ومنه عندنا ما نحن فيه من مثل : لا بأس ولا ضير .

فهـذا توجيه الإعراب ؛ أما التنوين فإنه سيجىء فى بحثنا هذا باب خاص له ، ولـكنا نعجل لك منه ما يختص بهذا الموضع :

التنوين هو علامة التنكير ، والعرب يقصـــدون فى التنكير إلى الواحد من كثير ، والفرد الشائع فى أفراد .

فإذا قصد إلى الاحاطة وإلى جميع الأفراد ، فهو عندهم من مواضع التعريف ، وهذا معنى « أل » الجنسية ، فالاسم بعد « لا » إذا كانت للجنس بمنزلة المعرف تعريف الجنس فيحذف منه علم التنكير وهو التنوين .

ومن النحاة من يرى السبب فى بناء هذا الاسم هو معنى الاستغراق ، ومنهم من يقول : إنه تضمن الاسم معنى « من » المحذوفة .

وهذا يرينا أن النحاة لاحظوا ما بين معنى الاستغراق وحـذف التنوين من صلة . وقد بينا لك صلة ما بين الاستغراق والتعريف عند العرب . والله أعلم

باب ظَنَّ

ومن الأبواب ذات الوجهين باب « ظَنَّ »

فالنحاة يقرِّرون أن أفعال القلوب من هذا الباب تَنْصِب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وإنها قد يعتريها « الإلغاء » و « التعليق » .

والإلغاء أن يهمل الفعل فلا ينصب شيئاً من المفعولين ، وذلك أنه قد يتأخر عن المعمولين ؛ فنقول : زيد ذاهب ظننت ، ويجوز إذاً أن تنصب الاسمين والفعل عامل ، أو ترفعهما والفعل ملغى . وإلغاء الفعل ورفع الاسمين هنا أولى .

وقد يتوسط المعمولين ، فتقول : زيد ظننت ذاهب ، ويجيز النحاة هنا الإعمال والإلغاء أيضاً ؛ ثم يختلفون فى أى الوجهين أولى ، فجمهورهم يرى أن الوجهين على السواء ، ومنهم من يرجح الإعمال .

أما إذا قدَّمت الفعل على الاسمين وجريت على الأسلوب الغالب فقلت : ظننتُ زيداً ذاهبًا ، فالإعمال ونصب الاسمين واجب على مذهب البصريين . وأجاز الإلغاء ورفعَ الاسمين فى هذه الحالة أيضًا الكوفيون والأخفش من متقدمى البصريين ، وابن الطراوة وأبو بكر الزبيدى من نحاة الأندلس فهذا ملخص قولهم فى الإلغاء .

أما التعليق : فهو أن يتقدم الفعل ويتأخر الاسمان ، ولكن يصحبهما أداة من أدوات الصدارة التى تحجب ما قبلها أن يعمل فيما بعدها ، مثل لام الابتداء ، و « ما » و « إن » النافيتين .

ويفرقون بين الالغاء والتعليق بأن الالغاء فى كل مواضعه جائز ، فحيث ألغيتَ الفعل جاز لك إعماله . أما التعليق فواجب متى تحقَّق سببه ، فليس لك أن تُعْمِل الفعل وقد علَّقَتْه أداة نفى أو استفهام . ويفرقون بينهما بفرق آخر واضح فيه التكلف ، فيقولون : إن الفعل الملغى لا يعمل فى اللفظ ولا فى المحل ، أما المعلَّق فإنه يحجب عن العمل فى

اللفظ ويبقى عاملا فى المحل ؛ وتفصيل ذلك وما فيه من خلاف وجدل ، قريبٌ لمن شاء أن يرجع إليه فى « باب ظن » من الكتب الموسّعة .

وتفسير هذه الأوجه كلها على الأصل الذى ذهبنا إليه قريب إن شاء الله .

وذلك أنك تقول : ظننتُ زيداً ذاهباً ، فيتجه همك قصداً وابتداءً إلى الإخبار بأنك ظانٌّ أمراً ، فأنت تتحدّث عن نفسك فى ذلك ، وما الاسمان بعد ظنَّ إلا تكملة وبيان لما تعلق به الظن ؛ فحكم الاسمين إذاً النصب ، وليس فيهما من متحدث عنه فيرفع .

ويشهد لما قررنا تصريح النحاة بأن الاسمين بعد هذه الأفعال قد صارا فضلة ، وأنه يجوز حذفهما اقتصاراً ، والاستغناء عنهما معًا ، ومن أمثلته : « من يَسْمع يَخَلْ » ، و « أَعِنْدَهُ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰ » [٥٣ : ٣٥] « إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » [١٦ : ٧٤] « إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ » [٤٥ : ٣٢]

وقد يُكتفى عن الاسمين باسم واحد ، قال الإمام الرضى[١] : « إنه يجوز فى « رأى » من الرأى أن تنصب مفعولين أو واحداً ، مثل رأى أبو حنيفة حِل كذا أو رأى أبو حنيفة كذا حلالاً » اه . قال الصبان[٢] : « وهذا صريح فى جواز استعمال أفعال هـذا الباب متعدية إلى واحد هو مصدر ثانى الجزئين مضافًا إلى أولهما من غير تقدير مفعول آخر ، لأن هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة » اه . وعبارة أبى العباس المبرد فى هـذا أدق وأبين ، قال[٣] : « ألا ترى أنك إذا قلت : ظننتُ زيدًا أخاك فإنما يقع الشك فى الأخوّة . فإن قلت : ظننتُ أخاك زيدًا أوقعت الشك فى التسمية ، وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى » اه .

فلا خلاف بين النحاة فى أن الجملة بعد ظن قد فقدت

---

(١) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب (باب ظن) .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى (باب ظن) .

(٣) المقتضب فى النحو له ص ٧٩ جـ ٣ من مخطوط مكتبة الجامعة .

ما فيها من الإسناد وصار جزءاها فضلة يتم بهما ما قبلهما من الكلام .

وقد يكون من همّ القائل أن يقول : « زيد ذاهب » يقصد أولاً إلى الإخبار بهذا والحديث عن زيد ، ثم يقول : هذا ظنى ، أو أظن ، أو ظننت . فهنا كلامان ؛ وحكم الاسمين على أصلنا الرفع ، وأسلوب الكلام أن يتأخّر الفعل ويتقدم الاسمان ، فيجئ ترتيب اللفظ فى النطق على ترتيب المعنى فى النفْس ، وخطوره بالفكر ؛ على أنه يمكن أن يُفهم هذا مع المتوسط أيضاً ، إذ تقول : زيد أظن ذاهب .

وهذا هو تفسير سيبويه لمعنى الإلغاء فى كتابه ، قال فى « باب الأفعال التى تستعمل وتلغى » : وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى . . . وإنما كان أقوى لأنه إنما يجىء بالشك بعدما يمضى كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك ، كما تقول : « عبد الله صاحب ذاك ، بلَغنى » وكما قال : « من يقول ذلك ؟ تدرى ؟ » فأخر ما لم يعمل فى أول كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما

بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين وفيما يدرى ، فإذا ابتدأ كلامه على ما فى نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر كما قال : زيدًا رأيت ، ورأيت زيدًا ، وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت . اهـ .

وقد يفهم هذا المعنى مع تقديم الفعل ، إذا بدا فى الكلام ما يدل على استقلال الثانى بالحديث والقصد إلى الإخبار ، كما تقول : ظننتُ لزَيدٌ ذاهب . ولولا أن استقلال الثانى من غرض المتكلم لما كان وجيهًا أن يؤكد الكلام بعد فعل يدل على معنى الشك أو الرجحان ؛ فقد سِيقَ القول مساق التأكيد والتحقيق ثم قيل إن هذا مبلغُ ظنى ، وجهدُ رأيى . وهذا التفسير قد تردّدَ فى كلام سيبويه فى مواضع من كتابه .

وما ورد من الرفع بعد ظَنَّ فهو على هذا ، والكلام فيه كلامان ؛ وما الأدوات التى عدَّها النحاة معلِّقة للفعل عن العمل إلا دلائل على أن الكلام الثانى مستقل يقصد إلى الإخبار به ، فيذكر معه ما يَشهد بابتداء الكلام واستئنافه ، وأنه لم يجئ بمنزلة اللاحق وإن جاء فى اللفظ متأخراً .

فهذا تفسير كلام النحاة وما قالوه فى الإلغاء والتعليق ، على وجه يغنى عن كثرة الاصطلاح وتعديد الأقسام ، ويريح من كثير من الخلاف . ثم هو يرسل حكم الإعراب واحداً مستقيماً ، غير مُرَدَّد ولا مضطرب .

فليس لنا من موضع نجيز فيه الرفع والنصب ، أو نفضِّل أحدَ الوجهين على صاحبه ؛ وإنما هو المعنى الذى يراد بيانه يوجب سبيلا واحدا مخصَّصا للأداء .

باب الاشتغال

الموضع الثالث من المواضع التى ردَّد النحاة فيها الحكم بين النصب والرفع باب الاشتغال . وهو باب دقيق عويص ، وعَّرَ النحاة فيه البحثَ وأكثروا الخلاف .

وأصل هـذا الباب أنك تقول : لقيت زيداً ، فزيد منصوب ، وهو مفعول « لقيت » كما يعرب النحاة ؛ ولك أن تقدم « زيداً » لسبب مَّا من أغراض التقديم ، فتقول : زيداً لقيت ، أو زيداً لقيته ، وهذا التركيب الأخير وحده هو موضع الاشتغال ولأجله خلق الباب ، وأُطيلت أبحاثه .

والعقبة التى لوت طريق النحاة هى أن الفعل قد نصب الضمير واستوفى بذلك عملَه ، فليس له أن ينصِب الاسم المتقدم بعد ما شُغل بضميره . واضطروا بحكم نظرية العامل وحكم فلسفتهم فيها ، أن يقدروا لنصب هـذا الاسم عاملا محـذوفًا واجب الحذف ، يفسره الفعل المذكور ، وتقـدير

الـكلام عندهم : « لقيت زيداً لقيته » .

والفعل المقدر يسمى : « المضمر على شريطة التفسير » والفعل المذكور فى الـكلام يسمى : « المشغول أو المفسِّر » والضمير المتصل به يسمى : « الشاغل » .

والاسم المتقدم يسمَّى « المشغول عنـه أو المحدود » ، والباب كله « باب الاشتغال » .

والأصل عندهم فى الاسم المحدود أنه يجوز فيه وجهان : الرفع والنصب ؛ والرفع راجح لأنه لا يحوج إلى تقدير فعل والنصب مرجوع لحاجته إلى فعـل مقدَّر . ثم قد يعرض للـكلام ما يجعل النصب مختاراً ، أو يوجب أحد الوجهين .

ويهمنا أن ندرس مواضع ترديد الحكم بين النصب والرفع ؛ وقد علمتَ موضع اختيارهم للرفع . وأما اختيارهم للنصب ففى المسائل الآتية : —

١ — الأولى : أن يكون الفعل دالاً على الطلب بصيغته كفعل الأمر ، أو بأداة يَقترن بها كالمضارع بعد لام الأمر ولا الناهية .

٢ — الثانية : أن يقع الاسم بعد أداة ، الغالب أن يليها فعل ، وذكروا منها أدوات الاستفهام غير « هل » وأدوات النفى : « ما » و « لا » و « إن » . على خلاف فى بعضها .

٣ — الثالثة : أن يقع الاسم جواباً لاستفهام منصوب مثل زيداً لقيتـه . فى جواب : مَنْ لقِيتَ ؟ أو يقع الاسم بعـد عاطف على جملة فعلية سابقة ولم يفصـل بين الجملتين بأمّا ، مثـل : أدنيتُ زيداً وعمراً أقصيتُه ، فإذا جئتَ بأمّا كان الرفع المختار ، وقلت : أدنيتُ زيداً وأمّا عمرٌو فأقصيتُه .

هذا مجمل ما فصّلوا ، وأعفيناك من خلاف وَجَدل عنيف .

أما تفسير هذه الأحكام كلها على ما ذهبنا إليه فقريب . وذلك أنك إذا أردتَ بالاسم المتقدم على الفعـــل فى مثل : « زيدٌ رأيتُه » أن يكون متحدّثًا عنه مسنَدًا إليه ، فليس إلا الرفع ، والاسم آت فى موضعه من الـكلام ؛ وإذا أردت أن هـذا الاسم إنما سِيقَ تتمة للحديث وبيانًا له لا متحدثًا عنه ، فالحـكم النصب ، تقول : « زيداً رأيتُه » . وقد تقدّم الاسم عن موضـعه ، وخولف به ترتيبُه لغرض

أو لمعنى قصد إليه المتكلم من معانى التقديم .

ووجه الكلام فى الحالة الأولى أن تقول : « زيدٌ رأيتُه » تذكر الضمير ، وربما جاز « زيدٌ رأيتُ » بحذفه لأنه مفهوم ، ولأنه كما يقول النحاة فَضْلة .

ووجه الكلام فى الحالة الثانية أن تقول « زيداً رأيت » ولك أن تقول « زيداً رأيتُه » بذكر الضمير زيادة فى البيان . وقد قال سيبويه فى مثل زيدٌ رأيتُه : « النصب عربى كثير ، والرفع أرجح » . وما بيّناه يوافق قوله ، ويشرح سببه ، ويفصِّل وجه الدلالة فى كل من الإعرابين .

أما المواضع التى يرجح النحاة فيها النصب ، فأولها أن يكون الفعل دالاً على الطلب ، وقد علمتَ أن الطلب لا يكون خبراً ، ووردت الجملة الطلبية قليلا فى الخبر ، فتأوَّل النحاة معناها إلى الخبر ؛ فالحكم هنا النصب ، لأن الاسم ليس بمتحدَّث عنه ، وليس بعده من حديث .

وقد اضطرب النحاة أمام الآيات الكريمة : « وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » [٣٨ — مائدة : ٥] « وٱلزَّانيـة

وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مائة جلدة » [٢ — النور : ٢٤]
وذلك أن الفعل للطلب ، والمختار فى الاسم قبله النصب على مذهب النحاة ، وقد ورد مرفوعًا فى الآيتين . واتفق القراء السبعة على القراءة بالرفع ، فذهب النحاة يتأوَّلون ويختلفون فى التأويل والتوجيه من غير أن يبدلوا حكمهم ، ثم ذهب ابن السيد وابن بابشاذ إلى اختيار الرفع فى مثل الآيتين ، وهو ما كان الطلب فيه عامًّا غير خاص . مع اختيار النصب فى الخاص مثل « زيداً اضربْه » . وهذا الرأى هو الحق عندنا ، وذلك أن فعل الأمر إذا أريد به معنى عام وقع فى معنى التشريع ، وكان حكماً قياسه الخبر ، وكان الاسم المتقدم متحدَّثا عنه حكمه الرفع كما بيَّنا .

ففى آية « وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » قانون عام هو والله أعلم : والسارق والسارقة جزاؤهما قطع أيديهما . وإنما صيغ الخبر بصيغة الأمر لنوع من التشديد والحث على التنفيذ ، وهو أسلوب عربى صحيح شائع سائغ .

وهذا التأويل واضح من كلام سيبويه فى الآية ، إذ قال :

إن المعنى والسارق والسارقة من الفرائض يتلى عليكم حكمهما ، وقد رضى النحاة تأويل سيبويه ، ثم رفضوا مذهب ابن السيد ، والثانى من الأول .

الموضوع الثانى : أن يكون الاسم بعد أداةٍ الغالبُ فيها أن يليها فعلٌ ، وذلك بعد همزة الاستفهام وما ولا النافيتين ؛ واختلفوا فى إن النافيــة ، فسيبويه يرى الرفع بعــدها أوْلى لكثرة دخولها على الجمل الاسمية ، والجمهور يُسوُّونها بما ولا . واختلفوا كذلك فى أخوات الهمزة من كلمات الاستفهام غير هل .

والأدوات التى ذكروا يَغْلِب أن يقع معناها على الحدث فيتبعها الفعل المتحدَّث به لا الاسم المتحدث عنه .

ونحن هنا لا نرى جواز النصب والرفع وترجيح النصب بل نقول : إذا كان المعنى أن تخبر بالفعــل وتتحدث به عن فاعله فالحكم النصب ، وإذا كان التحدث عن الاسم فالحكم الرفع . وبذلك قال ابن الطراوة من علماء الأندلس ، فعنده أن الاستفهام بالهمزة إذا كان عن الاسم ، فالرفع واجب ،

مثل : أزيدٌ ضربتَه أم عمرو ، وإذا كان عن الفعل فالنصب ، نحو : أزيداً أكرمتـه أم أهنتَه ، وسبيل الـكلام فى هـذا الموضع : أأكرمتَ زيداً أم أهنتَه ، فقُدِّم « زيد » من تأخير . وأنت تعلم حُرِّية الجملة العربية وتَصَرُّف العرب فى تأليفها لِمَا يريدون من المعانى الدقيقة الخاصة .

فهذه الأدوات إنما ترشد إلى حكم الاسم بعـدها بقدر ما تبين عنه ، من أن السياق لفعل يُتَحَدَّثُ به أو اسم يتحدث عنه ، وذلك هو منـاط الحُكم ؛ وإذا رجعتَ إليه وجدتَ الفصل فى كثير من الخلاف والجدل العنيف .

والموضع الثالث : استمده النحاة من المماثلة اللفظية من الجمـل وانسجام التأليف ، فإذا كان الاستفهام السابق أو الحديث المتقدم قد وقع بجملة فعلية ، فمن حق الانسجام أن يكون الجواب أو الجمـلة التالية فعلية ؛ وهـذا الانسجام من نُظُم العربية التى لا يمـارَى فيها ، بل هو أوسع كثيراً ممـا لَمَح النحويُّون . فإذا كان من غرض المتكلم أن يقطع كلامه ويأخذ فى حديث جديد فصَّل الـكلام « بأمَّا » ، وكان الحـكم بعدها الرفع .

فقد ترى كيف جُمعت الأحكام المتشعبة فى هذا الباب إلى أصل واحد نَظَمَها جميعاً ، ووَحَّد الحُكم ، وفَصَل فى أوجه الخلاف ، وميّز بينها تمييزاً يعتمد على قرار مطمئن ثابت ، وذلك بأنه وَصَلَ بين حكم اللفظ وبين المعنى ، وأبان عن سر العربية فى تأليف الكلم والتصرف فيها .

وربما عددتَ أنّا أطلنا فى بيان هذا الباب وتفصيل أحكامه . فأن يكن قد بدا ذلك لك ، فإنا نخشى أن تكون بعيد العهد بأبحاث الباب ، ونرجو أن نعود إليه لتذكر ما فيه من خلاف وجدل ، ومن أمثلة فُرِضت على العربية ، وأحكام ضُربت عليها . وستعلم بعد مقدار ما أوجزنا ومبلغ ما يسرنا والله المستعان .

المفعول معه

ومن الأبواب التى رَدَّد النحاة فيها الحكم بين النصب وغيره « باب المفعول معه » ومن أمثلته المشهورة :

« سرت والنيلَ » و « جاء البرد والطيالسةَ » و « استوى الماء والخشبةَ » .

ويردّد النحاة الاسم التالى لهذه الواو ، بين أن يُنصب مفعولاً معه ، أو يعرب معطوفاً على ما قبله . ويقولون : يترجح النصب إذا تقدم الاسمَ فعل أو شبهه ، وكان فى العطف ضعف ، وذلك مثل قمت وزيداً ؛ فإن ضمير الرفع المتصل لا يعطف عليه حتى يليه فاصل ، فتقول : قمت أنا وزيدٌ .

ويترجح العطف إذا لم يسبق الاسمَ فعل ، مثل : كيف أنت وزيد ، وما أنت وزيد ؛ وإذا لم يكن فى العطف ضعف مثل : قمت أنا وزيد .

وهم يُطْبِقُون فى مثل : « كيف أنت وزيد » على ترجيح الرفع ، وضعف النصب ؛ لأن الاسم لم يتقدمه فعل مع أن لكل من التركيبين معنى خاصا ، وموضعاً لا يليق به صاحبه . فإذا قلت : « كيف أنت وأخاك » بالنصب ، فإنك تسأل عن صلة الاثنين ، وتضع هذا التركيب حين يكون بينهما من الأمر ما هو جدير بالاستخبار ، وموضع للمسألة .

أما « كيف أنت وأخوك » فإنه استخبار عن الاثنين

يمكن أن تُطْنِب فيه ، فتقول : كيف أنت وكيف أخوك . وسمع النحاة من العرب « كيف أنت وقصعةً من ثريد » بالنصب فضعّفوه وقالوا[1] : « بل الأكثر الرفع ، ومن نصب فإنما قدّر الضمير فاعلا لمحذوف ، لا مبتدأً ؛ والأصل كيف تصنع ، فلما حذف الفعل وحده برز الضمير وانفصل » .

وإنما أولجهم هذا المأزق أصْلُهم في فلسفة العامل ، وقولهم : إن المفعول معه إنما يُنْصَب « بما من الفعل وشبهه سَبَقَ » ؛ فإذا لم يكن قبله فعل أو شبهه لم يُنصب ، وكانت الواو عاطفة ، وإذا ورد عن العرب ما هو منصوب مما لم يسبقه عامل ، فإنما ذلك لأن العرب قد نوت العامل وطوته فوجب تقديره ؛ على أنهم في سبيل الوفاء بأصلهم قد أغفلوا المعنى ، وأضاعوا فرق ما بين إعراب وإعراب ، وَوَضْع ووضع .

---

(١) انظر التوضيح وشرحه ؛ وكل كتب النحو ترى هذا وتسير عليه ، متبعة ما قدره سيبويه في هذا الموضع .

وكذلك الحال بعد الاستفهام « بما » يروُون لأسامة الهذلى :

فما أنا والسيرَ فى مُتْلِفٍ

بنصب السير ؛ فيجيزون الرفع ويختارونه ويُضَعِّفون النصب ، ويقدرون له : ما أكون والسيرَ ؛ ومثله فى هذا قول مسكين الدَّارمى :

فما لك والتلددَ حول نجد وقد غصت تهامة بالجنود

وليس المعنى فى البيتين إلا على النصب ، لأن الاستفهام وما فيه من استنكار أو تعجب ، إنما هو لما بين الاثنين ، ولا يصوره أن يجىء الاسم رفعاً ؛ لأنه إذاً لا يؤدى معنى المصاحبة ، وإذا بطَلت بطل الاستفهام كله ، وضاع ما فيه من معنى .

ويروُون بيت المخبل السعدى فى الزبرقان :

يا زبرقان أخا بنى خلف ماأنت ـ وَيْبَ أخيك ـ والفخرُ

فيرتضون الرفع ويجيزون النصب أيضاً ؛ وليس فيه إلا الرفع ليدل على معناه فإنه استفهامان ، كأنه قال : ما أنت وما الفخر ، ولا يصور هذا إلا العطف ، كما ترى فى قول الآخر :

تكلفنى سَوِيق الكرم جَرْمٌ   وما جرم؟ وما ذاك؟ السويق

فهذا فرق ما بين الإعرابين ، ولكلٍ موضعٌ . أجل إنه فرق دقيق ، ولكنه حق يجب أن يُفْطَن له ، ليُفْهَم الكلامُ على وجهه وليُسْلَك به سبيلُه .

وفصل القضية فى هذا الباب ، أنك إذا أردت معنى المصاحبة ، وكانت الواو فى معنى . « مع » وجب النصب ، وكان ذلك سائراً مع أصلنا ، فإن الاسم بعد هذه الواو من تمام الحديث ، ليس بمتحدث عنه ولا بمضاف إليه ، فحكمه النصب . وإذا لم ترد معنى المصاحبة أو المعية — كما هو الاصطلاح — فإنها واو العطف .

على أن هذا الرأى قد صرَّح به بعض المحققين من النحاة ، قال الرضى فى شرح الكافية فى مناقشة بعض مواضع المفعول معه ما نصه : « الأولى أن يقال : إنْ قصد النص على المصاحبة وجب النصب ، وإلا فلا » .

وقريب منه ما نُقل عن الإمام بدر الدين الإسكندرى الدمامينى ، ونقله الصبان فى حاشيته على الأشمونى ، والخضرى

فى حاشيته على ابن عقيل ؛ ونصّه من الخضرى : « واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب ، لأن النصب نص فى المعية ، والرفع لمطلق الجمع ، كما هو شأن الواو العاطفة ، فكيف يُرَجَّح العطف مع اختلاف المعنى ؟ فالوجه أن يقال : إن قُصدت المعيةُ نصًّا فالنصب ، أو بقاء الاحتمال والإبهام فالرفع ، أو لم يُقْصَدْ شىء جاز الأمران ، ولعل هذا الأخير مَحْمَل كلامهم اه . دمامينى » .

وما قوله الأخير « أولم يقصد منه شىء » إلا تمحُّل ليجد لكلام القوم محملا ، ألا تراه يختم كلامه بقوله : « ولعل هذا الأخير محمل كلامهم » .

الصرف

التنوين الذى يَلحق الاسم المعرَب يسمى صَرْفاً ، والاسمُ المنون مصروفاً أو منصرفاً ، وهذا التنوين يعُده النحاة دليلا على تمكن الاسم فى باب الاسمية تمام التمكن ؛ وذلك أنهم قسموا الاسم إلى ثلاثة أقسام :

ا — اسم غير متمكن ، وهو الذى أشبه الحرف فبنى .

ب — ومتمكن غير أمكن ، وهو الذى أشبه الفعل فمُنِع من الصرف .

حـ — ومتمكن أمكن ، وهو الذى خلص من شبه الحرف ، وخلص من شبه الفعل ، واستوفى حقوق الاسم فأُعْرِب ونُوِّن .

فالأصل عند النحاة أن التنوين حَقٌّ كل اسم معرب ، وأن معناه الدلالة على تمكن الإسم فى بابه كل التمكن ، وأنه لا يُمنَع منه ، حتى يَتحقق فيه شبهُ الفعل بأوجه من

الشبه ؛ بيّنوها وسمّوها « موانع الصرف » .

ومن قبل أن نناقش رأى النحاة فى هـذا ، نشير إلى الأصل الذى رأينا ، ليتمثل لك الرأيان إجمالاً ، ثم نأخذ معًا فى درس المذهبين ومناقشتهما .

والقاعدة التى نضعها لهذا البـاب مستَمَدة من الأصل الذى قرّرنا فى بحثنا هذا ، وهو أن العرب تدل بهذه الخواص على معانى يقصدون إليهـا فى الـكلام ؛ فللتنوين معنى يجب أن نتبيَّنه .

ومعنى التنوين غـير خفى ، فهو علامة التنكير ، وقد وضعت العرب للتعريف أداة تدخل أول الاسم ، هى « ال » ، وجعلت للتنـكير علامة تلحقه ، وهى التنوين ، وسـترى اطراد هذا الحكم وتَحَقُّقَه فيما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف ، وسيكون أوسعُ شـقة للخلاف بينها وبين النحاة — فى العَلَم — فهم يرَون أن حقه التنوين وأنه لا يُحْرَمه ؛ حتى تتحقق فيه علتان من موانع الصرف ، ونرى أنه لا ينون كما لا ينون غيره من المعارف ، ولا يدخله علَم التنـكير حتى

يكون فيه نصيب من معنى التنكير ، كما سترى .

والآن حين نأخذ فى تمحيص كل وجه ونسوق أدلته .

قالوا : إن الأصل فى منع الاسم من الصرف شبهه بالفعل ، وأن ذلك يتحقق بوجود علتين فى الاسم : إحداهما ترجع إلى المعنى ، والثانية ترجع إلى اللفظ ، أو بوجود علة واحدة تقوم مقام العلتين .

والعلة التى تجزئ عن العلتين نوعان : ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة ، وصيغة منتهى الجموع .

والعلة المعنوية هى العلمية أو الوصفية .

والعلل اللفظية هى : العُجمة ، والتركيب المزجى ، والتأنيث ، والعدل ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل .

فالعلَمية تَمنع من الصرف مع أى واحدة من هذه العلل اللفظية . والوصفية تَمنع مع العدل ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل . هذا ملخص قولهم (١) .

---

(١) لم نطل فى بيان كل نوع ، ولا فى ذكر أمثلته وشرطه ، لقرب ذلك ووضوحه وإمكان الرجوع إليه فى أقرب كتاب من كتب النحو .

أما تعليلهم منع الصرف بمشابهة الفعل ؛ فلو صح لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف الأسماءُ المشتقةُ ، من اسم فاعل واسم مفعول ، فهما يسايران الفعل فى هيئته وفى معناه ، حتى عدَّهما جماعة من النحاة نوعاً من أنواع الفعل[١] .

وإذا تتبّعنا بالنقد العلل التى جعلوها سبباً فى تحقق المشابهة بين الاسم والفعل ، وجدنا منها ما لا يكون فى الفعل ، وما حقه أن يباعد بين الاسم والفعل ، لا أن يقرب بينهما . فالعلمية من أخص صفات الاسم وأبعدها عن الفعل . والعجمة والتركيب المزجى من حقهما أن يبعدا الكلمة عن شبه الفعل ؛ فإن الكلمة الغريبة قد تنقل إلى اللغة وتستعمل اسماً أو علماً ، ولكنها لا تسلك مسالك الفعل حتى تصاغ صوغ الأفعال فيها وتخضع لتصريفها ، وذلك ما لا يكون للكلمة حتى يكرَّر استعمالُها ، وتُنسى

---

(١) الكوفيون يسمون المشتق فعلاً ، وهو من الاصطلاحات الشائعة عندهم المترددة فى كتبهم ، وانظر تفسير الفراء للقرآن الكريم تر تكرر هذا الاصطلاح .

عجمتُها ، وتَسلُك مسلكاً يؤهلها فى اللغة الجديدة . فأولى بالعجمة أن تكون عنوان الاسمية لا الفعلية .

وقد لاحظ النحاة هذه المفارقة فى عللهم ، وأن منها ما يُبعد الاسم عن الفعل ، ولا يحقق شبَهه به ، فقالوا إن وجه مشابهة الاسم للفعل هنا مجرد الفرعية لا نوعها ، وذلك أن الفعل فرع على الاسم من وجهين : الأول لفظى ، وهو اشتقاق الفعل من الاسم . والثانى معنوى ، وهو حاجة الفعل أبداً إلى فاعل ، ولا يكون الفاعل إلا اسماً . فهذه العلل التى عدّدوا ، تُحَقِّق — كما زعموا — مجرد الفرعية ، لأن العلَمية فرع التنكير ، والتأنيث فرع التذكير ؛ إلى آخر ما قالوا . على أنهم إذا كانوا قد قصدوا إلى مجرد الفرعية ، فلِمَ هذا التحديد ؟ وقد لاحظ بعضُ النحاة أن مثل دُرَيْهم فيه فرعية من ناحية اللفظ ، وهى صوغه على هذه الصيغة ، فلفظ دُرَيْهم فرع للفظ درهم ؛ وفيه فرعية ترجع إلى المعنى وهى التحقير ، فقد تحقق فيه فرعيتان : إحداهما معنوية ، والأخرى لفظية ، وأشبهَ بهما الفعلَ ، ولم يُمْنع من الصرف .

هذا اضطرابهم فى التعليل ، وضعف مسلكهم فيه .
فإذا تركناه وعدنا إلى القاعدة التى وضعوا ، وجدناها مضطربة أيضاً ، فقد ورد من الأسماء ما هو ممنوع من الصرف ، وليس به شيء من عللهم ، كلفظ « سَحَر » ، إذا أريد به سَحَر معيّن . و « أمس » ، هو لأقرب أمس غير مصروف ، ولأى أمس مصروف ، وذكروا مثل هذا فى « غدوة » و « بكرة » و « عشية » أيضاً . [س ج ٢ ص ٤٨ ، ٤٩]
وجعل النحاة يفرضون لهذا المنع عللاً ، ثم يختلفون أنكرَ الاختلاف فيما يفرضون[١] .

وَرَوَوْا كثيراً من الشعر فيه أعلام مُنعت من الصرف ، وليس فيها من عللهم غير العلمية ، كقول الأخطل :

طلبَ الأزارق بالكتائب إذ هوت
بشبيبَ غائلة الثغور غدور

فمنع شبيباً وهو مصروف ، وكقول حسان :

(١) من مذاهبهم : — ا . أن المنع للعلمية والعدل ، ب — أو لشبه العلمية والعدل ، حـ — أو التنوين حذف لنية الاضافة ، ء — أو لنية « ال » ، هـ — أو مبنى لتضمن معنى « ال » .

نصروا نبيهم وشـــدوا أزره
بحُنينَ يوم تواكل الأبطال

وكقول دوسر :

وقائلة ما بال دوسر بعـــدنا
صحا قلبه عن آل ليلى وعن هنـد

وقال الشاعر :

ولسنا إذا عُد الحصا بأقلة
وأن مَعَدَّ اليوم مُودٍ ذليلُها

وقال الراجز :

لتجدَنِّي بالأمـــير بَرًّا
إذا غُطَيفُ السُّـلَمِيُّ فرّا

فى كثير من هذا ، عدَّ ابنُ الأنبارى منه نحو عشرين شاهداً فى كتابه « الانصاف[١] » ، وروى جملة منها ابن جنى فى كتابه « سر صناعة الإعراب[٢] » ؛ حتى جعل الكوفيون

(١) انظر ص ٢٠٥ وما بعدها طبع ليدن .

(٢) انظر بحث التنوين وأنواعه بعد الكلام على حرف النون فى مخطوط المكتبة الملكية .

العلمية وحدها علة تستقل بمنع الصرف .

فهذه مواضع تشهد بقصور عللهم ، وعدم إحاطتها ، وليست من الشذوذ والندرة بحيث يصح إغفالها ، والإغضاء عنها لتَطَّرِد القاعدة . وقد أجاز قوم ، منهم احمد ابن يحيي ثعلب ، منع صرف المصروف اختياراً ؛ ومعنى هـذا تحطيم القاعدة كما ترى .

وفى عكس ذلك ترى الاسم قد استوفى علة المنع على ما شرطوا وهو مصروف .

ا — فعُمر وأمثاله ، مما يمنع للعامية والعـدل ، وردَ كثيراً مصروفاً حتى رفض بعض النحاة منعه وقالوا بصرفه ، وللمرحوم الشنقيطى فى هـذا رسالة سماها « عذب المعل فى صرف ثعل » .

ب — وإمام الكوفة الفرّاء ، روى عن العرب صرف « ثُلاث ، ورُباع » ، مما رأوا منعه للوصفية والعدل أيضاً .

حـ — وأجاز قوم صرفَ الجمع الذى لا نظير له اختياراً ،

ورجز به راجزهم[١] ، قال :

والصرف فى الجمع أتى كثيرا

حتى ادعى قوم به التخييرا

ء — ثم أجازوا فى الشعر صرف كل ممنوع لإقامة الوزن ، وقد ورد ممنوعهم منونًا فى مواضع سواء فيها التنوين وتركه بالقياس إلى الوزن . قال الشاعر .

إنى مُقَسِّمُ ما ملكتُ فجاعلٌ

جزءاً لآخرتى ، ودنياً تَنْفَعُ

قالوا أنشده ابن الإعرابى بتنوين دنياً . ولا تراه يمس الوزن شىء أن تنوِّن وألا تنوِّن .

بل أجازوا ذلك فى النثر ، وفى أعلى الكلام درجة لنوع من المناسبة والمشاكلة ، كما قرأ نافع والكسائى :

« إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلاً وَأَغْلَٰلاً وَسَعِيراً » . [٧٦ : ٤] .

---

(١) القاعدة فى كل الكتب الموسعة والرجز من تفسير أبى حيان . فى سورة الانسان .

وقرءا : « وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيراً ، قَوَارِيراً مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً » . [٧٦ : ١٥ ، ١٦] .

وقرأ بعض القــراء : « وَلاَ يَغُوثاً وَيَعُوقاً وَنَسْراً » . [٧١ : ٢٣] .

ثم رووْا أن صرف ما لا ينصرف فى الكلام لغير حاجةٍ لغةٌ . قال أبو سعيد الأخفش : « إن[1] من العرب من يصرف كل ما لا ينصرف إلا أَفْعَلَ مِنْ ، وكأنها لغة الشعراء اضطروا إليها فى الشعر ، فجرى بها لسانهم فى الكلام » ، ومثل هذا رُوى عن الكسائى أيضاً .

وقد رأيتَ كيف يجاهد النحاة ، لتصح قاعدتهم فى الصرف ، وهى تتهدم — ولقد عرفوا ضعف أحكامهم فى هذا الباب وتخلفها عن سائر أحكام الإعراب ؛ قال الإمام الرضى :

---

(١) تجده فى أكثر الموسعات من كتب النحو ، وانظر الأشمونى والتسهيل فى الباب ، وتفسير أبى حيان فى سورتى : « نوح » و « الانسان » .

« إن حكم الإعراب لا يتخلف عن علته ، ولا يوجد العامل ويبقى العمل إلا لسبب . أما حكم الصرف فإنه يتخلف عن العلة .. ثم قال : ومَنْعُ الصرف سببٌ ضعيف ، إذ هو مشابَهة غيرُ ظاهرة بين الاسم والفعل »[١] .

رأينا فى الصرف

وقد وجب أن ننصرف عما قرّر النحاة فى هذا الباب ؛ بعد ما تبين أنه لا يمثل العربية ولا يساير أحكامها ، وآن أن نرجع إلى أصلنا فى الصرف ومنعه ، فنزيد بيانه ، ونذكر ما بدا لنا من دليله :

قلنا إن التنوين للتنكير ، وقد نص النحاة على هذا أيضاً ، فقالوا : إن التنوين يدل على التنكير فى المبنيات وحدها دون المعْرَبات ؛ يقولون : سيبويهِ منوّناً لكل

(١) انظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ، وقد نقل هذا الصبان فى حاشية الأشمونى ويس ، ولم ينسباه . وللدمامينى فى شرح التسهيل مثل هذا الرأى .

من سُمّيَ بهذا الاسم ، وسيبويهِ بغير تنوين لمخصوص معيَّن ؛ وكذلك صهٍ بالتنوين للكف عن كل حديث ، وصَهِ بلا تنوين للكف عن حديث خاصّ ، ونحن لا نقبل تخصيصهم هذا ولا قَصْرَهم تنوين التنكير على المبنيات ، بل نرى أنه فى المعرَب أكثر دلالة على التنكير وأوسع استعمالاً ، وأن حذفه آيةٌ ظاهرة على التعريف ؛ وإذا عَدَدْنا المعارف لم نجد التنوين يدخل واحداً منها إلا العَلَم .

فالضمير ، والإشارة ، والموصولات[1] ، والمضاف ، والمعرف بأل ، والمنادى المعين ، لا يدخل التنوين شيئا منها .

والعلم وحده هو الذى يجب أن ننظر فيه لنرى لمَ دخل التنوين بعضَ الأعلام وهى معارف ؟ وسترى أن الجواب قريب ، وسنقدمه من أقوال النحاة المتقدمين .

قرأتَ قريبا ما يقولون فى سيبويه منوّنا وغير منوّن ،

---

(١) شذ من الموصولات « أى » فانها تنون — وهى كذلك تضاف دون سائر الموصولات . فقد قابل التنوينُ فيها وهو عَلَم التنكير الاضافة وهى علم التعريف .

وأن التنوين فيه يدل على معنى التنكير — وهو عَلَم فى كلا الحالين — فدلُّونا على أن العَلَم يدخله معنى التنكير والتعميم.

وقد وضَّح هـذا المعنى الإمامُ أبو سعيد السيرافى فى شرحه لـكتاب سيبويه ببيان واسع واضح، قال: «اعلم أن المعرفة تشارك النـكرة فى موضعين، وإنما يكون التعريف والتنكير فيهما على قصـد المتكلم، وذلك فى الأسماء الأعلام، وفى الأسماء المضافة التى يمكن فيها التنوين، وتجعل إضافتها لفظية.

تقول فى الأعلام: جاء زيد وزيد آخر، ومررت بعثمانَ وعثمانٍ آخر، وما كل إبراهيمٍ أبو إسحٰق.

وإنما صار الاسم العلم أصله التعريف، لأنه الاسم الذى يقصد به المسمِّى شخصا لتلبيتـه بذلك الاسم من سـائر الشخوص، كرجل سَمَّى ابنـه زيداً أو غيره ليُعْرَف باسمه من غيره، وهـذا أصله، ثم سمِّى غيره بمثل ما سمِّى به، فرادف ذلك الاسمُ على شخوص كثيرة، وكل شخص منها سمِّى به لاختصاصه، ثم صـار بالمشاركة عامًّا، فأشبه أسماء الأنواع، كرجل وفرس ونحوه، مما هو لجماعة؛

كل واحد منهم له ذلك الاسم ، فإن أوردَه المتكلم قاصداً إلى واحد ، عنده أن المخاطب يعرفه فهو معرفة ، وإن أوردَه على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة » .

فهذا غاية الجلاء فى شرح مايَدْخُل العلمَ من معنى التنكير . ووجه آخر آكد عندنا منه ، وهو أن العلمَ كثيراً ما يُلْمَح فيه معنى الوصف ، فإنا حين ننقل الكلمة من وصف أو مصدر فنجعلها علَما على ذات لم نقصد إلى إهدار معنى الوصف وإضاعته بتاتا ، كالرشيد والمأمون والأمين؛ واللقب نوع من العلم ، ولولا أن نقصد فيه إلى صفة تمدح أو تذم ما كان لقبا ، فإذا استعملتَ العلمَ ترمى إلى الدلالة على هذه الصفة فقد جنحت به إلى استعمال الصفات ، تُنَكِّرُها مرَّة بالتنوين وتُعَرِّفُها اخرى بأل ، فتقول : فضل والفضل وزيد والزيد وقد دل لهذا الإمام الرضى بأدق تدليل قال :

« والدليل على إمكان لمح الوصف فى العلمية قولهم : إنما سُمِّيتَ هانِئًا لتَهنأ . وقول حسان فى الرسول عليه الصلاة والسلام :

وشَقَّ له من إسمه ليُجله　　فذو العرش محمود وهذا محمد

وأيضا تعلم أن اللقب كالمظفر وقفة ، من الأعلام . واللقب هو الذى يعتبر فيه المدح والذم ، فيمكن فيه معنى الوصف الأصلى . ويؤكد هذا قول النحاة : إنما تدخل اللام على الأعلام التى أصلها المصادر المختلفة » اهـ .

واستعمال العرب يشهد أنهم أحسوا فى العلم نوعا من التنكير فقد استعملوه مضافا[1] ، وأدخلوا عليه أل ، ولم يصنعوا هذا الصنيع بشئ من المعارف سواه . فمِمَّا ورد مضافا قول الشاعر :

علا زيدنا يوم النَّقا رأس زيدكم　　بأبيض من ماء الحديد يمان

فإن تقتلوا زيداً بزيد فإنما　　أقادكم السلطان بعد زمان

وقال :

لَشَتَّانَ ما بين اليزيدين فى الندى　　يزيد سُليم والأغرّ ابن حاتم

يزيد سليم سالم المال ، والفتى　　أخو الأزد للأموال غير مسالم

قال ابن جنى : وهذا كثير عنهم .

---

(١) لم يُضف من المعارف غير العلم وأى من الموصولات ، وتعلم مبلغ ما فيها من الابهام ثم هى غريبة فى الموصولات لما تعلم من بنائها جميعاً وإعراب أى .

ومن استعماله بأل :

غلب المساميحَ الوليدُ سماحة وكفي قريشَ المعضلاتِ وسادها

وقول أبي النجم :

باعَدَ أمَّ العمر من أسيرها حراس أبواب على قصورها

وتمام هذه الأدلة أن العلم إذا عين تمام التعيين ، وامتنع أن يكون فيه معنى العموم لم يجز أن يدخله التنوين ، وذلك حين يردف بكلمة « ابن » وينسب إلى أبيه مثل : على بن أبي طالب ، ولم يستطع النحاة أن يكشفوا عن سبب لتحريم التنوين هنا ، وقال أكثرهم إنه حذف تخفيفاً ؛ والحق ما ترى من أن تمام التعيين حرَّم أن تجئ علامة التنكير .

وقد آن أن نقرر القاعدة التى نراها فى تنوين العلم ، وأن نقرِّرها على غير ما وضعَ جمهور النحاة ، بل على عكس ما وضعوا وهى :

الأصل فى العلم ألاَّ ينوَّن ، ولك فى كل عَلَم ألاَّ تنوِّنَه ، وإنما يجوز أن تُلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه .

ومثل الاستعمالين ظاهر فى بيت المعرى :

جائز أن يكون آدمُ هـذا   قبـــله آدمٌ على إثر آدم

فنوّن « آدم » لمَّا كان فيه شية من التنكير ، ظاهر أنه أرادها وتعمد الإشارة إليهـا ليتم تصوير معناه — ولم ينون لمَّا أراد « آدم » الواحدالمعهود .

وهـذا الرأى كما ترى يخالف رأى الجمهور من النحاة مخالفة واضحة ، ولكنه مع هذا معروف فى كتب المتقدمين ، منسوب إلى جماعة من الأئمة ؛ قال الرضى : « إن الكوفيين يمنعون العَلم من الصرف بالعامية وحدها ، لأن العلَميـة سبب قوى فى باب منع الصرف » . وعزاه البغـدادى صاحب خزانة الأدب إلى الإمام عبد الرحمن السهيلى أيضاً ، وهو من نحاة الأندلس وحذّاقهم .

وقد قال النحاة إن « أل » تدخل على العَلَم للمح الأصل وأنهـا لاتدخل إلا ما كان منقولا عن وصف أو مصدر . وكذلك أقول : إن التنوين يدخل العَلَم للمح الأصل .

ومِن لَمْحِ هـذا الأصل يأتيه معنى التنكير ، ويدخله التنوين .

وإذا امتحنا المواضع التى قدَّر النحاة فيها منع الصرف وتحريم التنوين ، وجدناها تزيد هـذا الأصل تأييداً .

فأول ذلك أنهم يمنعون الاسم للعامية والعجمة ، ويشترطون فى الاسم الأعجمى ألّا يكون قد استعمل نكرة فى العربيـة قبل وضعه علَما ، أى أن يكون نقل من الأعجميـة وجُعل علماً . فإذا سمَّيت بإبراهيم ، فإبراهيم ممنوع من الصرف ، إذ لا أصل له فى التنوين يمكن أن يُلمح ؛ أما إذا سمَّيت بمثل « إستبرق » و « أستاذ » مما استعمل فى العربية نكرة ونُوِّن لم يمنع عندهم من الصرف ، لأنه لم يستوف شرط العجمة . وذلك يشهد أن التنوين يدخل على العلم من ناحية أصله الذى نقل عنه أو كما يقولون (للمح الأصل) .

والثانى المركَّب المزجى ، وهو اسم نقل من لغة أخرى وبقيت له صورة تأليفه وتركيبه ، فليس له من أصلٍ كان منونا قبل العلَمية فيمكن أن ينوَّن بعده .

والثالث وزن الفعل — اختلف فيه النحاة اختلافا كثيرا ، وذلك أنهم وجدوا أعلاما توازن الفعل ولا تُمنَع ، وأخرى توازنه فتمنع ، فاشترطوا أن يكون الاسم على صيغةٍ الفعلُ بها أولى . أو يكون قد بدئ بزيادة هى أَحَقّ بالفعل ، على أن القاعدة لم تستقم لهم بعد ما اشترطوا ، فقد راوا مثل « جلا » ممنوعا من الصرف وليس فيه شرطهم . ومذهب عبد الله بن أبى إسحق ، أوضح المذاهب وأصرحها فى هذا يقول : « إنه يشترط أن يكون الاسم منقولاً عن الفعل وظاهراً فيه هذا النقل » .

وتفسيره عندنا : أن العَلَم إذا كان قد نقل عن الفعل ، وكان ظاهراً فيه هذا النقل ، كان واضحاً أن أصله محروم من التنوين ، فلا أصل يُلْمَح ويستأنس به حين تنوين العلَم .

رابعاً العدل — مثل عُمر وزُفر ، اشترط النحاة لمنع مثل هذه الأسماء من الصرف ألا تكون قد استعملتْ نكرات قبل استعمالها . قالوا : إن زُفَرًا يُصرَف لأنه قد استعمل مُنَكرا ومعرفاً قبل أن يكون علماً ، فقيل « السيد الزفر » ،

وهنا نجد سبب المنع من التنوين ظاهرا واضحا ، وهو أن العلَم لم يُستعمل منوّنا قبل أن يكون علَما ، فحُرِم التنوينَ إذ كان علَما . وهذه الأسماء التي سمَّوها معدولة إنما هي أسماء مرتجلة اشتقت أول ما اشتقت من أصولها لتكون أعلاما ؛ فهذا معنى العدل الذي حار فيه النحاة المتأخرون ، حتى صرّحوا بأنها علة مفترضَة لمنع الصرف وقالوا : إذا وُجد الاسم ممنوعا من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة فرض أن العدل هو العلة الثانية .

ثم التأنيث ، وقد أخطأ النحاة في عدّه من موانع الصرف وذلك لأن أكثر هذا الباب استعمالا أسماء البلاد ، وأسماء القبائل ، وهي ترد منوّنة وغير منوّنة . قال النحاة : إنك إذا قصدت في اسم المكان إلى البقعة لم تَصرِف ، وإذا قصدت إلى المكان صَرَفتَ ونوّنت ، وإن اسم القبائل إذا أردت منه القبيلة والجماعة مَنَعْتَ التنوين ، وإذا أردت إلى الجمع والقوم نوَّنت ، وهذا تمحُّل من النحاة يدل على أنهم رووا هذه الأسماء مصروفة وغير مصروفة ، فتكلفوا لها هذه العلة وهي التأنيث

والمرويّ لا يساعدهم ، يروون :

وهم قريشُ الأكرمون إذا انتمَوا

طابوا أصولا فى العلا وفروعا

فلو أن منع الصرف كان بنية التأنيث فى قريش ، وأنها القبيلة أو البطن لم يستقم مع هذا وصفها بجمع المذكر السالم . ونحن نرى أن مناط التنوين وعدمه ، القصدُ إلى معيَّن ، فقد يقول الشاعر : « قريش » وهو يعنى هذا الجمع المحدَّد المشار إليه فلا ينوِّن ، وقد يريد من قريش هذه الجماعات الكثيرة التى لا يرمى إلى تعيينها والإحاطة بأولها وآخرها فينوِّن ، فملاك التنوين إرادة التعيين .

كذلك أسماء البلاد . وصريح فى هذا ما روَى أبو بكر الزبيدى أن أبا عبد الله كاتب المهدى قال « قرًى عربية » فنوّن فقال شبيب بن شبه : إنما هى « قرى عربية » غير منونة . فسألوا أبا قتيبة الجعفى الكوفى النحوى فقال : إن كنت أردت القرى التى بالحجاز يقال لها قرى عربية فهى لا تنصرف ، وإن كنت أردت قرًى من السواد نوّنت ،

قال : إنما أردتُ التي بالحجاز . قال : هو كما قال شبيب اهـ[١] .
فنى هذا شهادة نحويّ وعربيّ أن التنوين هنا مناطه التعيين .

وما عدا أسماء البلاد والقبائل من المؤنثات فهو قليل إذا قيس إلى سائرها . وقد رجعنا إلى القرآن الكريم فوجدنا أسماء الأعلام المذكَّرة فيه كثيرة ، أما أعلام الإناث فقليلة ، وأغلبها لمكان « كمكة ، ويثرب » ، ولقبيلة « كعاد وثمود » ، وليس فيه من عَلَمٍ لأنثى حقيقة إلا « مريم » وهو اسْم أعجمى . فإذا أردتَ غير القرآن حجة ، ورجعت إلى الشعر لم تجد فيه من دليل ، وهم يقولون :

« ويصرف الشاعر ما لا ينصرف » .

انتهينا إذاً من العامية ، ومناقشة العلل التى يُمنَع لها الاسم من الصرف مع العامية ، وأثبتنا ما قرَّرناه من أن الأصل فى كل علم ألّا ينوَّن ، وأنه إنما ينوّن إذا قصد إلى تنكيره ، وأنه يكون آنسَ بالتنوين إذا كان له فيه أصل . وتبين أن أصلنا هذا أوفق للعربية ، وأمضى فى تفسير ما روى النحاة من كلام العرب .

(١) انظر ترجمة قتيبة النحوى فى طبقات النحويين واللغويين للزبيدى .

الوصفية :

تُمنَع الصفةُ من الصرف فى مواضع ثلاثة ، عدّدها النحاة ، وهى العدل ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل .

أما العدل فإنه يكون فى كلمات معدودة هى : أُخر ، وجُمع ، ومثنى ، وثلاث .

ويقولون إن اخر عُدل به عن الآخر ، وذلك أن « أفعل » التفضيل إذا نكر لزم الأفراد والتذكير كما هو بيّنٌ من أحكامه فلا يجمع إلا إذا كان مُعرّفا أو مضافا لمعرّف ، فجمع آخر على أُخر دليل على أنه أريد بها إلى معرّف ، ولو لم يذكر فيها « ألْ » ، فقد وجدت أن فى أُخر معنى من التعريف ومن أجله حرمت التنوين ، أو منعت من الصرف على اصطلاحهم .

أما جُمع ؛ فالأمر فيها أوضح من « أُخر » فإنه لا يؤكد بها إلاّ المعرفة ، فدلّ هذا على ما فيها من معنى التعريف ، وأن ذلك كان السبب فى منعها من التنوين .

ومثنى وثلاث : هذه كلمات قليلة لم يكن ينبغى أن

تُجعَل بابا خاصا فى منع الصرف ، وتُنتحل لها هـذه العلة : وهى العـــدل ، وقد رُوى أن الفراء إمامَ نحويِّ الـكوفة حكى أن مثنى وثلاث تستعمل منونة وغير منونة ، وقال : أجيزُ صرفَها إذا ذهبتَ بها مذهب الأسماء النكرات .

ننتهى وقد تبيَّنا جليا أن السبب فى منع التنوين من أُخَر وجُمع ، إنمـا هى نية التعريف ، وأن استعمال مثنى وثلاث قليل ، وأنه يحذف منهما التنوين إذا قُصد بهما إلى شئ من التعريف .

فلا حاجة إلى هـذه العلة المفترضة التى سمـاها النحاة « عَدْلاً » .

أما زيادة الألف والنون ، فقد اشترط فى منعها من الصرف شروط ، منها : أن تكون فى زنة « فَعْلان » مذكر « فعلى » ، وألا يكون مؤنثها على فعلانة ، وبعض العرب وهم بنو أسد(١)

(١) وبنو أسد أخوة قريش وسكان نجد ، والمعروفون بالفصاحة وقوة اللغة ، وكان الـكسائى أمام نحاة الـكوفة مولى لبنى أسد ، فلما خرج ليطلب اللغة قال له أعرابى تركت شيوخ بنى أسد وفيها الفصاحة ، وجئت تطلب اللغة [انظر ترجمة الـكسائى فى كتب طبقات النحاة]

يجيزون أن يكون لكل فَعْلان مؤنث على فعلانة ، فهى على هذا جائزة التنوين أبداً ، وإنما يحذف تنوينها أحيانا وعلى قلة رعاية لزيادة الألف والنون ، ولأن التنوين نون أخرى .

وزن « أفعل » — إذا رجعنا لهذا الوزن وجدناه أكثر ما يكون فى أفعل التفضيل ، وأفعل التفضيل يستعمل مصحوبا بمِنْ أو يكون مُعَرَّفاً ، واستصحابه بمِن نوع من التعريف ، بل إنّ الكلمة التالية لِمن هى بمثابة التكملة لمعنى أفعل التفضيل ، فواضح أن « أفْعَل » يُحْرَم التنوينَ إذا صَحِب « مِن » ، لأن فيه حظاً من التعريف ، ولأنه يجب أن يكون شديد الاتصال بمن إذ كانت تكملة له ؛ والتنوين كما يدل على التنكير يشير إلى تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها ، ولذلك رَوَى الكوفيون أن هذا الباب لا يصرف ، فى ضرورة ولا فى غيرها . أما غير أفعل التفضيل مما جاء وزنه على أفعَل فإنه حُمل عليه ، وربما كان أصل كل « أَفْعَل » هو التفضيل ، ثم كثر استعماله مع نسيان التفضيل ، وبقاء أصل الوصف ؛ ودليل ذلك أنك لا تجد فعلا يشتق منه

أفعل وصفا ، ثم يشتق منه أفعل التفضيل .

وبذلك استقامت لنا القاعدة بشطريها :

الشطر الأول : أن الأصل فى العلم ألاّ ينون إلا أن يدخله شىء من التنكير .

والشطر الثانى : أن الصفة تنوَّن ، ولا تحرم من التنوين إلا إذا كان فيها نصيب من التعريف .

والصفة التى يُمْنع صرفُها باطِّراد هى « أفعل مِن » ثُم « أفعل » مطلقا .

ولم يبق من موانع الصرف إلا العلة التى تقوم مقام العلتين ، كما يقول النحاة ، وذلك فى موضعين :

الأول : ألف التأنيث مقصورة وممدودة ؛ والثانى : صيغة منتهى الجموع .

أما ألف التأنيث المقصورة ، فالتنوين يستدعى حذفها ، وقد أتت لغرض يهتم به العرب ويُعْنَون به فوق عنايتهم بالتعريف والتنكير ؛ وهو التأنيث . فإنا نعلم من مراقبة الكلام أن العربية أميل إلى الاحتفاظ بإشارات التأنيث

والتذكير ، وأحرص على التمييز بين النوعين بأكثر مما تحرص على التعريف والتنكير ؛ فللتأنيث علامات متعددة : منها الكسرة فى ذِ ، و تِ ، وأنتِ ؛ والياء أو الكسرة الممدودة فى اكتبى وافهمى ، وتكتبين وتفهمين ؛ والألف فى ذكرى وبشرى ؛ والألف الممدودة فى صحراء وبيداء ؛ والتاء فى فتاة .

وجمع المذكر صيغة ، وجمع المؤنث صيغة أخرى ؛ والتزمت فى الفعل إشارات التأنيث للفاعل . وقد ترى من عنايتهم بالتفريق بين المذكر والمؤنث غيرَ ما ذكرنا من الأمثلة . فإذا جئتَ إلى التعريف والتنكير لم تجد الأمر من التفصيل وكثرة الأدوات ؛ والعناية بالتفرقة بين المعرّف والمنكر كما رأيت فى التذكير والتأنيث .

فالمعارف كثيرة ، وليس لهم من أداة للتعريف غير « أل » ولا من علامة على التنكير إلا التنوين ، فإذا زدت الأمر بحثا وجدت أن هاتين العلامتين لم يبلغ استعمالهُما من الدقة ما بلغته التفرقة فى النوع ؛ فعَلَم التنكير لم يفطن له النحاة إلا قليلا فى المبنى كما علمت ، وحسبك هذا دليلا على خفاء استعماله ، وضعف العناية باستخدامه .

وعلامة التعريف وهى (أل) قد تدخل على الكلمة وفيها معنى التنكير ؛ ولها حكم النكرة كما رووا فى بيت السلولىّ :

ولقد أمرّ على اللئيم يسبنى   فمضيت ثمت قلت لا يعنينى
غضبانَ ممتلئا علىّ إهابه   إنى وحقك سخطه يرضينى

وقد تكون الكلمة خالية منها . وهى مشيرة إلى معرفة كقوله تعالى : « وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ » [١ ، ٢ : ١٠٤] . قالوا : وُصِفَت النكرة وهى « هُمَزَة » بالمعرفة ، وهى « الذى » لمّا كان « همزة » يشير إلى معهود يعرفه السامعون .

بعد ذلك نراه منسجما مع طبيعة العربية أن يُضَحَّى بالتنوين حرصا على علَم التأنيث ، فتقول : دنيا ، وعليا ، وفضلى فهذا واضح فى الألف المقصورة ؛ والألف الممدودة هى من المقصورة فاستصحبت حُكمها .

الموضع الثانى : صيغة منتهى الجموع .

وإنما حذف التنوين منه عندنا لما فيه من معنى التعريف ، وقد بيّنا من قبل أن العرب تريد بالمنكَّر الفردَ الشائع والواحدَ من المتعدد ، فإذا قصدَتْ إلى الإحاطة والشمول

جعلته من مواضع التعريف . ورأينا ذلك فى (أل) التى يجعلونها للاستغراق والإحاطة ، ويجىء الاستثناء بعدها ، قال الله تعالى : « وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا » [١، ٢، ٣ : ١٠٢] ورأينا تعريفَ الاستغراق كذلك بعد « لا النافية » . وهذا واضح فى الجمع إذا أريد به الاستغراق وشمول جميع الأفراد ؛ والنحاة يقولون إن هذه صيغة منتهى الجموع ففيها معنى الاستغراق وتمام الإحاطة .

والذى نرى هنا : أنه إذا قصد بالجمع الاستغراق والدلالة على الإحاطة مُنع التنوينَ ، لما فيه من معنى التعريف على طبيعة العربية ومجراها فى التعريف والتنكير ؛ فإذا لم يُقصَد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منون . وقد نَقل الامام الرضى « أن من العرب من ينوّن هذه الصيغة مختارا » وهذا تصديق ما قلنا : من أن الأمر فى التنوين وتركه منوط بإرادة الشمول أو عدمه . فهذا حكم التنوين فيما لا ينصرف .

أما إعرابه بالفتحة نيابة عن الكسرة ، كما يقول النحاة ، فقد أشرنا إليه من قبل عند الكلام فى العلامات الفرعية ، وتستطيع الرجوع إليه .

خاتمة

والحمد لله أى حمد ؛ فقد تم ما أردت بيانه ، واطمأننت أنى أقدم للقارىء فكرتى فى النحو ، وفى إعراب الاسم ، مكتوبة مسوّاة ماءومة النواحى . وأمنت أن تعصف عاصفة ، فتذرها مذكرة فى جذاذ ، أو طرفا من فكرة فى نفس مستمع .

لقد حرصت على الإيجاز ، وطرحت من تفصيل المسائل ما خشيت أن يغطى على الفكرة ، أو يباعد بين أطرافها ، وآثرت أن أرسل هذا البحث خاصا بإعراب الاسم ، لأن ذلك أدنى إلى بيانه ، وأبعث على درسه ؛ ولأن إعراب الاسم يقوم منفرداً مستقلاً فى بحثه وبيانه عن إعراب الفعل ، ولأنى أرجو أن أجد من نقد الناقدين ، وبحث الباحثين ، ما عسى أن أنتفع به فى درس الفعل ، أو عرضه من بعد .

لذلك كله رأيت أن أستأخر بإعراب الفعل زمناً ، وأتقدم إلى الناس فى هذا البحث بإعراب الاسم وحده ، وأنا أرجو

أن يكون وضوح الفكرة وقربها وسيلة إلى تقديرها ونقدها ؛ فإن لم تجد من الناقدين تأييداً أو تقويماً ، فإنى لأكره أن تمضى سبهللا فى غير نقض ولا تهديم .

ومهما يكن استقبال الناس إياها ، ومهما يتجهموا لها أو يبشروا بها ، فلن يستطيع النحاة من بعد ، أن يركنوا إلى نظريتهم العتيدة السابقة ، « نظرية العامل » ، وقد بنيت عليها من قبل أصول النحو ، واستقرت قواعده ، وشغلت النحاة ألف عام أو يزيد ، وملأت مئات من الكتب النحوية خلافاً وفلسفة وجدلاً . بل تمثلت لها فلسفة خاصة ، أُفردت بالتأليف ، وتستطيع أن تقرأها فى كتابَىْ « أصول النحو » و « جدل الإعراب » للإمام أبى بكر بن الأنبارى[١] .

لن تجد هذه النظرية من بعد ، سلطانها القديم فى النحو ، ولا سحرها لعقول النحاة ؛ ومن استمسك بها فسوف يُحس ما فيها من تهافت وهلهلة ، وستخذله نفسه

---

(١) من مخطوطات المكتبة الملكية ، ومكتبة تيمور باشا رحمه الله رحمة واسعة .

حين يبحث عن العامل فى مثـــل التحذير والإغراء ، أو الاختصاص ، أو النداء ؛ ثم يرى أنه يبحث عن غير شىء .

تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها ، هو عندى خير كثير ، وغاية تقصـــد ، ومطلب يسعى إليه ، ورشاد يسير بالنحو فى طريقه الصحيحة ، بعد ما انحرف عنها آماداً ، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية ، وذوق ما فيها من قوة على الأداء ، ومزية فى التصوير .

لم أزل أضمر لنظرية العامل بقية من البحث ، تجمع أطرافها ، وتنظم أجزاءها ، وتحيط بنواحيها ؛ ولـكنه كما تجمع آثار العاهل الظالم ، لتعد فى زاويتها من متحف تاريخى .

والفكرة التى شرحناها تيسر النحو وتقربه إلى الطالب ، وتقتصد عدداً من أبوابه ، وتستغنى عن كثير من مباحثه ، ثم تضع القواعد على أساس مستقر من الصلة بين الأعراب والمعنى ؛ فإذا أخذ الطالب بمراقبة تلك الصلة ونبه إليها ، كان قريباً أن تكون منه بمنزلة السليقة . وقد بينت من قبل أن المتكلم لا يكاد يخطئ فى النوع والعدد ، ولا فى

رعاية أحكامها ، وأن ذلك لحسه بما فى إشارات النوع والعدد من معنى ؛ فإذا كان كذلك الأعراب ، أمن الزلل فيه أو قل ولم يكن من سبيل إلى هـذا الخلاف الـكثير ، والجدل الطائر الشرر بين النحاة . فإن الحَكَم المعنى لا نظريات من الفلسفة تدّعى ، وإذا كان النحو من تلك الجهة ، قد تيسّر على الدارس ، وقلّت مباحثه ؛ فإنه من جهـة أخرى أصبح يستدعى من النحاة جدًّا ودأبًا ، ويوجب عليهم أن يعودوا إلى اللغة ، ويطيلوا فحصها ، وينعموا فى مراقبـة أساليبها ، ليجمعوا خصائصها فى التصوير والتعبير ، ويُبينوا أساليبها من النفى والإثبات والتأكيد والتوقيت وغيرها من أغراض اللغة ، ولن ينال من ذلك شيئاً إلا من وهب ذوقاً فى اللغة وحسا بأساليبها ، وأنواع الدلالات المختلفة فيها . ولا ينبغى أن أن يَعمَل فى النحو إلا أديب مرهف الحس ، صحيح الذوق ، حتى تدوّن القواعد الجديدة ؛ وسيجد هؤلاء النحاة المدد الوافر ، والنص الكافى فى القرآن الـكريم ، سيكون لهم البادية والحاضرة السليمة النقية . يتتبعون فيه أحكام العبارة

وأساليب الأداء ، وينتفعون بقراءاته ورواياته ، ما سمى منها متواتراً ، وما سمى شاذا . ولقد يكون الشاذ أسلم من أوثق ما رووه فى الأدب ونصوصه ، والشعر وقصائده . ومثل الكتاب فى المقدار كاف أن يكون الأصل لتدوين القواعد وتحريرها .

ستكون بينةً جديدة ، على أن الكتاب الحكيم لا يبلى جديده ، ولا يحد مدى بركته لهذه الأمة ، وللأمم جميعا .

تم تحرير الكتاب بأرمان الجيزة مع تمام سنة ١٩٣٦ ، وتم طبعه بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة فى يناير سنة ١٩٣٧ ، وقام بتصحيح طبعه ، وترتيب وضعه ، حضرة محمد أفندى مصطفى الفقيه

فهرس الكتاب

الصفحة الموضوع